www.kassiounpaper.com

813

الاحد 04 حزيران 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

إعادة التموضع.. جديد التراجع الأمريكي!

يشهد المخاض العالمي الراهن تغيرات متسارعة، وينطوي على مواقف قد تفاجىء البعض أحياناً، ولكنها نتاج طبيعي لحجم التناقضات التي تتحكم بالبنية التي كانت مهيمنة على القرار الدولي، و تعكس عجزها عن الاستفراد باتخاذ القرار، وإدارة الملفات بالطريقة السابقة، وتبقى السمة الأساسية للوضع الدولي برمته، هي التراجع الأمريكي، وتداعياته، وتأثيراته المباشرة على هذا الملف أو ذاك من الملفات الدولية.

الجديد في التراجع، أنه يفرض على كل القوى التابعة إعادة التموضع، في إطار سعيها إلى النزول من السفينة المهددة بالغرق، وباستعراض سريع لجملة التطورات في الحلف الأمريكي المأزوم والمتراجع، خلال الشهر الفائت فقط، نجد:

– انقساماً في صف الأتباع، الخلاف الخليجي – القطري الذي أعقب «زيارة تاريخية» لدونالد ترامب، وانعقاد ثلاث قمم، قدمت لنا كدلائل على عودة الدور الأمريكي، تغنى بها على مدى أيام كل الواهمين باستعادة هذا الدور.

– تفاقم الخلاف الأوربي – الامريكي، إثر الزيارة التي قام بها الرئيس الامريكي إلى بروكسل، ولقاءاته مع قادة الدول الأوربية، وردود أفعال أوربا القلقلة «وخصوصاً المانيا» على تصريحات ترامب، وتفاقم الخلاف بعد الانسحاب الأمريكي من اتفاقية المناخ.

– استمرار وتعمق الانقسام داخل الإدارة الامريكية: إقالة مدير المكتب الإعلامي في البيت الابيض، بعد سلسلة من الإقالات والاستقالات في الإدارة الجديدة، وشهادة رئيس مكتب التحقيقات الفدرالي أمام الكونغرنس، بخصوص التأثير الروسي في الانتخابات الامريكية.

ما نريد قوله هنا، ليس التذكير بالتراجع، الذي بات ملموساً ومقراً به، بل إفهام من يريد أن يفهم، بأن هذا التراجع دخل طوراً جديداً، عنوانه الأبرز التآكل من الداخل، أليست هذه الأخيرة سمة ملازمة لأية بنية متراجعة؟ الأمر الذي يفرض بالضرورة إعادة تموضع قوى أساسية من الصف الأمريكي دولاً ونخباً سياسية في موقع آخر، والعمل بسياسات ومواقف أخرى.. وبالملموس، ماذا يعني ذلك كله سورياً؟

يعني أول ما يعني، إن القوى المعرقلة للحل السياسي للأزمة السورية، إقليمياً ودولياً، وأدواتها المحلية، في وضع لا تحسد عليه، وهو ما اعترف به، رئيس الهيئة العليا للمفاوضات، بالقول «المعارضة في أسوأ حالاتها..» في معرض تقييمه لدور الائتلاف، وتوضيح الموقف الأمريكي، ..بمعنى آخر، الفرصة سانحة مجدداً لشن هجوم جديد من قوى الحل السياسي، وإلحاق ضربات متتالية بكل قوى الحرب، وعدم السماح لها بالتقاط أنفاسها.. ولا يغرنّ أحداً، العربدة بالطائرات، والانـزالات هنا وهناك، والبروباغندا المرافقة لذلك، فهي مجرد ستارة من الدخان للتغطية على الانسحاب، وتحصيل ما يمكن تحصيله، و«دفاع نشط» في إطار تنظيم التراجع، يعتمد بالدرجة الأولى على فرط القوى العسكرية، والهيمنة الإعلامية، ليس اعتماداً على قوتها فقط، بل استثماراً في تعقيدات الظرف الناشىء في ظل الأزمة، وتسللاً من الهوامش التي توفرت على مدى سنواتها العجاف.

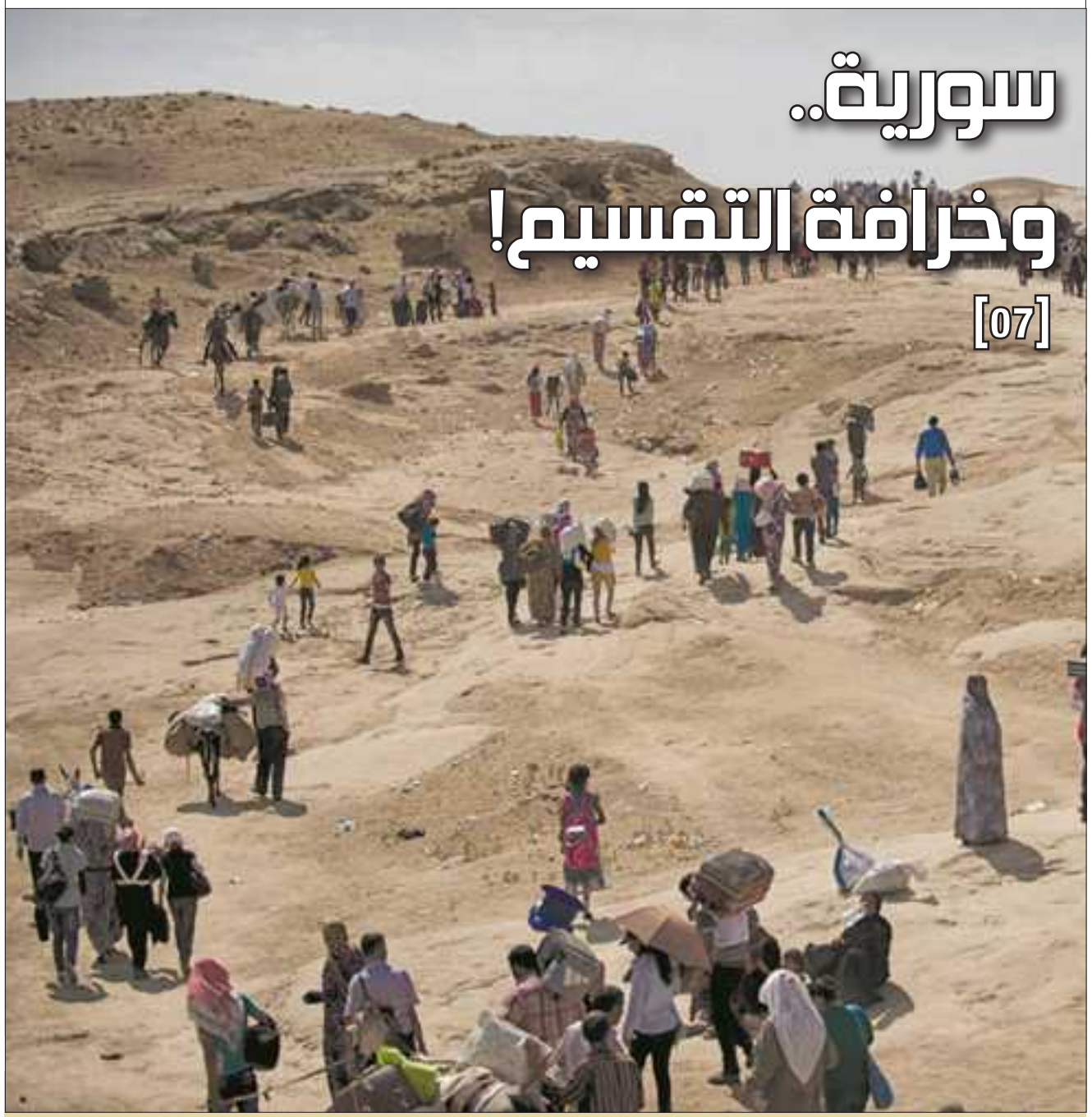

سورية.. وخرافة التقسيم!

[07]

شؤون عمالية

الحكومة... لا رواتب «للعمالة الفائضة»؟

03

شؤون محلية

جماعات مسلحة تتصارع والمدنيون أسرى!

08

شؤون اقتصادية

الهوية الاقتصادية الضائعة!

13

شؤون محلية

الصين وتغيير النظام الاقتصادي العالمي

14

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

ماذا يعني عدم دفع الأجور للعمال؟

تتوالى الخطوات الحكومية تباعاً تجاه تأكيد سياساتها، والاستمرار في إنتاج ما يلزم من توجهات، وقرارات تصب جميعها في خانة التضييق على أصحاب الأجور والفقراء عموماً، وهناك قراران أخيران أخذا هذا المنحى ستكون منعكساتهما ليست بالحميدة على مستوى الوضع المعيشي، أو الاقتصادي، وكلا المنعكسين يصيبان الهدف نفسه، وهم: الفقراء والفقراء لا غير.

الأمر الأول: وهو عدم توفر المشتقات النفطية بالشكل الكافي والنظامي بأسعاره مما يؤثر على الفعاليات الاقتصادية، أي: على الإنتاج، والمشتقات النفطية هي جزء أساسي من مستلزمات الإنتاج دونها لا يمكن الاستمرار بالعملية الإنتاجية، وتأمين هذه المادة بالطرق المختلفة المتعارف عليها يعني تكاليف إضافية أي: ارتفاعاً آخر في أسعار المواد المنتجة، ما يعني كساداً في المواد بسبب عدم القدرة على شرائها للأغلبية، أصحاب الأجور وسواهم ومن في حكمهم.

الأمر الآخر الذي سيصيب الآلاف من العمال، وهو عدم دفع الأجور لهم كونهم «عمالة فائضة» حسب التصنيف الحكومي لهؤلاء العمال، وهذا التصنيف هو مقدمة للدفع بهم نحو خيارات صعبة أحلاها مر والخيارات هي الانتظار كي تقلع الشركات وتتوفر لديها الموارد الكافية لتدفع أجوراً لعمالها، وهذا ليس بمتناول اليد في الأمد المنظور، وهو بيد أولي الأمر أصحاب الحل والعقد من أجل إعطاء إشارة العمل لهذه الشركات بتوفير الموارد الضرورية لهذه العملية، التي سيكتنفها الكثير من الصعوبات ليس بسبب قلة الموارد كما تجري الادعاءات بهذا الخصوص، بل بسبب السياسات الاقتصادية التي يبدو منحاها العام غير متوجه باتجاه الإنتاج الصناعي والزراعي المولد لفرص العمل والموارد، من أجل تحقيق نسب النمو الضرورية لعملية التنمية التي يحتاجها بلدنا وتحتاجها الأجيال الحالية والقادمة.

إن المواجهة مع هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية ضرورة تفرضها المصالح الجذرية للطبقة العاملة، وبدونها لا يمكن الحديث عن إمكانية حقيقية من أجل العدالة في توزيع الثروة المنهوبة التي أنتجتها وتنتجها الطبقة العاملة وما يصدر من قرارات وما يتخذ من توجهات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، يعمق الهوّة أكثر بين الفقراء الذين يزداد فقرهم يوماً بعد يوم والأغنياء الذين يتناقصون عددياً ولكن الثروة تتركز أكثر بين أيديهم ليعيثوا فساداً ونهباً، فهل هذا الوباء لا راد له؟!.

أيتوافق القانون رقم 17 واتفاقيات العمل الدولية؟

تعتبر المعاهدات والاتفاقيات الدولية المستكملة لإجراءات التصديق والنشر المصدر الأول لقوانين العمل لأنها تأتي في أعلى المراتب ولها الأفضلية في التطبيق، وهذا يعني أنها تتقدم في الأولوية على القانون الوطني الخاص، سواء أكان تاريخ هذا التشريع الداخلي سابقاً أم لاحقاً.

■ ميلاد شوقي

القوة الإلزامية للاتفاقيات الدولية

اتفاقيات العمل الدولية التي يجري تصديقها من قبل الدولة العضو في المنظمة تصبح نصوصها نافذة في أرض هذه الدولة، وتكون أحكامها أقوى وأرفع من القانون الداخلي.

إن الانضمام إلى منظمة العمل الدولية يرتب على الدولة العضو التزاماً بمبادئ هذه المنظمة التي أقرها إعلان فيلادلفيا إضافة إلى الالتزام بدستور المنظمة، وحيث أن الالتزام بدستور المنظمة لا يجيز مخالفة مضمون الاتفاقيات المصدق عليها أصولاً، لا بتشريع سابق ولا بتشريع لاحق لتصديقها، ولا يحق لدولة ما بإرداتها المنفردة أن تصدر تشريعاً يتعارض واتفاقية سبق وأن ارتبطت بها.

وعند وجود تعارض ضمني بين قانون ما واتفاقية دولية فقد ذهب الفقه القانوني إلى ضرورة تفسير إرادة المشرع بشكل لا يمس أحكام الاتفاقيات الدولية لأنها أقوى وأسمى من القانون الداخلي.

وبموجب المادة 22 من دستور المنظمة، على الدولة العضو تقديم تقارير سنوية إلى مكتب العمل الدولي عن مدى تطبيق الاتفاقيات التي صدقتها وبيان الإجراءات المتخذة لضمان نفاذ أحكامها بما في ذلك تعديل الأحكام القانونية المخالفة لها وتعد مخالفة الدولة العضو بتشريعاتها الوطنية أو إجراءاتها المختلفة مما يعرضها للمساءلة الدولية إزاء المنظمة والمجتمع الدولي.

ولا بد من التنويه إلى أن التصديق يجب أن لا يقترن بأي تحفظ على نصوص الاتفاقية.

سورية ومنظمة العمل

انضمت سورية الى منظمة العمل الدولية في تاريخ 1947/12/13 و على ما تأكد بالمرسوم التشريعي رقم 119 تاريخ 1953/10/6،وبالتالي تعتبر سورية منذ ذلك الوقت عضواً بالمنظمة وملتزمة بأحكام دستورها وما تضمنه إعلان فيلادلفيا.

القانون رقم 17 والاتفاقية رقم 87

بالرغم من ذلك أصدر المشرع قانون العمل رقم 17 لعام 2010 بشكل مخالف للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي ارتبط بها سابقاً «عدا عن تعارض أحكامه مع الدستور البلاد الجديد»، وأهم تلك الاتفاقيات نذكر منها: الاتفاقية رقم «87» بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم والتي دخلت حيز التنفيذ في البلاد عام 1950 حيث جاء في مقدمة الاتفاقية أن إعلان فيلادلفيا أكد أن «حرية التعبير والحرية النقابية ضرورة للتقدم المطرد» وبما أن ديباجة دستور منظمة العمل أعلنت الاعتراف بمبدأ الحرية النقابية كأساس لتحسين شروط العمل فقد أقرت هذه المبادئ لتكون أسس التنظيم الدولي للعمل، هذا ما أكدته المادة «11» من الاتفاقية على ضرورة إلزام الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات الضرورية لكفالة حرية ممارسة العمال وأصحاب العمل لحق التنظيم.

ولكن قانون العمل رقم 17 حرم العمال من حقهم بحرية التعبير لا سيما حق الإضراب الذي نص عليه الدستور، حيث يعتبر الإضراب جنحة يعاقب عليها قانون العقوبات السوري بشكل يتناقض والدستور والاتفاقيات الدولية.

الاتفاقية رقم 26

يخالف قانون العمل أيضاً الاتفاقية رقم 26 الخاصة بطرق تحديد الحد الأدنى للأجور والتي صدقت بالقرار الجمهوري رقم «489» ودخلت طور التنفيذ اعتباراً 14 حزيران عام 1930، حيث إن القانون رقم 17 وبالرغم من نصه على تشكيل اللجنة الوطنية لتحديد الحد الأدنى إلا أن هذه اللجنة لم تعقد سوى اجتماعاً واحداً منذ صدور القانون، والعمال فيها غير ممثلين بشكل متساوٍ مع منظمات أرباب العمل، كما نصت عليه الاتفاقية في المادة «3»، وقد أعطت هذه الاتفاقية الحق للعمال أن يستردوا الفرق بين الحد الأدنى للأجر وما يتقاضونه فعلاً بواسطة إجراءات قضائية أو أية إجراءات أخرى ينص عليها القانون وأن تفرض الدول نظاماً للمراقبة والمحاسبة للتأكد من أن الأجور التي تصرف للعمال لا تقل عن الحد الأدنى المعمول به.

الدستور والاتفاقيات الدولية في صف العمال

أين قانون العمل والحكومة من كل هذه الاتفاقيات الموقع عليها وهل أخذها المشرع بعين الاعتبار عند إصداره قانون العمل ؟

لماذا يتم حرمان العمال من حقوقهم المشروعة والمكفولة بالدستور وبالاتفاقيات الدولية ؟ ويتم منعهم من حرية التعبير والاحتجاج بالوسائل الدستورية المشروعة لتحسين شروط وظروف عملهم ويهددون بالحبس، وفي الوقت نفسه يسمح لأرباب العمل بممارسة نشاطهم بكل حرية وتؤخذ مطالبهم، لتدرجها الحكومة ببرامجها وتسن قوانين على مقاسهم رغم تعارضها مع الدستور، وتعقد الحكومة لهم المعارض والمؤتمرات لتسوق لهم بضاعتهم وتعيد هيكلة المؤسسات الحكومية بما يرضيهم ويسهل عليهم أعمالهم.

يبقى حق العمال في الحرية النقابية وفي حق تنظيم أنفسهم للمطالبة بحقوقهم مصوناً دستورياً وقانونياً، واحتجاجاتهم لا يشوبه أي عيب قانوني، بل أعمال الحكومة وقانون عملها وتصرفاتها هي المخالفة للدستور والاتفاقيات الدولية وبالتالي هي الباطلة والمعرضة للإلغاء.

أعمال الحكومة وقانون عملها وتصرفاتها مخالفة للدستور والاتفاقيات الدولية ومعرضة للإلغاء

الحكومة... لا رواتب «للعمالة الفائضة»؟

العمالة الفائضة مصطلح جديد تتداوله الحكومة في تصريحاتها وتقاريرها والمقصود به: العمال في الشركات والمعامل التي لا توجد لديها الموارد المالية الذاتية الكافية لتدفع أجور عمالها فتدفع وزارة المالية لهم رواتبهم بسبب توقف تلك الشركات والمعامل عن العمل.

■ محرر الشؤون العمالية

إما لأن البعض منها قد تعرض لأضرار كبيرة لوقوعها في مجال المعارك العسكرية، أو لأنها مخسرة، ولم يعد لديها «حيل» على الإنتاج لتخلف خطوطها الإنتاجية وقدمها، أو لعدم وجود مستلزمات دوران عجلة الانتاج من مواد أولية ومشتقات نفطية وطاقة كهربائية وغيرها من المستلزمات الضرورية لعملية الإنتاج، وهذا أدى إلى توقف العمال عن العمل خارج إرادتهم ومصلحتهم، لأن الأساس هو العمل بالنسبة لهم كونه مصدر رزقهم الأول، والإنتاج يعني حوافز إنتاجية، ما يعني تحسيناً لجزء من حاجاتهم وعندما يتعطلون عن العمل يفقدون ما هم بحاجة إليه ليساعدهم على سد الرمق.

تصريحات... تصريحات!

وزارة المالية ومن خلال تصريحها الأخير، تبشر هؤلاء العمال أنها لن تدفع لهم أجورهم بعد الآن من قبلها والبالغة 345 مليون ليرة سورية، والعمال عددهم 4596 عاملاً موزعين على قطاعات مختلفة أهمها قطاع الصناعات النسيجية يليه قطاع الصناعات الكيميائية.

الشركات تدبر راسها

سبق لوزارة المالية أن أصدرت قراراً سابقاً بهذا الخصوص في نهاية العام المنصرم طالبةً من الشركات أن تدبر رأسها، وتعتمد على مصادرها في دفع أجور عمالها، والإنذار السابق كان محدداً له بداية العام الحالي كي ما تنفذه والآن يبدو أن الأمور نضجت أكثر للتنفيذ تحت حجة أن الموارد شحيحة، ولا قدرة للحكومة على استمرار تحمل تبعات الأجور «عالية » التكاليف عليها، والحل يكون على حساب الحلقة الأضعف أي: العمال الذين لا حول ولا قوة لهم في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، والتي تستباح على عينك يا تاجر وكأن العمال هم أصحاب الحل والعقد في تشغيل معاملهم أو أنهم أصحاب قرار في تأمين مستلزمات إنتاجهم، وبالتالي كأنهم من يتحمل مسؤولية ما جرى وما يجري الآن في شركاتهم، وعقوبتهم تكون بحرمانهم من أجورهم التي تعلم الحكومة تمام العلم أن شركاتهم وصلت إلى ما وصلت إليه بسبب سياساتها الاقتصادية والإدارية التي مكنت قوى الفساد من أن تعيث فساداً ونهباً، والعمال من هذا براء حتماً.

افتراق الواقع عن القول!

إن واقع المعامل من خلال التقارير المقدمة يدل على عدم وجود عمالة «فائضة»، والإعلانات التي تنشرها الشركات الإنتاجية، والتي تطلب فيها عمالاً للعمل بسبب النقص الحاد بعدد العمال اللازمين للإنتاج تؤكد بطلان المصطلح، هذا من جانب ومن جانب آخر كيف ستؤمن بعض الشركات وخاصةً الشركات الإنشائية منها جبهات عمل، وهي مقيدة بعشرات القيود التي تمنع عليها ذلك، إلا من خلال ما تقدمه الحكومة لها من جبهات عمل ضمن مشاريع لقطاع الدولة لتتمكن من أن تقوم بواجبها المالي تجاه عمالها دون حاجة وزارة المالية.

وصلت الشركات إلى ما هي عليه بسبب سياسات الحكومة الاقتصادية والإدارية التي مكنت قوى الفساد من أن تعيث فساداً ونهباً

شركات مَخسَّرة والأفق مسدود!

يبدو من خلال التصاريح المختلفة لأركان الحكومة حول العمالة، وحول واقع الشركات التي قسمتها وزارة الصناعة إلى ثلاثة أقسام وفق تقريرها المعد والمقدم لرئاسة الحكومة، والذي جاء فيه أن هناك:

47 شركة خاسرة لا جدوى من تشغيلها.

24 شركة بحاجة إلى تطوير.

121 شركة يمكن تشغيلها ونقلها إلى الربح.

ويضيف التقرير أن هناك **20** شركة رابحة.

إن تلك التصاريح وإن اختلفت مصادرها فهي تعبر عن توجهات واحدة تجاه قطاع الدولة الإنتاجي وعمال هذا القطاع، أي: إنه قطاع قد انتهت «صلاحية عمله» المفترضة من وجهة النظر الحكومية، ولا بد من إيجاد تلك المخارج التي تريح الحكومة من أعبائه، وتبعات تلك الأعباء، لم لا؟ والقوانين أصبحت جاهزة للعمل بها ولكن هل ستمر هذه السياسات؟ سنعيش ونرى. الحكومة تعلم تمام العلم أن شركاتهم وصلت إلى ما وصلت إليه بسبب سياساتها الاقتصادية والإدارية التي مكنت قوى الفساد من أن تعيث فساداً ونهباً.

الطبقة العاملة

الأمم المتحدة - إضراب الأجور

احتج موظفو الأمم المتحدة في جنيف، يوم **31** أيار على اقتراح بخفض رواتبهم بنسبة **7,5** بالمئة، أي: بما يعادل راتب شهر تقريباً ودعوا إلى إضراب إذا ما جرى تنفيذ الاقتراح وحث العاملون في جنيف الهيئات التابعة للأمم المتحدة، مثل: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية على عدم تنفيذ خفض الأجور، ودعوا إلى إجراءات جماعية منظمة وتصاعدية تشمل التظاهر والإضراب عن العمل، ورفع المئات من العاملين في مقر الأمم المتحدة في أوروبا أياديهم تعبيراً عن الموافقة على قرار برفض الخطة وخرجوا في نفس اليوم مسيرة داخل المقر، ورددوا هتافاً يقول: «لا لخفض الأجور».

رومانيا - عمال الطيران

دخل مراقبو الحركة الجوية في رومانيا يوم **30** أيار، في إضراب عن العمل مطالبين بتوفير ظروف عمل أفضل، وهذا ما أدى إلى إلغاء وتأخر عدد من الرحلات الجوية، وذكرت وسائل إعلام أمريكية: أنه خلال أول ساعتين من الإضراب، تم إلغاء ست رحلات، وتأخرت سبع رحلات أخرى في مطار «هنري كواندا» في العاصمة بوخارست، ومن جانبها طالبت وزارة النقل المحكمة في العاصمة بوخارست بإعلان عدم قانونية هذا الإضراب، وبالفعل صدر حكم المحكمة في وقت لاحق وأعلن فيه عدم قانونية الإضراب وتجريمه.

كندا - عمال البناء

أعلن عمال البناء في كيبيك إضراباً عن العمل في مختلف أنحاء المقاطعة بعد أن فشلت المفاوضات الهادفة إلى تجديد عقد العمل الجماعي، وتوقّف **175** ألف عامل عن العمل في قطاعات البناء السكني والهندسة المدنية والطرقات والقطاعات الصناعية والمؤسسية والتجارية ويتمحور الخلاف حول: مسألة التوفيق بين العمل والعائلة كما يطالب العمال بأجور مضاعفة لمن يعمل يوم السبت وهو واحد من يومي عطلة الأسبوع، وأشارت النقابة: أنها تعاونت مع الوسيط الذي عينته الحكومة لحل الخلاف ولكن دون جدوى، والجدير ذكره أن هذا الإضراب هو الإضراب الثاني الذي تعلنه نقابة عمال البناء في كيبيك منذ **4** سنوات.

مصر - عمال الغزل

أعلن المئات من عمال مصنع غزل شبين، الاعتصام وتعطيل العمل داخل الشركة اعتراضاً على إصرار الشركة القابضة للغزل والنسيج على عدم صرف الزيادة الاجتماعية بأثر رجعي لمدة **11** شهراً، بالإضافة لعدم إدراج الزيادة الاجتماعية على المكافاة والحوافز وحتى الراتب الأساسي، وقد بدأ العمال الإضراب يوم **31** أيار ، وأشار العمال أنهم أبلغوا إدارة الشركة بضرورة إدراج الزيادة الاجتماعية التي تم صرفها لكل العاملين المستثنين من قانون الخدمة المدنية على الراتب الأساسي على أن تشمل الحوافز والمكافآت، إلا أن إدارة الشركة القابضة أصرت على عدم التعامل مع مطالبهم بجدية مما دفعهم إلى الإضراب الجزئي وتبطيء العمل داخل عنابر الإنتاج والدخول في اعتصام.

من أول السطر

■ نبيل عكام

أمراض الجلد المهنية 1

مرض الجلد المهني هو كل ما يتعرض له العامل من التهابات وأورام جلدية أو قروح، نتيجة ظروف عمله جراء استخدامه لأدوات في الصناعة وتعرضه لتأثير المواد المستخدمة فيها.

وأكثر المواد التي تسبب الأمراض الجلدية في الصناعة هي: مشتقات البترول«زيوت وشحوم» والمواد القلوية والمذيبات والأملاح المعدنية،المواد المستخدمة في طلاء المعادن، ومواد الصباغة والبويا والورنيش والإسمنت ومركبات المطاط، واللدائن المعدنية والأشعة.

ويختلف العمال من حيث سرعة قابليتهم للإصابة بالأمراض الجلدية حسب نوع الجلد من حيث سماكة الجلد ولون البشرة وكذلك كمية الشعر حيث تزداد قابلية التعرض للإصابة مع زيادته وكذلك التعرق وجفاف البشرة.

أسباب أمرض الجلد المهني:أ- بيئة العمل، الحرارة: فزيادة درجة الحرارة تؤدي إلى زيادة التعرق، مما يؤدي إلى طراوة الجلد، أشعة الشمس- الكهرباء- الأشعة تؤدي إلى الحروق وتغير لون الجلد.

ب- الاحتكاك مع المواد المستخدمة، وهي تحدث التهابات لكل عامل إذا تعرض لها بكمية ودرجة تركيز كافية، منها الكيماوية وأخرى حيوية.

وتقسم حالات الإصابة بالمواد الكيمائية إلى:

1-المواد التي تسبب الجفاف في الجلد وامتصاص الماء منه، مثل أكسيد البوتاسيوم، والمواد القلوية خاصة المركزة.

2-المواد الزلالية، مثل: أملاح المعادن الثقيلة.

3-المواد المؤكسدة مثل: غاز الكلور وماء الأكسجين.

4-المواد الكاوية، مثل: الصودا وكربونات الصودا.

5-مواد تؤدي إلى تضخم الجلد وتسبب السرطان، مثل: الزرنيخ ومركباته، ومخلفات البترول.

6-المواد التي تذيب الشحوم، مثل: المذيبات العضوية والطيارة.

المواد الحيوية وهي الفطريات والمكروبات والطفيليات وتسبب الفطريات والطفيليات التهابات بين أصابع القدمين والتهابات أخرى نوعية وخاصة لعمال المخابز وصناعة السكر والمطاحن.

أما الميكروبات فتسبب: التهاب بصيلات الشعر وغدد التعرق وتسبب الجمرة الخبيثة والخراجات الجلدية.

وتكون الإصابة بالمرض المهني غالباً في الأجزاء المعرضة للمواد حول الأصابع والأظافر لدى العمال الذين يتعاملون مع الإسمنت والصناعة والتشييد وفي القدمين والساقين بالنسبة لعمال الدباغة والصباغة، وفي أماكن الاحتكاك بالعدد والمواد كاليدين وكذلك في الأماكن غير المكشوفة من الجلد بسبب المواد المترسبة على الملابس من أبخرة وغبار وأتربة ومواد قابلة للإذابة بالماء.

ويظهر المرض الجلدي المهني على شكل احمرار في الجلد وبثور، وفقاقيع وجفاف الجلد وتغير لون الجلد وتغير سماكة الجلد والقروح المزمنة والتهاب بصيلات الشعر.

زيارات ووعود.. ولا شيء آخر!؟

ضمن مساعيها لتسليط مزيد من الاهتمام على عمال القطاع الخاص الإنتاجي وما يعانونه من صعوبات وما لهم من حقوق ومطالب في الوقت الراهن، اطلعت قاسيون على واقع عمل نقابة عمال الصناعات الغذائية بحثاً عن إجابات شافية حول أوضاع العمال.

■ غزل الماغوط

على لسان النقابة

أسهبت النقابة في الحديث عن نشاطها الذي تمارسه على محورين، الأول: القيام بزيارات تفتيشية مشتركة مع مديرية العمل والتأمينات الاجتماعية بهدف معرفة مدى التزام صاحب العمل بتطبيق القانون رقم 17 لعام 2010 وقانون التأمينات الاجتماعية، ومن خلال هذه الزيارات يتم الاجتماع مع العمال وحثهم على الانتساب إلى النقابة ورصد المخالفات وحلها بالتعاون مع الجهات المعنية، والمحور الثاني: اللقاء مع العمال لتعريفهم بالعمل النقابي وما يقدمه لهم المكتب النقابي من مساعدات اجتماعية ودورات توعوية ..إلخ إلى جانب ذلك إنشاء قاعدة بيانات تفصيلية عن منشآت القطاع الخاص في المجال الغذائي.

وأوضحت النقابة: أن أبرز تجاوزات القطاع الخاص الغذائي هي: عدم تسجيل العامل براتبه الحقيقي في التأمينات الاجتماعية وحرمان العمال من التعويض المعيشي، إلى جانب افتقار المنشآت للعدد الكافي من العمال ما يضطرها إلى تشغيل النساء والأحداث، ورغم ذلك فإن القطاع الخاص هو موضع اهتمام النقابة بإداراته وعماله.

زيارة المعامل وإطلاق الوعود على مسمع العمال ما عادت تجدي هذه الأيام

بلا.. بلا.. بلا..

وبعيداً عن الكلام النظري والذي يكرر بمناسبة وبغير مناسبة، لا يبدو وضع العمال مبشراً بالخير، مع العلم أن قطاع الصناعات الغذائية يضم بين صفوفه الآلاف من العمال وهناك شركات كبيرة يتجاوز عدد عمالها المئات دون لجان نقابية، خاصة معامل الكونسروة المنتشرة على طول الخط الجنوبي من دمشق، هذا فضلاً عن المشاغل المنتجة للمواد الغذائية والتي هي أشبه بالمعامل، التي تقوم بتوزيع عمالها على أماكن متعددة من أجل الهروب من الضرائب وتسجيل العمال بالتأمينات الاجتماعية وغيرها من القضايا المتصلة بحقوق العمال، والتي تحتاج لعمل وجهد كبيرين من النقابات حتى يتم ضمان حقوقهم، هذا بالإضافة للأفران الخاصة التي يحرم عمالها من كل شيء إلا من استغلال أرباب العمل لهم وتشغيلهم في شروط عمل جائرة لا يحسدون عليها.

لا معلومات من النقابة

رفضت النقابة أن تعطي أية معلومات تفصيلية عن اللجان النقابية وعددها ومدى تمثيل العمال فيها، غير أن الوقائع تشير إلى ضآلة حجم اللجان النقابية مقارنة بحجم القطاع الخاص الغذائي الذي يعد من أكبر القطاعات الإنتاجية اليوم، ما يحرم آلاف العمال من حقهم في تمثيل نقابي عادل يوصل صوتهم إلى حيث ينبغي أن يصل، إذ يؤكد واقع الحال: أن زيارة المعامل وإطلاق الوعود على مسمع العمال ما عادت تجدي هذه الأيام، لا سيما أن الفترة الماضية شهدت بداية حراك عمالي لافت في العديد من منشآت القطاع الخاص، فهل النقابة عاجزة عن رؤية ما يجري من تطورات ضمن الواقع العمالي من حيث مطالب العمال وحقوقهم المختلفة، وفي المقدمة منها أجورهم المتحكم بها من قبل أرباب العمل وغيرها من الجهات التي لا ترى في مطالب العمال ولا ترى في أوضاعهم المتردية سوى مصالح أرباب العمل، وهم فقط من لهم الرأي والشّور.

تمثيل «كل» الطبقة العاملة!

إن الشمس لا تغطى بغربال لأن الواقع العمالي وحال العمال بات معروفاً للقاصي والداني وعندما نتوجه للنقابات من أجل استطلاع رأيها وموقفها فيما يتعلق بالواقع العمالي من كافة جوانبه، فإننا نساهم بإيضاح الموقف النقابي المفترض، ليس بالجانب الإعلامي فقط من خلال النشر في جريدة «قاسيون»، وإنما أيضاً في الجانب العملي مع العمال والكوادر النقابية التي يقع على عاتقها جملة المهام من أجل تمثيل المصالح الحقيقية للطبقة العاملة كل الطبقة العاملة.

انفتاح الأفق: اتجاه موضوعي لا رادّ له في ظل أزمة الإمبريالية العالمية

تحت شعار «الذكرى المئوية لثورة أكتوبر، والمطلوب كي يستعيد اليسار دوره» عقدت مجموعة من القوى اليسارية والشيوعية لقاءً في العاصمة السلوفاكية براتيسلافا يومي 27-28 أيار/مايو 2017. اللقاء الذي يعد الثاني من نوعه بعد أن تم اللقاء الماضي في الدانمارك في عام 2016، افتُتح بكلمة لرئيس الحزب الشيوعي السلوفاكي يوزيف هردليتشكا استعرض فيها دور الحزب الشيوعي السلوفاكي بمواجهة الهجمات الإمبريالية وصعود القوى الفاشية في أوربا. هذا وقد حضر اللقاء رفاق من الحزب الشيوعي العراقي وممثلون عن الحزب الشيوعي السوري الموحد وتيار طريق التغيير السلمي في سورية وحزب الارادة الشعبية في سورية بالإضافة إلى عدد من اليساريين المستقلين.

ألقى الرفيق معن خالد عضو المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية محاضرة بعنوان «انفتاح الأفق: اتجاه موضوعي لا رادّ له في ظل أزمة الإمبريالية العالمية» سيتم نشر أبرز نقاطها في صحيفة قاسيون بعد أن تم نشر المحاضرة كاملة على موقع قاسيون الالكتروني، وفيما يلي أبرز ماجاء فيها:

في الحقيقة إن مصدر التفاؤل الذي يؤكد عليه حزب الإرادة الشعبية تمت الإجابة عليه نظرياً منذ بدء حالة الحزب بالصيغة السابقة على شكل المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري عام 2003 ولاحقاً اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، حيث يرد في نص تقرير المؤتمر الاستثنائي للحزب ما يلي: «.. وهذا يسمح لنا بالقول بكل جرأة: أنّ زمن انفتاح الأفق المؤقت أمامها «أي: الرأسمالية» في النصف الثاني من القرن العشرين الذي استطاعت أن تغير فيه ميزان القوى العالمي لصالحها، قد ولّى إلى غير رجعة، وأن عملية عكسية قد بدأت سيميزها تغير تدريجي سريع لميزان القوى لصالح القوى الثورية العالمية أي أنّ الأزمة التي كانت تعاني منها هذه القوى هي في طور الانتهاء، وهي في حالة انتقال إلى مرحلة صعود، عليها أن تستعد لمواجهتها وتحقيق أكبر النتائج الممكنة على أساسها».

إذاً، فإن ما ينبغي الإجابة عنه هو ما حقيقة انفتاح الأفق أمام الشعوب والحركة الثورية مقابل انسداد الافق امام النظام الرأسمالي العالمي؟

للإجابة عن ذلك سيتم عرض ثلاثة جوانب أساسية حول الوضع الراهن للنظام العالمي.

أولاً- البعد المتعلق بالتطور العام للرأسمالية

سنلقي الضوء في هذه المحاضرة بداية على نظرية صاغها العالم الروسي نيكولاي كوندراتييف في عام «1935». وفقاً للنظرية: إن التطور الرأسمالي يمر عبر موجات هبوط وصعود تمثل في مجموعها 50 عاماً تقريباً لكل موجة، منها حوالي 25 للصعود ومثلها للهبوط. وعلى هذا الأساس تم تقسيم التطور الرأسمالي بين عامي 1780–1920 إلى ثلاث موجات رئيسة.

وباستعراض سريع لأهم التحديثات لهذه النظرية سنجد أن التطور الرأسمالي خلال الفترة الماضية يأخذ الشكل التالي:

حيث نلاحظ وفق هذا الشكل أن ذروة مرحلة الصعود والتي بدأت في سبعينيات القرن الماضي كموجة خامسة انتهت بأزمة عام 2008 حيث بدأت مرحلة الهبوط.

بناء على ما سبق: يمكن الآن استعراض تطورات الأزمة الرأسمالية العالمية التي انفجرت على شكل أزمة مالية في عام 2008.

ولتوضيح ذلك سنتحدث عن المؤشرات التالية:

ميل معدل الربح إلى الانخفاض: حيث انخفض معدل الربح للانخفاض على الصعيد العالمي من حوالي 40% عام 1870 إلى نحو 20% عشية الأزمة عام 2007–2008.

الركود طويل الأجل: وهو سمة باتت أصيلة في المراكز الإمبريالية «الولايات المتحدة–اليابان–الاتحاد الأوربي»

التوسع العمودي، أي: تخفيض حصة الأجور من الدخل وهو الاتجاه العام في دول المركز الرأسمالي منذ الثمانينات.

محاولات تعزيز النمو الاقتصادي بإنعاش المنظومة بالقطاع المالي، لا تزال تسير بنفس الاتجاه وإن بآليات أكثر تعقيداً مثل «سياسات التيسير الكمي»..

دور رأس المال الإجرامي المتصاعد في المنظومة العالمية لجهة تأمين مخارج اقتصادية ما أسس لقاعدة اجتماعية–اقتصادية ضخمة للفاشية التي تأخذ أشكالاً سياسية وعسكرية لتأمين مخارج وإن مؤقتة للإمبريالية العالمية.

ثانياً- بعد تطور الحركة الاجتماعية

إنه من المنطقي توقع حدوث تحولات اجتماعية على أرضية أزمة النظام الرأسمالي وعلى ذلك لا ينبغي رؤية الجانب الاقتصادي من الأزمة بل يتعداه إلى رصد أهم التطورات الاجتماعية والسياسية المرافقة. لقد زادت الاحتجاجات الرئيسة على المستوى العالمي، فمن 17 احتجاجاً في 2006 أي: قبل انفجار الأزمة الرأسمالية إلى 60 اجتجاجاً في عام 2012 وذلك في الدول ذات الدخل المرتفع.

الملاحظة الثانية في هذا السياق، هي إعادة فتح النقاش بشكل هام على صعيد النخب السياسية والعلمية حول «الديمقراطية الليبرالية».

إن ذلك كله، يشير إلى أن مستوى عدم الرضى حتى في أهم مفاصل النظام السياسي للإمبريالية «الديمقراطية الليبرالية» يشهد حالة من عدم الرضى على المستوى الشعبي..

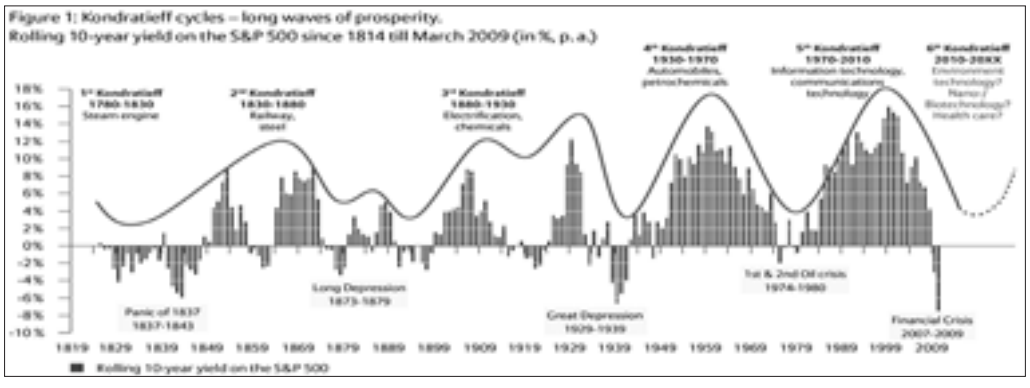

ثالثاً- الصراع الجيوسياسي الدولي كتعبير عن تغيّر في بنية النظام السياسي الدولي وتغير ميزان القوى الدولي كانعكاس للأزمة الإمبريالية

إن مهمة هذا البعد هي توضح مدى صعوبة اعتماد الإمبريالية على الحل التقليدي لأزماتها، أي: الحرب «الرئة الحديدية» التي تتنفس منها الإمبريالية. فعلى الصعيد الاقتصادي، بينت صحيفة قاسيون مؤخراً استمرار تراجع حصة الدول المتقدمة من التجارة الدولية والناتج الاجمالي العالمي مقابل زيادة وزن الدول الصاعدة وهو مؤشر على زيادة وزنها الدولي الاقتصادي وبالتالي السياسي..

رابعاً- التقييم العام بناء على تحليل الوضع العالمي

إن تحليل الوضع العام للنظام الرأسمالي العالمي الذي أوضح عمق أزمة الإمبريالية وتعفنها أفضى إلى ثلاثة تحولات جوهرية على مستوى منطقتنا بشكل كبير تمظهرت بالعناصر التالية:

أزمة الأنظمة في منطقتنا والتي تعد أنظمة رأسمالية طرفية...

انطلاق حركة شعبية موجية نتيجة للتناقضات الاجتماعية الموضوعية ...

تحولات الدور الأمريكي في المنطقة الناتجة عن أزمة الإمبريالية من جهة وبالتالي تراجع دور الولايات المتحدة ومحاولاتها الولايات المتحدة التحكم بهذا التراجع «ضرب الحركة الشعبية – ثورات مضادة على أساس انقسامات ثانوية–فاشية جديدة»

خامساً- ما العمل؟

لقد كانت نقطة انطلاقنا في حزب الإرادة الشعبية للإجابة عن سؤال لينين الراهن «ما العمل؟» هي:

استعادة الدور الوظيفي لحزبنا بناء على استشرافنا لعودة الجماهير الى الشارع...

صياغة برنامج جذري ينطلق من تلازم المهام كافة الديمقراطية والوطنية والاقتصادية–الاجتماعية دونما أي فصل...

وعليه وفيما لو وسعنا بيكار الإجابة اليوم ليشمل الحركة اليسارية في منطقتنا في الظرف الراهن فمن الممكن استنتاج عدة مهام للحركة اليسارية العربية:

–إن مهمة حماية وتجذير الحركة الشعبية العربية يفرض العمل على إيجاد الشروط الموضوعية الأمثل لنشاطها واستمرارها بالاشكال كافة وهو ما يحتم ضرورة العمل على حمايتها من القمع والتدخل الخارجي. كما يستدعي ذلك العمل الجماهيري الواسع لأجل تنظيمها، وهذا يستدعي إعادة صياغة دور اليسار بدءاً من رؤاه تجاه العلاقة مع الحركة الشعبية ...

–إن التدخل الخارجي اليوم في المنطقة يأخذ أشكالاً متعددة ... واليوم فإن واحداً من أخطر الأشكال التي يأخذها هذا التدخل هو «الفاشية الجديدة» والتي ينبغي مواجهتها بكافة الوسائل المولدة لهذه الظاهرة. لقد أوضحت المحاضرة سابقاً جزءاً جوهرياً من بنية هذه الفاشية وهو قاعدتها الاجتماعية «رأس المال المالي–الإجرامي» ولكن ما ينبغي الحديث به أيضاً، تلك الظروف الذاتية التي تهيّأت لإيجاد شريحة من المهمشين على المستوى العالمي والمحلي لتكون جزءاً من حطب وأدوات الفاشية الجديدة على أراضينا.

وعليه نجد أن السياسات الاقتصادية الاجتماعية التي زادت التوتر الاجتماعي من فقر وبطالة مع غياب مستوى كاف من الحريات السياسية جهز ارضية للاحتّقان والانفجار، وإن تبني الحلول العسكرية التي تم تغذيتها لتأريض الحركة الشعبية سواء من الخارج عبر الإمبريالية أو عبر القمع دفعت إلى تغذية الفاشية، وعليه إن مطالبتنا اليوم بحلول سياسية سواء على مستوى السوري أو على المستوى العالمي ينطلق من ضرورة إجهاض القوى الفاشية الجديدة التي تتغذى من الحرب وتؤمن بذلك مخارج للإمبريالية...

«دعاية التقسيم على دعائم رخوة»

كلما علا الصرير... فهذا يعني بأن مفصلاً صدئاً قد بدأ يتحرك، ومثلما ينطبق هذا على أداء القوى السياسية عالمياً، فإنه أيضاً ينسحب على القوى السياسية السورية التي تئن تحت نقلات الواقع التي تدفع تيار التغيير مخالفاً لاتجاه أشرعتها...

■ ليلى نصر

يصيح الكثيرون اليوم حاسمين بدنو ما حذروا منه مراراً وتكراراً، عندما تحدثوا عن «صفقات التقسيم» والحلول التي ستوقع من «تحت الطاولات». ولا نقصد هنا السوريين المنفعلين تحت ضغط آلة الإعلام التي «تعرف الخبايا»، بل نقصد المصالح العميقة التي تدفع بعض القوى السياسية إلى تسويق اليأس بكل الأشكال المبتكرة الممكنة.

المعطيات التي تبنى عليها هذه المخاوف، هي ما نتج عن اتفاق الآستانا من حديث عن مناطق التهدئة وهذا أولاً والأهم، وكذلك استخدام القضية الكردية المتكرر، سواء في الإقليم كما في حالة العراق، أو في الشمال السوري مع التواجد الأمريكي في المنطقة.

خائفون من التقسيم أم من التهدئة!

وإن كان الملف الثاني هو الشائك والأكثر جدلاً، فإن الأول أي نتائج الآستانا، التي أصبح موعدها القادم على الأبواب، هو محرك التصعيد المفتعل للمخاوف. فالاتفاق بنجاحه واستكمال رسم خرائطه، يعني وقف العنف بمساحات واسعة، وإتاحة الفرصة لملايين من السوريين ليخرجوا من تحت رحى الحرب، وأن تعود مناطقهم لتتحول من ساحات معارك إلى أماكن قابلة للعودة إلى أماكن مستقرة، والأهم أنها تعزل أماكن المعارك بمراكز تواجد الإرهاب وتحدد مساحة وطبيعة المعركة، وكل ما سبق هو أهم الأسس الداعمة للانتقال إلى مستوى فعال من تطبيق القرار 2254 أي الوصول إلى تطبيق خارطة طريق الحل السياسي للأزمة السورية، والتي تضع أسس استعادة الوحدة الوطنية والسيادة للبلاد فعلاً لا شعارات، وذلك ببساطة لأنها تسمح بتغير توازنات القوى المحلية، فعموم السوريون ستسنح لهم الفرصة ليكونوا جزءاً من العمل السياسي ومن التدخل بمصير البلاد، هذه الفرصة التي سلبت منهم عبر السلاح والعنف والتدويل. ولذلك فإن الخائفين من «تدخل» السوريين الحقيقيين في شؤون بلادهم، يهولون من خطر كل إجراء جدي...

الخائفين من «تدخل» السوريين الحقيقيين في شؤون بلادهم، يهولون من خطر كل إجراء جدي

استعصاء الحركة في الورقة الأخيرة!

أما حول المعطى الثاني الذي يدعم «تخوفات التقسيم» أي القضية الكردية، فإن المسألة تتطلب إعادة ترتيب بعض المعطيات. فمشروع الفوضى الأمريكي يدعم فكرة التقسيم، ومشروع كهذا لا يمكن أن يستند إلا على واحد من المفاصل الرخوة، لذلك يحاول الأمريكيون استخدام واحدة من الأزمات الوطنية العميقة في المنطقة، التي تستوجب حلاً ليس وطنياً فقط بل حلاً إقليمياً واسعاً يعيد للكرد حقوق مواطنتهم المسلوبة بمستويات متفاوتة في دول المنطقة، وفي إطار وحدة مصالح شعوبها واستقرارهم. والأمريكيون يسعون لتحويل هذه القضية إلى «فالق قومي مستقر» ومحرك جديد للصراع، علّ مساعي فرض الحلول السياسية في المنطقة تتعقد وتحديداً الحل السوري، الذي يعلم الأمريكيون أكثر من غيرهم أن نجاحه يعني «انتشار العدوى».

إن محاولة قوى الفاشية الأمريكية استخدام الورقة الكردية محدود بضغط الواقع، فهي بتصعيدها بهذا الملف تحديداً، قد تخسر سريعاً ما بقي من قوى حليفة في تركيا وحتى في العراق، وتعمق من الاتجاه الدولي الإقليمي الذي تحدد سمته وتولد مبادراته روسيا، وتنخرط به كل من تركيا وإيران، فاللعب الأمريكي على حبل القضية الإقليمية الأكثر تشابكاً أي القضية الكردية يعني تعمق كبير للتحالفات في المنطقة القائمة على فكرة الرد على التصعيد الامريكي، ويعني خروجاً سريعاً من الحلول الجماعية لأزمات المنطقة، وخسارة سياسية طويلة الأمد.

إن دعائم فكرة التقسيم واهية، لأن الحامل الأمريكي لهذا المشروع يلوح بورقة وحيدة أخيرة لم يمسكها بقوة بعد، ويضاف لهذا الانقسام الداخلي العميق على مآلات السلوك في المنطقة، فهناك في الولايات المتحدة من يريد التصعيد مهما كان الثمن، وهناك من يريد القول أن نتائج التصعيد والخسارة قد تكون خروج شبه نهائي للأمريكيين من المنطقة عبر تعميق «الجفاء مع الحلفاء» وتعميق العلاقات الجديدة البديلة.

الولايات المتحدة تحاول أن تمسك بزمام هذه الورقة الأخيرة، وتريد أن تحارب وتفاوض وتتحالف وفقها! وكل هذا يجري وسط انقسام أمريكي عميق، ولذلك فإن هذا التصعيد في الحديث عن التقسيم قد لا يكون سوى «ضربة شعيرات» أو «رقصة جنادرية» لا تقدم ولا تؤخر!

العقل المفطوم على التبعية

لم يعد الحديث عن تراجع الدور الامريكي، مثار دهشة وسخرية وتندر نخب«نا» السياسية – الثقافية، المبتلاة بالتبعية للمركز الغربي، بعد أن أقر أهم مهندسي السياسات الامريكية بذلك، بدءاً من كيسنجر ومروراً بفوكوياما، وليس انتهاء ببيرجنسكي الذي انتقل إلى «جوار إبليس» مؤخراً، وهو يهذي باسم روسيا لأنها عادت نداً..

■ مالك احمد

على كل حال، ارتحنا من عناء إفهام هذه النخب بعد أن سار التابع على خطا المتبوع، وأقر بالتراجع الامريكي، وإن كان للتابع تفسيره الخاص، المشوب بالتحسر، وندب الحظ...

الاعتراف بعجز «العليا للمفاوضات»

هكذا هو حال العقل السياسي المفطوم على التبعية، لا يقتنع إلا إذا كان نزول الوحي حصراً من كهوف مراكز الأبحاث والنخب الغربية... عذراً، نحن عجزنا عن إفهامكم، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها!

فها هو رياض حجاب منسق ما يسمى «الهيئة العليا للمفاوضات» يقر ويعترف بأن: «المعارضة في أسوأ أحوالها، وهي غير مؤهلة لتقود المرحلة»، وذلك خلال حديث مع صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ 2017/5/1، طبعاً الحديث عما تمثله «معارضته» عبر «العليا للمفاوضات» و«منصة الرياض» ممثلة هذه الهيئة إلى جنيف، ولا تنطبق على بقية أطياف المعارضة السورية الوطنية، حيث أضاف بأنها «العليا للمفاوضات»: «نتاج مكونات مختلفة للمعارضة، وبالتالي هذا ينعكس على أدائها».

تقاطع الخيارات مع الظرف الموضوعي

تصريح حجاب واعترافه بالعجز أعلاه ما هو إلا تعبير عن العقل السياسي المفطوم على التبعية كما أسلفنا، كما أنه بالمقابل يؤكد على الكثير من النقاط التي نرى أنه من الضروري الاضاءة عليها:

هذا الموقف «الاعتراف بالعجز» يؤكد على أن مجمل الخيارات السياسية التي اعتمدتها، واتبعتها «العليا للمفاوضات» و«منصة الرياض»، و«المجلس الوطني» سابقاً، طيلة السنوات الماضية كانت غير واقعية، ولا تتناسب مع الظرف الموضوعي، بدليل وصولها لمرحلة العجز، واقعاً واعترافاً.

كما أن هذا الاعتراف يؤكد على أن كل ما تم التسويق له، والتعبئة والاستقواء به، من تعويل على أدوار اقليمية أو دولية، بقصد مساعدة «العليا للمفاوضات»، خارج سياق الظرف الموضوعي، قد وصلت إلى طريق مسدود أمامها.

كما أن الاعتراف أعلاه يؤكد حقيقة أن التطورات الجارية موضوعياً بظل التوازنات الدولية الجديدة، والتي أزاحت أمريكا وحلفائها من خارطة التسيد العالمي بلا رجعة، قد فرضت نفسها وبقوة على ساحة العلاقات الدولية الجديدة، وأن من استطاع سبر أغوار هذا التغير الجذري الجاري، والتوافق معها بخياراته السياسية على أرضية التقاطع مع المصالح الوطنية لبلاده هو القادر على المضي بهذه الخيارات، والتي تجد دفعها الموضوعي ذاتياً.

بالإضافة لذلك فإن هذا الاعتراف ما هو إلا تصريح واضح وصريح عن أن كل الخطب العصماء، طيلة السنوات الماضية، والتي طنب آذاننا بها ممثلي ما يسمى «المجلس الوطني» ومن بعده «الائتلاف» والذي ما زال مستمراً عبر «العليا للمفاوضات» و«منصة الرياض» لم تكن إلا خطباً بائسة ومستهلكة.

الجسم «الليبس»!

أخيراً يمكننا التساؤل: هل يكفي من حجاب وهيئته هذا الاعتراف المتأخر؟ وكيف يمكن بناءً عليه التكفير عن الذنوب والخطايا المرتكبة بحق السوريين وسورية طيلة سنوات الحرب والأزمة، والتي كان لهم دور فاعل بها؟!

وما أضافه بمتن المقابلة من أنه يعتقد: «أن الآن الفرصة مواتية ويجب أن توحد المعارضة صفوفها وتنشئ جبهة واحدة عسكرية- سياسية- مدنية تستطيع أن تحل محل النظام»، ما هو إلا تعبير مباشر عن عدم اعترافه ضمناً بمضمون القرار 2245، كما أنه مازال يلتف عليه ويناور به!.

والأهم من كل ذلك هو عدم تشريع الأبواب أمام بعض المشاريع المشبوهة التي يتم الترويج والتسويق لها، رغم عدم امكانية تحقيقها وافلاسها، وموتها لحظة ولادتها، بحكم عدم تناسب الظرف الموضوعي والذاتي مع هكذا مشاريع.

فالشك ما زال قائماً بـ «العليا للمفاوضات» كون بنيانها «لبيس» لكل ما هو مفصل أو قيد التفصيل من مشاريع مشبوهة، من أية قوة اقليمية أو دولية.

سورية.. وخرافة التقسيم!

هل وصلت «اللعبة» إلى نهاياتها وبات تقسيم سورية أمراً محسوماً، وربما وشيكاً؟ ومن هو الذي يسعى إلى التقسيم، وما هي أدواته؟، لم يتوقف الحديث خلال سنوات الأزمة، عن احتمال تقسيم سورية، وشارك في هذا «الهرج» قوّالو أطراف الصراع كلهم... وتعالى الصياح «الوطني» و«الثوري» من هنا وهناك، كل طرف يتهم الطرف الآخر بأنه يسعى إلى التقسيم، ليس لاتهام الطرف الآخر فقط، بل لتقديم نفسه على أنه حامي حمى البلاد...!

لا شك أن المشروع موضوع على جدول أعمال قوى دولية عديدة، ضمن سياق الفوضى الخلاقة، وهو مشروع معلن، وبالتالي فإن الباب مفتوح لترويجه، وتسويقه... ولذلك فإن الحديث عنه يجد صدىً في الوعي الجمعي... ولكن السؤال، ما هو حظه من النجاح؟

■ المحرر السياسي

أولاً: التجربة التاريخية في تقسيم الدول والكيانات، تقول: إن التقسيم يحدث عندما يتوافق مع مصلحة القوى الدولية الصاعدة، التي تمتلك القوى والأدوات القادرة على فرضه... الحرب العالمية الأولى نموذجٌ، حيث اقتسمت القوتان المنتصرتان – فرنسا وبريطانيا – العالم، وصاية وانتداباً، وأخذ التقسيم منحى مركباً؛ تقاسم بين الدولتين، وتقسيم كل دولة على حدة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار بأن القوى الدولية الصاعدة الآن – روسيا والصين – هي دول ليس من مصلحتها تفتيت الكيانات والدول، والتي أثبتت ذلك بسلوكها العملي خلال الأزمة السورية، وفي جميع الملفات الدولية، فإن الشرط الأول للتقسيم غير متوفر في الحالة السورية.

ثانياً: يحدث التقسيم، عندما تتوفر مبرراته في البلد المستهدف بالتقسيم، وتحديداً عندما يصبح العيش المشترك غير ممكن، فماذا عن هذا الشرط في الحالة السورية؟

كان الوعي الجمعي السوري تاريخياً، وعياً وطنياً وجد تجسيده الملموس في معارك الاستقلال، ومواجهة الأحلاف الاستعمارية في أربعينات وخمسينات القرن الماضي، واستطاع الحراك الشعبي الذي جرى بأشكاله المتعددة فرز قيادات وطنية جامعة. أما مَن تجاوب مع مشاريع التقسيم وإنشاء الدويلات فمصيره معروف تماماً في التاريخ السوري، وإن كان البعض الآن يحاول نفخ الروح في تلك الجثث الميتة التي كانت على مزبلة التاريخ على مدى عقود، قبل أن يتشوه الوعي الوطني، وقبل أن يصبح الفساد مشروعاً تحت راية «الوطنية»، والعمالة مبررة تحت راية «الثورة».

وعدا عن ذلك، فإن التداخل السكاني في سورية لا يجعل من التقسيم أمراً غير واقعي فقط، بل يجعلنا نجزم بأنه مجرد خرافة، وأحلام يقظة ربما تراود أصحاب تجارب «الهندسة الاجتماعية» في دوائر صنع القرار الأمريكي، وبعض فضلات الأزمة من السوريين، وجلّ ما يستطيع هؤلاء فعله، هو الإبقاء على التوتر، أملاً في إيصال الناس إلى الكفر بكل شيء، والبحث عن خلاص بأي ثمن كان، ولو كان وهماً.

ومن الجدير بالذكر هنا، أنه ليس بين يدي دعاة التقسيم، ومروجيه، سوى خرائط تلك الدويلات التي رسمها المسيو بيكو، وحملها معه غورو قبل قرن من الزمن، ودفنت مع أول خطوة له في الأرض السورية، وأصبحت مجرد محفوظات في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية. وإذا كان المشروع قد فشل وبات في مزبلة التاريخ قبل قرن من الزمن، بفعل الوعي الوطني الذي شاع في بلدان الشرق بعد نجاح الثورة البلشفية، فماذا سيكون مصيره الآن؟

لا شك أن شكل ومحتوى التطور الاقتصادي الاجتماعي – والسياسي، خلال العقدين الأخيرين، وتحديداً بعد تبني اللبرلة الاقتصادية، أنعش كل عوامل تقويض الوحدة الوطنية بشكلها السابق، وجاءت سنوات الأزمة، لتضيف إلى ذلك الخراب خراباً، وتوسع هوامشه، وبات الحديث عن الطوائف والقوميات هو السائد، لدى طيف واسع من النخب السياسية والثقافية، وحتى لدى قطاعات شعبية. ولكن بالمقابل وما يتجاهله الإعلام، أن تمازجاً جديداً وواسعاً حدث بحكم الأمر الواقع، على خلفية عمليات النزوح والتهجير التي جرت في البلاد، تمازجاً عابراً لكل اللغو الإعلامي الذي يُفرض على الناس، تمازجاً لم يسجل خلاله أي صراع جدي على أسس طائفية أو عرقية، بل على العكس من ذلك، أكدت عملية النزوح الداخلي بين المحافظات السورية، عمق الوعي الشعبي العابر للبنى التقليدية، الأمر الذي تجلى في سيادة النزعة الإنسانية في التعاطي مع النازحين، وهي ما تعبر عن حقيقة الوعي الوطني السوري، وتعكسه بالملموس، لا مواقف وسلوك أمراء الحرب من هنا وهناك.

عذراً إخوتنا في الوطن نقدر لكم مشاعركم الوطنية ولكن اعلموا أن حساباتكم هي حسابات زمن آخر

نختصر ونقول: رغم كل عمليات التصدع التي جرت على أسس طائفية أو قومية، بقي النسيج الثقافي الوطني موحداً، وإنْ لم يُسمح له بالتعبير عن نفسه حتى الآن.

اطمئنوا... سورية لن تنقسم، بشرط ألا تكون نخوتكم الوطنية طارئة، وتحضر فقط كلما جرى تقدم على مسار الحل السياسي. اطمئنوا، ولكن عليكم أن تعرفوا أن الطريق الوحيد للحفاظ على سورية موحدة، هو طريق الحل السياسي. ولمن أسأنا الظن به من أصحاب هذه النخوة، نقول:

عذراً إخوتنا في الوطن، نقدر لكم مشاعركم الوطنية، ولكن اعلموا أن حساباتكم هي حسابات زمن آخر، حسابات زمن الاستفراد الأمريكي بالقرار الدولي، وليس الذي نعيشه الآن، حسابات الزمن الذي ولّى إلى غير رجعة... حسابات من لا يعرف تاريخ سورية، الذي سيعبر عن نفسه مع أول خطوة عملية على طريق الحل السياسي، القادم بلا شك... بلاااا شك!

■ موقع قاسيون الالكتروني

جماعات مسلحة تتصارع والمدنيون أسرى!

كانت منطقة الشمال الغربي في سورية تعتبر أحد الملاذات للكثير من النازحين السوريين طيلة سنوات الحرب والأزمة، وذلك لتماسها المباشر مع الحدود التركية، وفيها العديد من المعابر إليها، والتي كانت نقطة استقطاب للراغبين في العبور منها، وعبر تركيا إلى دول اللجوء، بالإضافة لاعتبارها نقطة استقطاب خارجة عن سيطرة الدولة للبعض من هؤلاء، كما للعديد من المجموعات المسلحة.

■ عاصي اسماعيل

وقد أصبحت هذه الرقعة الجغرافية ذات كثافة سكانية مرتفعة، تفوق إمكانات الاستيعاب والتخديم، مما انعكس سلباً على الحياة المعيشية لأهلها، كما للوافدين والنازحين إليها، ناهيك عن الانعكاسات السلبية للواقع الأمني والعسكري على حياة هؤلاء، بنتيجة المعارك والحرب، والتحكم بالمعابر من قبل المجموعات المسلحة، بالإضافة للجانب التركي.

منطقة تناحر على السيطرة!

ستة أعوام ونيف من الحرب والمعارك الدائرة، بتقاطعاتها مع متغيرات توازنات القوى الداخلية والخارجية، جعلت هذه المنطقة مركزاً لأضخم تجمع للفصائل العسكرية المتناحرة والمتحالفة، والتي تعتبر محافظة إدلب مركزها، والتي يمكن اختصارها بمحورين أساسيين: محور تتزعمه «هيئة تحرير الشام- «النصرة» وحلفائها»، ومحور تتزعمه «أحرار الشام» وحلفائها، وجميعها متواجدة في هذه الرقعة الجغرافية.

هذه الفصائل المسلحة تتناحر وتتحالف وتتصارع على مناطق فرض السيطرة والنفوذ، على كامل المنطقة الممتدة في شمال وغرب حلب- إدلب- شمال وغرب حماة، من منبج مروراً بالباب وإدلب وصولاً لجسر الشغور، بقراها وبلداتها العديدة.

المدنيون رهائن وضحايا!

مئات الآلاف من المدنيين السوريين المنتشرين في هذه الرقعة الجغرافية باتوا أسرى ورهائن بأيدي هذه الفصائل المتناحرة، كما أصبحوا ضحايا دائمين لصراعاتها المستمرة، على الرغم من كل الادعاءات والحملات الإعلامية التي تقول غير ذلك، بل وعكسه أحياناً، في سعيها للتغطية على الواقع المأساوي الذي يعيشه السوريون في هذه المنطقة، والتغطية على الممارسات السيئة اليومية للمجموعات المسلحة، بتعدد ولاءاتها وانتماءاتها وتسمياتها، مع هؤلاء المدنيون.

التحديات التي يعيشها المدنيين لم تقتصر على أمنهم وسلامهم في ظل المعارك المستمرة فقط، بل تعدتها إلى حياتهم المعيشية اليومية، وذلك بسبب نقص الموارد والخدمات المتاحة، اعتباراً من واقع الشح بالمياه، حيث تعتبر موارد المياه المتاحة محدودة ولا تتناسب مع واقع الكثافة السكانية التي تزايدت خلال سنوات الحرب، مروراً بموارد الطاقة، من كهرباء ووقود ومحروقات، والتي تعتبر الكهرباء أهمها، حيث ازداد الطلب عليها، الأمر الذي جعل العجز الكهربائي متفاقماً ومتزايداً، ناهيك عن واقع التحكم بمصادر الطاقة الأخرى، ناحية الكمية والسعر، وليس أخيراً بواقع تزايد معدلات البطالة، في ظل محدودية فرص العمل، وزيادة العرض عن الطلب في سوق العمل المتاح، كون الإنتاج الزراعي هو الغالب على مستوى تأمين مصادر الرزق للغالبية من أهالي المنطقة، الأمر الذي انعكس سلباً على مستوى تفاقم الوضع المعيشي والفقر المتزايد، والذي ازداد سوءاً في ظل ارتفاعات الأسعار لكافة السلع، وخاصة لمستلزمات الحياة اليومية.

فلتان أمني وتعتيم إعلامي!

هذه الحال المتدهورة اقتصادياً ومعيشياً، وغير المستقرة أمنياً، كانت أرضية مناسبة لزيادة معدلات الجريمة والسرقة والسلب والخطف والقتل والتعدي على حقوق وملكيات الآخرين، حتى أن بعضها بات يجري في وضح النهار، سواء على المستوى الفردي الخاص، أو على مستوى المنشآت والمحلات الخدمية والاقتصادية، ما أشاع جواً عاماً من عدم الأمان، ليس في البلدات والقرى الصغيرة، بل في مدينة إدلب نفسها، والتي يتم التغني بوجود مجلس محلي فيها، إلّا أنه عاجز عن ضبط هذه الحال من الانفلات، في ظل انتشار الفصائل والسلاح، على الرغم مما يقوم به من حملات اعتقالات ومحاسبة للأهالي عبر هيئاته، بذريعة اللباس المخالف أو غيره من الممارسات التي يعتبرها مخالفة، مع تعتيم إعلامي كبير على كل ما جرى ويجري على هذا المستوى.

منظمات وهيئات غير فاعلة!

وعلى الرغم من وجود العديد من الهيئات والمنظمات، ذات الطابع المحلي أو الدولي، والتي أخذت موقعها وحيزها، وتستمد إمكاناتها ودعمها، المالي والإداري والسياسي، من مشغليها، سواء عبر الفصائل، أو عبر الرعاة الإقليميين والدوليين، بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي أصبحت هي الأخرى سبباً إضافياً للصراع بين الفصائل، بغاية السيطرة والاستحواذ على الإمكانات والدعم المتوافر لهذه المنظمات والهيئات، على حساب الأهالي ومعيشتهم، إلّا أن ذلك جعل من وجود ودور هذه الهيئات والجمعيات والمنظمات، بالنتيجة هو تواجد خجول، ومحدود على مستوى الحياة اليومية للأهالي والنازحين، وأيضاً في ظل تعتيم إعلامي مبرمج ومقصود، مع الكثير من مساعي تجميل وتحسين هذه الصورة القاتمة.

مواجهات أهلية!

الأهالي والنازحون والوافدون، لم يستكينوا بمواجهة تغول واستفحال سوء تعامل المجموعات المسلحة معهم، وانعكاساتها السلبية على حياتهم ومعيشتهم وأمنهم، فقد شهدت العديد من البلدات والقرى الكثير من المواجهات مع هؤلاء طيلة السنوات الماضية، حيث لم تقتصر المواجهة على المظاهرات واللافتات المرفوعة بها، والتي تطالب بفك الارتباطات مع القوى الإقليمية والدولية، بالإضافة للمطالبة ببعض الحقوق المعيشية والخدمية والأمنية، بل تعدتها إلى الانخراط في المواجهة المسلحة في بعض الأحيان، والتي تنتهي غالباً بحملات اعتقال وتصفية، بذريعة الانتماء لفصائل أخرى، حسب واقع السيطرة المتبدلة بين المجموعات المسلحة على هذه البلدات والقرى.

الأهالي والنازحون والوافدون لم يستكينوا بمواجهة تغول واستفحال سوء تعامل المجموعات المسلحة معهم وانعكاساتها السلبية على حياتهم ومعيشتهم وأمنهم.

مساعي التسويق والمآل المحتوم!

مما لا شك فيه أن جملة من القضايا المتشابكة، سابقاً ومؤخراً، كانت سبباً لمجمل الحال المتردي على مستوى الحياة اليومية للأهالي والنازحين، وعلى مستوى زيادة الصراعات بين الفصائل المسلحة، وخاصة خلال الأشهر الماضية، وانعكاساتها السلبية على مجمل خارطة الصراع.

فقد تزايد تعداد هذه الفصائل في المنطقة باعتبارها كانت مستقراً للكثير منها على إثر اتفاقات الهدن والمصالحات التي جرت خلال السنوات الماضية، كما كان لاتفاقات مؤتمرات أستانة المتتابعة دورٌ هامٌ على مستوى عمليات الفرز الجارية بين المجموعات المسلحة، المعتدل منها أو الإرهابي، والانعكاس المباشر لذلك على مستوى علاقات جبهة النصرة وحلفائها، ومع تركيا تحديداً، باعتبارها على تماس حدودي مباشر مع هذه المنطقة أولاً، وكونها أحد الدول الضامنة لاتفاقات أستانا، ودورها العملي على المستوى التنفيذي لهذا الاتفاق، والذي يعتبر فك ارتباطها مع جبهة النصرة وحلفائها، والتوقف عن دعمها والتغطية السياسية والإعلامية لها، بعضاً من نتائجها الحتمية، بغض النظر عن محاولات ومساعي الالتفاف على ذلك، أو تأجيله، والتي كان أولها تغيير اسم «جبهة النصرة» إلى «هيئة تحرير الشام»، مع بعض التغييرات على المستوى الخطابي والإعلامي لها، فقط، كمحاولة ومسعى من أجل تسويقها عبر بوابة الاعتدال، ولكن دون جدوى من الناحية العملية، مما جعل من تخوف «النصرة» يتزايد على مآلها المحتوم.

نحو استكمال الحل واجتثاث الإرهاب

تزايدت معدلات الصدامات والتناحر بين المجموعات المسلحة، بغاية زيادة مساحة الرقع الجغرافية التي تسيطر عليها المجموعات المنضوية تحت لواء جبهة النصرة، المستهدفة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولو بحدود الأقوال مرحلياً، عسى أن يعترف بها بحكم الأمر الواقع في ظل السيطرة تلك، بمقابل ازدياد معدلات النقمة الأهلية عليها وعلى حلفائها بدرجة أولى، كما على بقية الفصائل والمجموعات المسلحة الأخرى بدرجة ثانية، ومساعي الأخيرة ركوب موجة الرفض الأهلي تلك، والاستهداف الدولي للنصرة وأتباعها، لتمرير توسيع نفوذهم، عسى يحققوا مع مشغليهم بعضاً من المكاسب العملياتية والسياسية، عبر المزيد من توتير وشحن الأوضاع، أو عبر المزيد من العرقلة، كون بعضهم رضخ بالدخول في معترك العملية السياسية، بنتيجة متغيرات الواقع العسكري والأمني على الأرض، وبنتيجة متغيرات توازنات القوى المحلية والإقليمية والدولية، التي فرضت الحل السياسي وفقاً للقرار 2254 كحل وحيد ونهائي للأزمة السورية، مع الاستمرار بمحاربة الإرهاب، ممثلاً بالنصرة وداعش ومثيلاتهما، وذلك من قبل الدول الصاعدة على مستوى العلاقات الدولية، وعلى رأسها روسيا والصين.

من كل ما سبق ربما يمكننا القول: إنه رغم قتامة المشهد العام، ومساعي التعتيم الإعلامي على ما جرى ويجري في إدلب، خصوصاً، والمنطقة الشمالية الغربية من سورية عموماً، المترافقة مع مساعي التسوق للنصرة وأشباهها، أو مساعي العرقلة والتوتير، عبر غيرها من الفصائل المسلحة الأخرى، إلا أن واقع الحال يشير إلى أن هذه المنطقة نفسها، ستكون إحدى بوابات العبور نحو استكمال المضي بالحل السياسي وفقاً للقرار 2254، كما في محاربة الإرهاب واجتثاثه من الأراضي السورية، وذلك بما ينسجم مع تصاعد الرغبة الشعبية بالانعتاق من هيمنة هذه الفصائل، ورغبتهم بالحل السياسي، الذي يحقق التغيير الديمقراطي الجذري والشامل الذي يصبون إليه.

مجازر وحشية وضربات جوية وهمية..!

مع التراجع الكبير لتنظيم «داعش» الإرهابي، نتيجة الضربات الكبيرة التي تلقاها في سورية والعراق، بدأ مؤخراً يصعّد من ضرباته وهجماته.

■ زهير مشعان

في الفترة الأخيرة وفي محاولة يائسة، للتفلت من إحكام السيطرة عليه، وفكّ الطوق عنه، وإنقاذ نفسه، وتخفيف خسائره، جنح هذا التنظيم الإرهابي، إلى مزيد من التوتير والعنف الوحشي، عبر مجازر جماعية وحشية تستهدف المدنيين.

هل هو تبادل أدوار؟

في المقابل كانت هناك الضربات الشكلية والوهمية، التي يقوم بها داعموه، للإيحاء بأنهم يحاربون الإرهاب، والتي أيضاً تستهدف البنى التحتية والمدنيين، وهم بذلك يسعون لإطالة عمر التنظيم، وذلك بمساعٍ يائسة لإرباك الخصوم، أو نشرّ اليأس والإحباط لديهم، وإتاحة مزيد من الوقت له ولهم في ذلك، لاستنفادً فرص عرقلة الحلول والتسويات كلها على المستويات المختلفة، الدولية والإقليمية والداخلية، وتأخير الانخراط فيها، عبر تناغم وتوافق مباشر وغير مباشر، بين «داعش» وداعميه الأمريكيين والأوربيين.

استهدافات الطيران الأمريكي!

في الاستهدافات الأخيرة خلال الأسبوع الماضي، من قبل طيران التحالف الأمريكي لعدد من المناطق في مدينة الرقة وريفها وعلى الطرقات، أثناء هروب المواطنين من جحيم داعش، وجحيم القصف الأمريكي لحوالي 100 ألف مواطن من الرقة، استشهد أكثر من 100 مواطن، منهم 6 من عائلة واحدة، وأصيب المئات منهم. وكذلك استهدف الطيران الأمريكي مدينة الميادين في ريف دير الزور، واستشهد في الضربة الأمريكية حوالي 30 مواطناً من المدنيين، وكذلك أصيب العديد منهم في مدينة البوكمال وريفها، وقد برر المسؤولون الأمريكيون ذلك، بأنهم يقومون بعمليات نوعية من الإنزال والقصف التي تستهدف داعش، وبأن الحرب دائماً يكون فيها ضحايا من المدنيين، ليخفوا استهدافهم المتعمد لهم.!

مأساة ومجزرة دير الزور!

في أحياء دير الزور المحاصرة أيضاً، صعّد التنظيم الفاشي من قذائف الهاون والقذائف الصاروخية، ولا يمضي يوم إلاّ ويستشهد العديد من المواطنين الأبرياء، وأغلبهم من النساء والأطفال وكبار السن، في يوم الإثنين 2017/5/29 سقطت عشرات القذائف على حي الجورة المحاصر، واستشهد حوالي 14 مواطناً، وأصيب أكثر من 60 آخرين نسبة عالية إصاباتهم خطرة، وارتفع العدد إلى 17 شهيداً، وما تزال هناك إصابات خطرة وحرجة، ومنهم الكثير من الطلاب الذين حرموا من أداء امتحانات الشهادتين الإعدادية والثانوية، يضاف إلى ذلك حالات عديدة من القنص المباشر، يقوم بها التنظيم الفاشي محاولات التسلل المستمرة والهجوم من أحياء المدينة ومنطقة المقابر، والخطف والقتل والإعدامات العلنية، بحجة التعامل مع النظام، أو مخالفة تعاليمه التي يسميها«شرعية» وإذا أضفنا إلى ذلك الحصار المستمر الذي يفرضه منذ ما يقارب سنتين ونصف، والنقص الكبير في المواد الغذائية والدوائية، والكادر الطبي، يمكننا تصور حجم المأساة الإنسانية التي يعاني منا أهالي محافظتي الرقة ودير الزور.

مساعٍ مستميتة عقيمة!

من هنا يمكن رؤية وفهم المحاولات الأخيرة المستميتة، والعقيمة، لتحقيق تقدم ميداني على خطوط التماس في ريف حمص وحماة وفي دير الزور، وكذلك القصف الوحشي والمجازر في العديد من المناطق، كما حدث سابقاً في ريف السلمية، وحالياً في الأحياء المحاصرة في دير الزور ومناطق هيمنته، عبر تكتيك جديد يعتمد على الإغارة والكرّ والفر. لتحقيق أهدافه وتخفيف خسائره المباشرة. وكذلك الضربات الجوية لطيران التحالف، الذي تقوده الولايات المتحدة في مدينة الرقة وريفها، وفي دير الزور لمدينتي الميادين والبوكمال وريفهما، والتي ذهب ضحيتها المئات من المواطنين المدنيين السوريين. وهذا التصعيد يبدو كمحاولة لاستدعاء المزيد من التدخل الخارجيّ، وخاصةً الأمريكي لفرض وقائع على الأرض لاستثمارها لاحقاً.!

تعتيم إعلامي!

يجري ذلك كله وسط تجاهل إعلامي عالمي غربي ورسمي، وإعاقة متعمدة ممن يدعون المعارضة للحل السياسي المستند للقرار 2254 ومحاولة عرقلته، باتباع تكتيكات، رغم إدراكهم جميعاً: أن الحل السياسي هو الحل الوحيد ولا يمكن إيقافه، بينما الشعب السوري يزداد نزفه كل يوم، دماً وتهجيراً مع المزيد من الدمار والخراب.

قرارات عودة مع وقف التنفيذ..!

منذ أكثر من عام؛ تم فتح الطريق بين حلب ونبل والزهراء، بعد طرد من كان موجوداً من المسلحين فيها، وتم فتح الطريق مروراً بالقرى «باشكوي - حردتنين - معرسته الخان - مايز - رتيان» .

■ مراسل قاسيون

وبعد خلو هذه القرى من المسلحين جرت محاولات عدة من الأهالي للعودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم، وقد تمت بعض الموافقات على عودة الأهالي من اللجنة الأمنية في حلب ولم تنفذ الموافقة لتاريخه!؟ علماً أن هذه القرى تقع في منطقة الاستقرار الأولى، وأراضيها خصبة جداً، تزرع بكافة المحاصيل والأشجار المثمرة، وخاصة شجرة الزيتون، بمساحة تزيد عن 5000 هكتار، وعدد السكانً يتجاوز 25 ألف نسمة .

تعفيش وتعدياتً

جرت تعديات كثيرة على أملاك الأهالي وعمليات تعفيش لمحتويات منازلهم، كما تم قطع أكثر من 15 ألف شجرة زيتون وبيعها حطباً أمام أعين الجميع، وهي عملية اعتداء على الثروة الوطنية أيضاً.
الأهالي متواجدون في المخيمات وأماكن أخرى، وضمن ظروف كارثية ومعاناة شديدة، وهذه المساحات من الأراضي خارج الإنتاج، وأصحابها بأمس الحاجة لمصدر دخل.

طريقً للتهريب!

الطريق المار من هذه القرى هو الطريق الواصل بين مختلف القوى المسلحة في: عفرين . إدلب . اعزاز . الباب . وحلب المدينة، ويستخدم هذا الطريق لتهريب كل شيء! وتبدو ظاهرة وبشكل واضح كافة الأشكال المافيوية على طريق العبور هذا، حيث المواطنون الأهالي يدفعون الثمن بؤساً ومعاناةً لا تنتهي، ولا أفق بالمنظور لحلها.

سلوكيات شاذة تمرر صمتاً

تعتبر ممارسات وسلوكيات البعض من المحسوبين على بعض الجهات المتنفذة بحق أهالي المنطقة وممتلكاتهم شاذة وغير مقبولة، وهي بأن تشوّه ما قدمه أهالي المنطقة عموماً، كما عموم السوريين، من تضحيات كبيرة وشهداء بمواجهة أعداء الوطن والمواطنين طيلة السنوات الماضية.
ولعل ما جرى مع أحد الفلاحين في قرية مرسته الخان، مثال على هذا السلوك الشاذ، حيث قام أحد المحسوبين على إحدى الجهات المتنفذة في المنطقة، مستقوياً بهذه الجهة وبسلاحه، وبالتعاون مع بعض من أقرانه، بالاعتداء على ملكيّة هذا الفلاح عبر قيامه بمصادرة محصوله بقوة السلاح، هكذا...
والأكثر بؤساً وأسفاً هو: عدم اتخاذ الجهات المعنية الرسمية في المنطقة أية إجراءات بحق هذا المعتدي، رغم معرفتها بحيثيات القضية، تفصيلاً وبالأسماء، من قبل الفلاح نفسه، بل كان هناك تماد من قبل المعتدي تمثل بكيل الوعيد والتهديد لهذا الفلاح علناً وعلى مسمع البعض من المسؤولين.
هذا المثال كنموذج من الممارسات الشاذة من قبل بعض المستقوين، نفوذاً وسلاحاً، بحق الأهالي يجب التوقف عنده، من أجل وضع الحدود أمام مثل هذه السلوكيات وردعها، ومحاسبة القائمين بها ومعاقبتهم.

اعتصام طلابي يؤتي ثماره

بتاريخ 2017/5/26 اعتصم المئات من طلاب جامعة الأندلس الخاصة للعلوم الطبية في مبنى الجامعة، وذلك على إثر انتشار خبر مفاده: وجود قرار متخذ من رئاسة الجامعة، مضمونه: حرمان بعض الطلاب من التقدم للامتحانات لبعض المقررات.

■ مراسل قاسيون

القرار المذكور يقضي بحرمان الطالب الذي لديه ستة غيابات أو أكثر في مقرر ما من دخول الامتحان، الأمر الذي أثار حفيظة الطلاب، منددين بمضمونه ورافضين له.

تكاتف وإيجابية محققة!

اللافت في الأمر، هو: ما جرى من تكاتف لمجموع الطلاب مع بعضهم البعض، محرومين وغير محرومين، في مطلبهم المشروع المتضمن إلغاء قرار الحرمان، عبر أسلوب الاعتصام كوسيلة ضغط من أجل ذلك، حيث كان عنوان ومضمون التحرك الطلابي، هو: «اعتصام ضد الحرمان»، وقد ساعد في نجاح هذا التحرك نموذج التعبئة له عبر صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بطلاب الجامعة.

أما الجيد في الموضوع فهو: ما تم تداوله من أن إدارة الجامعة تابعت مجريات الاعتصام، واستمعت لمطالب الطلاب المعتصمين، مستجيبة لمطلبهم حيث تم الإعلان عن إلغاء قرار الحرمان، ما أشاع جواً من الفرح والبهجة لدى الطلاب لسببين أولهما: هو تحقيق وتنفيذ مطلبهم بما يحقق مصلحتهم، والثاني: هو نجاح تحركهم واعتصامهم الذي فرض على إدارة الجامعة إعادة النظر بقرارها وإلغائه.

الغايات ربحية أم تأهيلية؟

يشار إلى أنه كان من المفروض على إدارة الجمعة أن توجه انذارات للطلبة المستهدفين بالحرمان عند الغياب الثالث وخلال الفصل الدراسي، ثم يتم البت بموضوع الحرمان، بدلاً من اتخاذ القرار التعسفي بحق هؤلاء أثناء الأسبوع الأخير من الفصل الدراسي، وهو ما أشارت إليه الهيئة الإدارية لاتحاد الطلاب في الجامعة.

كما تجدر الإشارة، إلى أنه بموجب القرار «الملغى» كان لزاماً على الطلاب تسديد نصف سعر المقرر المعني بالغياب، وذلك من أجل التسجيل على محاضرات تعويضية عنه، وهو ما توقف عنده الكثير من الطلبة في إشارة إلى الغاية المالية المحققة عبر قرار الحرمان كنتيجة، على حسابهم وذويهم، كما على حساب وقتهم وجهدهم، متسائلين عن الغايات النهائية المرجوة من مجمل عمل الادارة الجامعية، هل هي ربحية فقط، أم أن عملية التأهيل العلمي للطلاب هي الغاية العلمية المطلوبة كنتيجة؟

معلومات

الجدير ذكره أن جامعة الأندلس الخاصة للعلوم الطبية تقع في المنطقة الوسطى، القدموس، وفيها الكليات التالية: الطب البشري- طب الأسنان- الصيدلة- الهندسة الطبية- إدارة المشافي- التمريض، كما أن رسوم الدراسة السنوية لديها تبدأ من 350 ألف ليرة لكلية التمريض، وتصل إلى مليون و600 ألف ليرة لكلية الطب البشري، بالإضافة للكثير من النفقات والتكاليف السنوية الأخرى، التي يتكبدها ذوو الطلاب من أجل أن يحصل أبنائهم على مؤهل وتخصص علمي يفتح أمامهم إمكانية استثمار إمكاناتهم وطاقاتهم بما ينفعهم وينعكس على مجتمعهم بالشكل الإيجابي.

وهي على ذلك كما غيرها من الجامعات الخاصة، تعتبر بالنسبة للقائمين عليها وممولها، مشروعاً استثمارياً ربحياً، بغض النظر عن كل ادعاءات العلم ومصلحة الطلاب ومستقبلهم، بدليل الإبداع المستمر في تحقيق المزيد من الأرباح على حساب الطلاب، وليس آخرها موضوعة الحرمان من التقدم للامتحان، والتعويض بمحاضرات يتم التسجيل عليها بنصف قيمة المقرر، الذي سبق وأن تم تسديد رسومه كاملة، ناهيك عن الكثير من النفقات النثرية الأخرى طيلة العام الدراسي، وطيلة سنوات الدراسة.

أخيراً

والمحصلة أن الطلاب، وبنتيجة سياسة خصخصة التعليم التي تجري تباعاً وبشكل رسمي عبر السياسات الحكومية المتبعة بالحقل التعليمي، الأساسي والثانوي والجامعي، اعتباراً من المناهج المقرة مروراً بمجمل العملية التعليمية وصولاً لآليات القبول الجامعي، باتوا بقرة حلوباً غير قادرة على إشباع غريزة المزيد من تراكم الأرباح لدى المستثمرين في هذا الحقل الهام اقتصادياً ومجتمعياً، على المستوى الفردي الخاص أو على المستوى الوطني العام.

«تعرية» الطلاب والعملية التعليمية والتربوية!

ضجت وسائل التواصل الاجتماعي بتداول ما جرى في السقيلبية مع بعض الطلاب المتقدمين لامتحانات الثانوية العامة، حيث لجأ مندوب مديرية التربية إلى فرض أسلوب غير تربوي وغير مألوف في تفتيش بعض الطلاب الذكور، ما أثار حالة من الاستياء لدى الطلاب وذويهم.

■ مراسل قاسيون

فقد تداولت مواقع التواصل الاجتماعي: أن مندوب التربية لجأ إلى تعرية الطلاب، عبر إجبارهم على خلع بناطيلهم بذريعة التفتيش، هكذا.. في إحدى القاعات الامتحانية، أثناء الوقت المخصص للامتحان في مادة الانكليزي بتاريخ 2017/6/1.

تعسف باستخدام السلطات!

ما من شك أن الرقابة على الطلاب أثناء الامتحانات تعتبر واحدة من أساسيات الرقابة على العملية الامتحانية ككل، وذلك من أجل منع الغش أولاً ومن أجل تكافؤ الفرص بين الطلبة ثانياً ومن أجل حسن سير العملية الامتحانية ثالثاً ومن أجل الوصول إلى مخرجات إيجابية وسليمة من مجمل العملية التعليمية رابعاً وليس أخيراً.

أما أن يتم استخدام سلطات الرقابة على العملية الامتحانية بشكل غير مألوف من قبل البعض، وبهذا الشكل المسيء، وعلى حساب الوقت المخصص للطلبة في الامتحان، فإن ذلك يعتبر تعسفاً في استخدام هذه السلطات الرقابية، وخروجاً عن غاياتها جملة وتفصيلاً.

مسؤوليات وواجبات

من المفترض أنّ لكل مركز امتحاني رئيساً هو المسؤول أولاً وآخراً عن حسن سير العملية الامتحانية في مركزه، وأن مندوب التربية من واجبه كمشرف مخول من قبل التربية على حسن تنفيذ الإجراءات الكاملة الخاصة بالعملية الامتحانية في المركز المعني أن يلفت نظر رئيس المركز إلى مواضع الخلل المشاهدة من قبله لتلافيها، وفقاً للتعليمات الناظمة المتعلقة بالامتحانات، أما أن يتم تجاوز هذه التعليمات من قبله مباشرة وبهذا الشكل من التفتيش المخزي عبر تعرية الطلاب في القاعة الامتحانية، وعلى حساب الوقت المخصص للامتحان، فهو خروج غير مسبوق عن كل ما هو مألوف في العمليات الامتحانية.

كما لابد لنا من التنويه والتذكير: أن العملية الامتحانية من المفترض أنها سبر نهائي لمجمل العملية التعليمية خلال عام كتتويج لمجمل الجهود المبذولة خلاله، سواء من الطلاب أو من القائمين على العملية التعليمية، من مدرسين ومدارس وكوادر ادارية ومناهج معتمدة وغيرها من العناصر الأساسية الأخرى، على ذلك فإنه من المفترض كذلك أن العملية التعليمية خلال العام كانت مكتملة ناحية العناصر آنفة الذكر، في حين أن واقع الحال يقول غير ذلك، وليس أقرب على ذلك من مثال عدم توفر شروط استكمال بعض المناهج المعتمدة خلال العام الدراسي واللجوء للدروس الخصوصية من أجل استكمالها، فكيف ببقية الشروط والعناصر؟!.

التوجيهات الرسمية!

يشار إلى أن محافظ حماة سبق وأن عقد اجتماعاً مع رؤساء المراكز الامتحانية وأمناء سرها، وضباط الشرطة المكلفين بحمايتها وأمنها وسلامتها في المحافظة، قبيل موعد الامتحانات العامة، بحضور مدير التربية وقائد شرطة المحافظة ونقيب المعلمين، مؤكداً على ضرورة ضمان سير الامتحانات لطلاب الشهادة الثانوية العامة بفروعها المختلفة وفق القانون وخطة وزارة التربية والتعليمات النافذة التي تكفل نجاح الامتحانات وطهارتها وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب، وضمان مخرجات تعليمية على سوية عالية من الرقي والتقدم، ولم يغفل المحافظ ما شاب الجسم الداخلي بمديرية التربية من شوائب كثيرة في امتحانات التعليم الأساسي، تجسدت في بعض رؤساء المراكز والمراقبين والمستخدمين من ضعاف النفوس الذين سمحوا للعديد من الطلاب بالنقل واستخدام الجوالات.

مضيفاً: إذا كنا نقدس كل العاملين في القطاع التربوي لن نقف مكتوفي الأيدي بوجه كل من يسيء إلى طهارة الامتحانات ورسالة زملائه العاملين في هذا القطاع الرائد.

أخيراً نضع كل ذلك برسم وزارة التربية.

امتحانات الثانوية تقطع الاتصالات!!

عاودت وزارة التربية اتباع ذات النهج في محاولتها ضبط عمليات تسريب الأسئلة والغش في امتحانات الشهادة الثانوية للعام الحالي، حيث تم بالتعاون مع وزارة الاتصالات قطع الإنترنت عن كامل المناطق من الساعة 4 صباحاً وحتى الساعة 8 في فترة الامتحانات، بالإضافة إلى قطع الاتصالات الخلوية خلال فترة الامتحان.

■ أروى المصفي

ورغم عدم قدرة الوزارة العام الماضي على تحقيق النتيجة المرجوة من ذلك الإجراء، إلا أنها لم تتردد العام الحالي في تكرار السيناريو الذي لم يلق قبولاً في نفوس المواطنين، معتبرين ذلك سذاجة في التصرف، وضرراً بمصالحهم الشخصية، خاصة وأن عمليات تسريب الأسئلة الامتحانية عبر شبكات التواصل الاجتماعي مستمرة ولم تتوقف حتى اليوم.

مواطنون: حلّوا مشاكلكم بعيداً عنا!

انتقادات المواطنين تركزت حول طريقة المعنيين في وزارة التربية بمحاولة إيقاف تسريب الأسئلة، وإحداث «شوشرة» بين الطلاب قبل ساعات من بدء العملية الامتحانية، وطالبوا الوزارة بإيجاد حل لمشاكلها بعيداً عن حقهم في استخدام الأنترنت وبأي وقت، وبما لا يضر مصالحهم الشخصية، حيث أن الشبكة العنكبوتية باتت جزءاً لا يتجزأ من أساسيات العمل لمختلف المهن والوظائف ودوائر الدولة، وإن توقيف الشبكة بهذا الشكل معطلاً لهم ومضراً بمصالحهم بشكل مباشر.

تسريب الأسئلة الامتحانية أو غش الطلاب أثناء الامتحانات، قضية قديمة وليست حديثة أو مرتبطة بالتكنولوجيا، إذ طالما تداول الطلاب سواء في الثانوية العامة أو الجامعات نسخاً قالوا إنها أسئلةٌ امتحانيةٌ مسربة، كذلك كان للفساد والرشوة دورٌ في تلك التسريبات غير خفي على أحد.

وبالنسبة للغش فليس مرتبطاً بالتكنولوجيا وأجهزة الهاتف المحمول، بل كانت له أشكالاً عدة متنوعة ومعروفة من جميع أطراف العملية التعليمية سواء كانوا طلاباً أم مراقبين، ابتداءً من النقل الشفهي أو بالنظر لورقة طلاب آخرين، إلى «الراشيتة» والكتابة على اليد والمقعد، والهمس وغيرها من وسائل وأساليب غش قديمة قدم العملية الامتحانية نفسها.

خلل من الأساس!

يسعى الطلاب للاستفادة من بعضهم البعض والحصول على أعلى النتائج الامتحانات لتحقيق شروط الالتحاق بالجامعات التي تزداد صعوبتها مع ارتفاع المعدلات، واعتماد علامة امتحانات الصف الثالث الثانوي الأخيرة فقط في فرز الطلاب والموافقة على التحاقهم بفروع الجامعات، الأمر الذي دفع بالطالب إلى عدم الاهتمام بالدراسة في الصفوف الانتقالية واعتبارها تحصيل حاصل لا أكثر للوصول إلى امتحان الشهادة الثانوية، وبالتالي: كان لا بد من إعادة النظر بمجمل العملية التعليمية ومن ضمنها مراقبة الامتحانات ونتائجها، وهو الأمر الذي اتجهت له مؤخراً وزارة التربية، إذ تسعى لإدخال تعديلات على معايير النجاح في الشهادة الإعدادية، حيث سيتم تخصيص نسبة لنتائج امتحانات الطالب في الصفين السابع والثامن من مجمل نتيجته النهائية في شهادة التعليم الأساسي، وعلى أمل نجاح هذه التجربة ليصار إلى تعميمها على المرحلة الثانوية، فلا يبقى الالتحاق بالجامعات معتمداً فقط على امتحان الثانوية العامة وحده، وإنما على المجموع التراكمي الذي يحصل عليه الطالب في سنوات الثانوية الثلاث جميعها.

الوزارة «استسهلت» ومازالت!

وكانت وزارة التربية العام الماضي ضبطت شبكة سربت أسئلة امتحانات الثانوية العامة في دمشق، ومحافظة ثانية، بعد أن أكدت على لسان معاون وزير التربية عبد الحكيم عماد إنها «استسهلت» التعامل مع قضية الغش في الامتحان عبر اللجوء إلى أسهل الحلول برأيها، وهو: قطع الاتصالات عن الجميع، خاصة وأن الكشف عن التقنيات المتطورة التي يستخدمها الطلاب في الغش يحتاج لأجهزة كشف غير متوفرة.

يشار إلى أنه ورغم استياء الناس مما تقوم به وزارة التربية لعام آخر، وتحديداً مع عدم كفاءته، لم تصدر الوزارة أية وعود بالعمل على إيجاد حلول أكثر ملائمة وأقل إضراراً بمصالح مختلف الشرائح المجتمعية، واكتفت بالصمت منتظرة انتهاء الامتحانات.

الخبرات الوطنية تفرض وجودها رغم ادعاءات العجز!

كثيرة هي وسائل الإعلام التي تحدثت عن البرج السكني المشاد في منطقة الديماس، والمؤلف من 14 طابقاً، خلال فترة 14 يوماً فقط.

■ نوار الدمشقي

حيث تمت المباشرة بعمليات البدء بتنفيذ بناء البرج المذكور بتاريخ 2017/5/12، وانتهت تلك العمليات بتاريخ 2017/5/26، وقد انجز خلال هذه الفترة الوجيزة بناء 14 طابقاً، بمعدل طابق كل يوم، مع الأخذ بعين الاعتبار الوقت السابق الذي تم استهلاكه من أجل البنية التحتية والدراسات والاستشارات والتعاقد، وغيرها من الأمور الأخرى المستهلكة لعامل الزمن.

تطوير بكوادر علمية وتنفيذية محلية

ما رشح من معلومات حول البرج أعلاه في منطقة الديماس، أنه البرج السكني الأول المنفذ بطريقة القالب المنزلق، وهو مؤلف من 14 طابقاً بمساحة 400 متر مربع لكل منها، مقسم على أربع شقق سكنية.

ومبدأ القالب المنزلق حسب ما نقل عن مدير المشروع عبر إحدى الوسائل الإعلامية، «هو مبدأ معروف عالمياً وموجود في سورية منذ أكثر من 30 عاماً، وقد استورد لتنفيذ الصوامع والمطاحن سابقاً، وقد تم تطويره بكوادر شركة الطرق والجسور/ فرع دمشق خلال الأشهر الماضية بالتعاون مع أهم الأكاديميين المهندسين السوريين لتحاكي برجاً سكنياً».

مضيفاً: «أن مبدأ عمل القالب المنزلق هو منصة هيدروليكية ترفع قالباً خشبياً ملبساً بالصاج تسير بسرعة 15–20 سم بالساعة على مدار 24 ساعة ويتم خلال مسيرها تركيب الأبواب والنوافذ وسوار الكهرباء والصفائح المعدنية التي سيتم لحامها بالبلاطات لاحقاً وعندما ينتهي العمل بالقالب المنزلق يتم فكه وبدء تركيب البلاطات المسبقة الصنع من الأسفل إلى الأعلى ويقدر الزمن اللازم لتسليم البرج على الهيكل ب 5–6 أشهر».

تاريخ ومواعيد ملتزمة

يشار إلى أن الشركة العامة للطرق والجسور دخلت هذه التجربة الفريدة بنهاية عام 2016 من خلال التقدم لتنفيذ مشروع البرج السكني الأول من نوعه في سورية والذي قام فرع دمشق وريفها بتنفيذه بخبرات وكوادر وطنية بطريقة القالب المنزلق آنفة الذكر وذلك لصالح المؤسسة العامة للإسكان في منطقة الديماس السكنية، وبوشر العمل التنفيذي به مطلع العام الحالي، وفي شهر آذار من هذا العام تم صب قاعدة هذا البرج، والذي تنتهي عمليات تسليمه على الهيكل خلال أشهر قليلة قادمة، وذلك حسب ما هو مخطط ومتفق عليه مع المؤسسة العامة للإسكان.

مثال هام يضيء على الكثير من حملات التغييب والتشويه!

لعل ما يهمنا من كل السرد أعلاه، مع عدم إغفالنا طبعاً لأهمية الإنجاز، هو: التوقف عند بعض النقاط التي لا بد من الإشارة إليها عبر المثال أعلاه:

القطاع العام قادر على تطوير بعض التقانات الهندسية والإنشائية وتنفيذها.

الإمكانات والطاقات العلمية والتنفيذية المحلية متوفرة وذات كفاءة.

حسن استثمار هذه الطاقات يكون متاحاً، عند توافر النية والعزيمة والتمويل.

العاملون في القطاع الإنشائي العام ذوو خبرة وقادرون على تحمل ضغوطات العمل.

القطاع الانشائي العام قادر على الاستمرار والمنافسة بحال تم تأمين جبهات عمل له.

كل الادعاءات عن قصور إمكانات قطاع الدولة باتت على محك ضرورة اعادة النظر بها، بما يؤمن استمرار هذا القطاع وتذليل العقبات أمام إعادة إقلاعه بالشكل المطلوب، خاصة بعد أن بات مستقبله عبر السياسات الحكومية المتتابعة بمهب الريح.

الإنجاز أعلاه يعتبر رداً حقيقياً وملموساً على كل مدعي الخصخصة والتشاركية، والداعين والمروجين والمسوقين لها، والمستفيدين منها.

بالإضافة إلى الكثير من النقاط الهامة الأخرى التي من الممكن سردها بهذا الصدد، ولعل أهمها أن القطاع العام يجب أن يكون حاضراً وبقوة خلال المرحلة القادمة من إعادة الإعمار.

قدم المرصد العمالي للدراسات والبحوث مذكرة إلى رئاسة الحكومة توصّف الوضع المعيشي للأسرة السورية، المذكرة التي تعتبر باكورة أعمال المرصد، تضمنت أيضاً اقتراحات لحلول على المستوى الإسعافي والمستوى القصير والمتوسط الأجل.

المرصد العمالي

يقلل تكاليف المعيشة؟!

حسب المرصد فإن الفجوة الكبيرة بين الإنفاق وبين الدخل من الرواتب والأجور، أدت إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتدهور، كما أن الأزمة أدت إلى انزياح سكاني واقتصادي في الخارطة السورية، مما يشكل تحدياً جوهرياً أمام الحكومة.

■ محرر الشؤون الاقتصادية

المرصد الذي ينطلق في معالجته للمشكلة الاقتصادية المتمثلة بالفارق بين تكاليف المعيشة والأجور، ينتقل إلى الحلول من النقطة ذاتها مطالباً بزيادة الأجور والإنتاج، وفي هذا قول حق، ولكننا نستطيع في مناقشتنا لما نشر من دراسة المرصد العمالي أن نطرح بعض الأسئلة ونناقش بعض الطروحات الأساسية..

الأسعار ارتفعت 12 مرة وتكاليف المعيشة لم ترافقها؟!

في توصيف الواقع وحسب المرصد، إن تكاليف المعيشة لأسرة سورية مكونة من خمسة أشخاص في الربع الأول من عام 2017 بلغت أكثر من 230 ألف ليرة شهرياً، أي: حوالي 7 أضعاف متوسط دخل الفرد الواحد البالغ 33 ألف ليرة، وإذا اعتبرنا وجود معيلين في الأسرة الواحدة فإن تكاليف معيشة الأسرة تعادل أربعة أو خمسة أضعاف متوسط دخل الأسرة. وينبغي التنويه أن هذا التقدير لتكاليف المعيشة يعتبر منخفضاً بالقياس إلى محاولات التقدير الأخرى، فعلى سبيل المثال وفق مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة، إن تكاليف المعيشة لأسرة في دمشق قد بلغت في الربع الأول من عام 2017حوالي 317 ألف ليرة، أي بفارق 87 ألف ليرة عن حسابات المرصد! ولكن الأهم أنّ رقم تكاليف المعيشة الذي قدره المرصد لأسرة خلال شهر، متناقض مع النسبة الكبيرة المقدرة لارتفاع الأسعار، فبحسب المذكرة فإن الأسعار ارتفعت بمعدل 1200% تقريباً عن عام 2010، ونسبة التضخم هذه هي ضعف آخر رقم تضخم رسمي منشور عن آب 2016، والبالغ 679,6%، ولذلك ينبغي السؤال، كيف يكون رقم التضخم مرتفعاً لهذا الحد وبالمقابل تكاليف المعيشة لم ترتفع بنسبة قريبة أو مرافقة، فبناء على ارتفاع الأسعار 12 ضعف تقريباً الذي وضعه المرصد فإن تكاليف المعيشة يفترض أن تنتقل من 30 ألف ليرة شهرياً في عام 2010 وصولاً إلى 360 ألف ليرة!

إيرادات ضرائب الأرباح أقل بـ 87%

يحاول المرصد العمالي أن يقارب مسألة الأرباح، وهي مقاربة نستطيع القول: أنها «محقة ولكن ناعمة»، حيث ركز البحث على مسألة ضرائب الأرباح، مشيراً إلى أنه رغم تضخم الأسعار الحاصل اليوم مقارنة مع عام 2010 فإن الحكومة خفضت من خطتها لتحصيل ضريبة الأرباح الحقيقية من إجمالي ايرادات الموازنة من 19,2% عام 2010 إلى 2,4% عام 2017 أي أن نسبة الضرائب من الإيرادات في الموازنة انخفضت بنسبة 87,5%، كذلك الأمر بالنسبة للرسوم الجمركية التي انخفضت من 3,7% عام 2010 إلى 2,5% عام 2017.

وينبغي أن نذكر هنا: أن المسألة أبعد من موضوع ضرائب الأرباح التي فعلياً لا تسعى الحكومة جدياً لتحصيلها، والدليل الأبرز هو: إعفاءات بنسبة تفوق 90% من أرباح المصارف من الضريبة واعتبارها غير محصلة!

المسألة تتعلق بحصة الأرباح من الناتج، والتي بأبسط التقديرات قد قاربت 87%، أي: أن الأجور لا تحصل إلا على 13% تقريباً من الدخل القليل المنتج في سورية اليوم، وكان من المفترض أن يناقش المرصد المعني بشؤون العمال، السياسات جميعها التي عززت ودعمت الوصول إلى هذه الكوارث الاقتصادية– الاجتماعية الكبيرة، وليس فقط الإشارة إلى المفارقات الحكومية الصارخة مثل: تجاهل التهرب الضريبي الكبير في سورية، وتخفيض الرسوم!

أما حصة الفساد من الربح ومن الناتج لم تحصل حتى على إشارة جدية من تقرير المرصد...

زيادة الأجور 100%

في إطار البحث عن حلول للوضع القائم، ركزت المذكرة على المعالجة وفق مستويين: الأول إسعافي والثاني قصير ومتوسط الأجل.

فإسعافياً: ينبغي زيادة الرواتب والأجور، أما في الأجل القصير والمتوسط فينبغي التركيز على الإنتاج والتشغيل.

ويشير التقرير إلى أنه يجب «زيادة الرواتب والأجور بالارتباط مع الإنتاجية»، أي زيادة الراتب المقطوع بنسبة 100% ليصبح متوسط دخل الفرد 66 ألف ليرة، أي بفارق يصل إلى 164 ألف ليرة عن متوسط تكاليف المعيشة المحسوبة من قبل المرصد، وتعديل التعويضات من مبالغ ثابتة إلى نسبة من الراتب المقطوع، ورفع الحد الأدنى المعفى من ضريبة الرواتب والأجور إلى 30 ألف ليرة، بالإضافة إلى ضبط الأسعار ومعالجة مشكلة احتكار القلة للسلع، وضرورة ممارسة مؤسسات التدخل الإيجابي لدورها...

وفي تفاصيل الحلول المطروحة لزيادة الإنتاج والتشغيل على المدى القصير والمتوسط الأجل فإنها تتضمن على سبيل المثال: إنشاء تجمع صناعات صغيرة مجهزة ببنية تحتية وقريبة من مركز مدينة كل محافظة آمنة ، ومنح القروض التشغيلية لمنشآت الصناعات الزراعية بالإضافة إلى دعم أسعار الطاقة للمنتجين بهدف تخفيض تكاليف النقل والإنتاج، وإنشاء صناعات طاقة متجددة بهدف تخفيض فاتورة استيراد المشتقات النفطية، والدعوة إلى إصلاح القطاع العام بجدية، وإصلاحات ضريبية، وفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع الكمالية، ودعم قطاع الإسكان للمساهمة في الحد من ارتفاع أسعار السكن.

أما حين يحاول التقرير أن يجيب عن كيفية تأمين التمويل لهذه الخطوات، مستبقاً الذريعة الحكومية الدائمة بنقص التمويل، فتظهر مشكلة أخرى...

زيادة الرواتب والأجور بنسبة 100% كحلٍ إسعافي تحتاج إلى كتلة نقدية لا تتجاوز 240 مليار ليرة حسب المذكرة

«موضة» التمويل عبر الدين!

يشير المرصد إلى أن زيادة الرواتب والأجور بنسبة 100% كحل إسعافي تحتاج إلى كتلة نقدية لا تتجاوز 240 مليار ليرة حسب المذكرة، ولكن كيف يمكن تأمين التمويل اللازم؟

تقترح المذكرة لتمويل متطلبات الحلول المقترحة على المستويين من خلال الإصدار النقدي والتمويل بالعجز، أي: أن تصدر الحكومة سندات دين عام لتقترض مبلغ مليار دولار مثلاً بمعدل فائدة 4–5% سنوياً أو اقتراض ألف مليار ليرة مثلاً بفائدة 12–15% سنوياً، وتشير لاحقاً إلى طرق تمويل أخرى مثل معالجة مشكلة التهرب الضريبي وتسوية مخالفات البناء.

إن كان العمال في أبحاثهم يدعون الحكومة إلى الحصول على تمويل من السوق، كيف يتوقعون أن تكون هذه الأموال متاحة لزيادة أجورهم؟! فالمال الآتي بالدين من السوق، إن أتى، فإنه سيذهب لمصلحة قوى السوق، أي لمصلحة الأرباح. وإن كانت عجلة زيادة الأجور وزيادة الإنتاج والتشغيل ستنتظر أن تنجح الحكومة بإقناع السوق بإقراضها الأموال، فإن هذه العجلة لن تدور على الأقل في الوقت الراهن...

وكنا في قاسيون قد ناقشنا سابقاً مدى جدية الطرح الذي يتكرر اليوم حول استدانة الحكومة عبر سندات الخزينة واستخدام «المليار دولار» الموعودة في الإنفاق العام أجوراً وإنتاجاً وغيرها، لنشير بأن هذه الأموال لن تقدمها السوق إلا بشروط وظروف مختلفة وهي أن تستقر قيمة الليرة وسعر الصرف تماماً وأن يرتفع سعر الفائدة إلى مستوى أعلى من معدل الربح في السوق، بل وفي شروط سياسية واقتصادية أخرى، فإن كان المرصد يريد أن تكون اقتراحاته رجع صدى لما يتردد أكاديمياً فإنه هدفه الأساسي في زيادة الرواتب والأجور ولو بكتلة 240 مليار ليرة فقط لن يكون قابلاً للتحقيق..

عندما يتم الربط بين زيادة الأجور والتمويل بالدين، فإن هذا يخفف من قوة المطالبة بزيادة الأجور، وكأنها ليست حقاً ضرورياً ومُلحاً!
عمال سورية ينتجون ما تبقى من إنتاجها الاقتصادي في الظروف الحالية، وقوى السوق تغنمه بسهولة حتى دون ضريبة، فهل من المنطقي ان يطالب العمال بزيادة أجور بالدين من هؤلاء مع وعود بمعدلات فائدة مجزية لهم؟! طريق وحيد جدي لسد الفجوة بين الأجور وتكاليف المعيشة وهو: إعادة توزيع الدخل من الأرباح للأجور، وهذا الهدف له طرق وسياسات وأدوات متنوعة، إلّا أن تمويل الأجور عبر الدين من السوق هو خطوة في الطريق المعاكس، وتخدم بالمحصلة الأرباح لا الأجور...

الهوية

الاقتصادية الضائعة!

ما هي هوية الاقتصاد السوري؟! واحدة من أكثر الجمل تكراراً لدى المهتمين بالشأن الاقتصادي السوري، حيث يعتبر البعض أن هذه الهوية الضائعة هي «لبّ المشكلة»، ولكن هل فعلاً الاقتصاد السوري بلا هوية؟!

■ عشتار محمود

ينبغي السؤال: ما هي الإجابات المحتملة في هذه الحالة؟ فهل المقصود الإجابة عن سؤال: اشتراكي أم رأسمالي؟! نعتقد أن أحداً ما لا يرادوه أي شك بأن الاقتصاد السوري ليس له أية علاقة جدية بالاشتراكية لا سابقاً ولا حالياً، وهو اقتصاد رأسمالي كما هو حال كل الاقتصاد العالمي اليوم، أي: يقوم على علاقات السوق، التي يحكمها هدف السعي نحو الربح، وأقصى ربح ممكن. أما المقصود بالساعين إلى تحقيق الربح: فهم القادرون على تحقيقه، أي أصحاب رؤوس الأموال إن كانت مشاريع صناعية أو زراعية أم خدمية أم مصرفية أو حتى «مليشياوية».. وكما هو معروف: إن ملكت المشروع فإنك تملك الحق بمليارات من دخله حتى لو لم تزر مشروعك يوماً واحداً، أما إذا كنت ممن لا يملكون إلا الوقوف على أقدامهم والاستثمار في مهاراتهم وقوة عملهم فإنك ستزور المشروع الذي يملكه فلان خمسة أيام بالأسبوع ولمدة 8 ساعات على الأقل، وستحصل على حصة هي أجرك!

إذاً الاقتصاد السوري، هو: اقتصاد سوق رأسمالي تسود فيه الملكية الخاصة وتحكمه قوانين السوق، لتحدد الأسعار والأجور وتوزيع الثروة كغيره من اقتصاديات العالم.

وإن كان هذا معروفاً للجميع، فربما علينا أن نتكهن بمعنى السؤال عن الهوية، فالبعض يربط مسألة هوية الاقتصاد بدور السياسات الاقتصادية وجهاز الدولة في ضبط السوق، وتحديد مسارات تنموية وتوجيه عملية النمو... بناء على هذا علينا القول: أن السياسات الاقتصادية في سورية تتبع للتغيرات التي تحدث في الواقع الاقتصادي الفعلي، وتؤثر عليها في الوقت ذاته، ويمكن القول: إن ما نشهده اليوم وقبل الأزمة بقليل هو نتاج لسمتين بارزتين للعقود الأخيرة في عمر هذا الاقتصاد الصغير الرأسمالي التابع في السوق العالمية. الأولى: أنه ما من خطوات تنموية جدّية ومشاريع كبرى أنجزت في سورية منذ ما قبل أزمة الثمانينيات الاقتصادية، أي أن التطور والنمو الحقيقي والنقلات النوعية لم تتحقق، أما السمة الثانية فهي التوسع الكبير في تحاصص الدخل القليل المنتج، وتمركزه الكبير لدى القلة حتى وصلنا إلى مستوى استثنائي من تشوه توزيع الدخل قبل الأزمة، بربع للأجور وثلاثة أرباع للأرباح، وهذه العملية تمت نتيجة عوامل متنوعة إلا أن أهمها الهيمنة السياسية والاقتصادية للفساد الكبير واستخدامه لجهاز الدولة استخداماً «فعالاً» لصالح تكديس الثروات الشخصية.

أما اليوم، فيستخدم البعض وصف «الفساد المافيوي» في التعبير عن حالة الاقتصاد السوري الذي يتراجع فيه كل شيء، إلا توسع قدرة الفساد على التوسع و«التسلبط» على القليل المتبقي من قدرة الاقتصاد السوري على الإنتاج، ولكن هذا التوصيف لا ينطبق على الأزمة فقط، بل هو استمرار لما كان سابقاً، وهو توصيف قد يكون مجتزأً للحالة، فالفساد الكبير دائماً «مافيوي»، وهو طريق أصحاب الثروة للربح الكبير والسريع في لحظات الأزمات، وإن كانت الأزمة قد انفجرت في عام 2011 إلا أنها كامنة منذ عقود، وإحدى أهم تعبيراتها هو «نموذج الفساد الكبير السوري» الذي لم ينشأ اليوم بطبيعة الحال!

للاقتصاد السوري هوية محددة: هو اقتصاد سوق رأسمالي تابع ومأزوم، كما كان طوال العقود التي كان السوريون فيها يجهدون لتأمين لقمة عيشهم ليقدموا أضعاف ما يحصلوا عليه ليس فقط لمنظومة النهب المحلي، بل للنهب العالمي عبر السوق التي أصبحت مفتوحة، وعبر ودائع النهب في بيوت المال الإقليمية والعالمية. ولكن الأزمات لا تبقى في طور الاقتصاد، بل تنتقل لتصبح كما شهدنا أزمة اجتماعية وسياسية وصراعاً ينتهي إن عاجلاً أم آجلاً لصالح التغيير، لذلك ينبغي عوضاً عن الإجابة عن السؤال المجاب عليه، أن نبحث في الهوية القادمة للاقتصاد السوري، عندما تنحسر ولو نسبياً غمامة العنف، ويدخل السوريون على خط رسم الهوية الوطنية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، بعد أن كانوا مغيبين.

معاون وزير: وتجربة المجرب

في حديث تداولته وسائل الإعلام لمعاون وزير الإدارة المحلية لؤي خريطة، ذكر فيه أن قيمة الأضرار المباشرة وغير المباشرة في الممتلكات العامة والخاصة بلغت حتى عام 2016 حوالي 44 ألف مليار ليرة، موزعة بين 7,36 ألف مليار ليرة أضرار مباشرة و36,540 ألف مليار ليرة أضرار غير مباشرة، وهو مبلغ يعادل 8 مليار دولار وفق سعر صرف 520 ليرة للدولار، بينما بلغ عدد المباني المتضررة للمهجرين داخلياً وخارجياً حوالي 27 ألف مبنى.

الأرقام التي ذكرها معاون الوزير أقل من التقديرات العالمية التي تجاوزت 200 مليار دولار، ولكن ليس هذا بيت القصيد، بل ما جاء في تصريحات المعاون والذي يوضح منطق عمل الإدارة المحلية في المرحلة الحالية، فمعاون الوزير عاد ليطمئننا بأن هناك العديد من المنظمات الإغاثية تعمل في سورية منها 10 منظمات تتبع للأمم المتحدة، ومنظمتان إقليميتان، و17 منظمة دولية، وعدد من الوكالات المتخصصة. وأن العمل جارٍ على قدم وساق بالتنسيق معها وتحت إشرافها فهناك «خطة لتأهيل شبكات الصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة أرسلت إلى منظمة اليونيسيف بانتظار التوقيع، أما تأهيل المناطق ذات الطابع التراثي فيجري العمل عليه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة»

أي أن معاون الوزير يريد أن يقول: أن إعادة تأهيل بنيتنا التحتية وتراثنا أصبحت مرهونةً بأموال المنظمات الدولية وسياساتها، وهي تصريحات ليست بمطمئنة بل مثيرة للقلق في الواقع، وخاصة عندما تصدر من معاون وزير في الإدارة المحلية، والتي قد تعكس رؤية أصحاب القرار اليوم لحجم وفعالية دور الدولة في المرحلة القادمة، مقابل فعالية المنظمات التي أصبحت محوراً أساسياً في حديث وزارة الإدارة المحلية ونشاطها! المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وغيرها التي تحصل على أموالها من المانحين الدوليين، لن تمنحنا الأموال بالمجان بل سيكون لها شروطها كما جرت العادة، وتجربة دور المنظمات في الحروب وما بعدها تشير إلى أن الدور الخدمي الفعال للدولة هو واحد من أهم الأهداف والضحايا، حيث تبتلع «خدمات المانحين البراقة» الدور الخدمي الحيوي لجهاز دولة ممول بالمال العام...

في الظرف الحالي عندما يستلب المال العام فساداً وهدراً ودماراً، ويفتقد إلى حد بعيد الرؤية الاقتصادية الاجتماعية الوطنية فإن المنظمات تنجح بشكل فعال في ملء الفراغ، ملئه بالشكل الذي يعيق استعادة دور خدمي للدولة، ليصبح التعليم رهن عطاءات وخطط اليونسيف، والإغاثة تنتظر منظمة اللاجئين والمستغيثين، والصحة عبر المسعفين الدوليين، وتمويل المشاريع ينتظر المحسنين، وحتى شبكة الصرف الصحي تحتاج توقيعاً من إحدى العواصم وغيرها الكثير، وعلى الطريق الدولي- الإقليمي- المحلي لمسار عبور مليارات المساعدات الكثير من الفساد المالي والنفاق الاجتماعي...

زائد ناقص

هل يستمر «العطاء الكهربائي»؟

أكد وزير الكهرباء أن تحسن الواقع الكهربائي وانخفاض ساعات التقنين سببه استعادة السيطرة على حقول الغاز في المنطقة الوسطى، الأمر الذي رفع واردات الغاز من 5 ملايين متر مكعب إلى 10 ملايين ونصف متر مكعب يومياً، بالإضافة إلى نجاح الحكومة في توريد مادة الفيول مما انعكس إيجاباً على الطاقة المولدة بالمحافظات، أما العمل فيتم تنفيذه بخبرات محلية والتجهيزات اللازمة يتم تأمينها من الدول الصديقة.. أي أن كلام الوزير يوحي بأن عوامل توليد الكهرباء شهدت تحسناً ملحوظاً وأن الأمر ليس مرتبطاً بانخفاض الاستهلاك في هذا الوقت من السنة، فهل سيستمر هذا التحسن في أوقات ذروة الاستهلاك أي خلال أشهر الصيف القادمة، أو الشتاء القادم؟

أن تأتي متأخراً..

تشير المصادر المحلية إلى أن التوجه الحكومي لإعادة النظر ببدلات استثمار أملاك وعقارات ومشروعات الوزارات المؤجرة للقطاع الخاص نتج عنه زيادة سريعة وأولية في واردات الدولة بمبلغ 8 مليار ليرة، وأن الحكومة متفائلة بأن استمرار العمل في حصر أملاك الدولة سيؤمن مليارات الليرات الإضافية، فالكثير من الأملاك والمشاريع لا تزال مؤجرة وفق عقود قديمة بالإضافة إلى الكثير من الإعفاءات الممنوحة والتي أدت إلى هدر الكثير من الأموال، ربما يصح القول: «صح النوم وعقبال الأكبر»...

الوزراء «فاسدون» عندما يصبحون «سابقين»!

تداولت مواقع محلية عن مصادر خاصة صدور قرار بالحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة لخمسة وزراء سابقين مع ذويهم ومنعهم من السفر نتيجة قرارات تفتيش صادرة بحقهم تتعلق بمخالفات وفساد في فترة توليهم مهامهم. فإذا كان هؤلاء الوزراء يستحقون مثل تلك الإجراءات، يبقى التساؤل الأهم: ما الذي جاء بهؤلاء الأشخاص الفاسدين إلى هذه المواقع الحساسة؟ إذا كانت نسبة 30% من الاقتصاد السوري قبل الأزمة تعود للفساد، فهل يعقل أن يكون هناك موقع حكومي حساس بمنأى عن مسارب وطرق توزيع وحصص من هذه النسبة؟!

يقدم البحث المنشور على موقع **rising powers project** بعنوان: «دور الصين في إدارة الاقتصاد العالمي، وإنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية» محاولة لتقييم دور الصين ضمن خارطة الاقتصاد العالمي اليوم..

لماذا وكيف تسعى الصين إلى تغيير النظام الاقتصادي العالمي؟

يسعى البحث إلى تقديم إجابات عن الأسئلة التالية: هل نشهد اليوم تغيّراً في موازين القوى العالمية مماثلة لما حدث بعد الحرب العالمية الثانية؟ أم أن الدور الصيني في إدارة الاقتصاد العالمي هو مجرد دور تابع أو مكمل للنظام القائم؟

■ ديمة كتيلة

لتقييم تحول الدور الصيني في إدارة الاقتصاد العالمي، يجب علينا أولاً: تقييم دور الصين داخل المؤسسات الدولية مثل: البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية، حيث إن نظام الإدارة في تلك المؤسسات اليوم ينحى للتكيّف مع الصعود الصيني. بالإضافة إلى دراسة الدور البارز للصين في البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية لتحديد فيما إذا كان هذا البنك موازياً أو مختلفاً في إجراءاته الإدارية عن تلك الموروثة في المؤسسات الدولية التقليدية. فيما يلي نقدم قراءة لأهم ما جاء في تلك الدراسة.

الهيمنة ضمن المؤسسات الدولية

إن من أبرز الانتقادات الدائمة والموجهة للمؤسسات الدولية التقليدية وخاصة البنك وصندوق النقد الدوليين، هي: السيطرة التاريخية لدول المركز الرأسمالي الغربي على عملية صنع القرار فيها وتغييب دور الدول النامية، وعلى الرغم من الإصلاحات الشكلية المتعلقة بزيادة نسب التصويت للدول النامية في تلك المؤسسات، فإن تأثير الدول الصاعدة مثل: الصين والبرازيل وغيرها لايزال ضعيفاً مقارنة بالولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي واليابان.

ومن أحد أسباب عدم الرضى الصيني عن عمل المؤسسات الدولية هو: عدم وجود دعم أمريكي لبعض المشاريع والقروض التي يجري التصويت للموافقة عليها، فالولايات المتحدة لم تدعم سوى نصف مشاريع البنك الآسيوي للتنمية في الصين خلال أعوام 2004–2011 ودعمت نسبة40% فقط من مشاريع الصين في البنك الدولي خلال نفس الفترة، أي أن المشاريع المدعومة هي مشاريع انتقائية تخدم المصالح الأمريكية في نهاية المطاف.

ومن ناحية أخرى فإن عدم وجود عدالة في تمثيل المصالح السياسية والاقتصادية لدول الجنوب هو ما يدفع الصين للسعي نحو دور أكبر داخل تلك المؤسسات، حيث ازداد دورها منذ السبعينات وهو ما يظهر واضحاً على سبيل المثال في أروقة الأمم المتحدة.

فهل تسعى الصين إلى زيادة تأثيرها وإحداث خرق في النظام الدولي القائم؟ أو إلى تغيير النظام القائم وبناء نموذج جديد؟ يرى الباحثون أنها تعمل على الاستراتيجيتين معاً، أي الدفع نحو المزيد من النفوذ، وفي حال التعثر، فإنها تعمل على خلق إطارات جديدة لإدارة الاقتصاد العالمي. وبعبارة أخرى: طالما أن الوضع لا يزال على ما هو عليه ضمن المؤسسات الدولية التقليدية فإن الصين تسعى للالتفاف على تلك المؤسسات، ودعم مؤسسات وبنوك التنمية البديلة.

الإحباط الصيني من المؤسسات الدولية

تعكس اليوم التغيرات الداخلية في البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية التغير في التأثير الاقتصادي العالمي للقوى الكبرى، حيث تستخدم هاتان المؤسستان الاقتصاديتان العالميتان نظام التصويت القائم على الوزن النسبي للعضو في الاقتصاد العالمي، وخلال العقد الماضي شهدت كل من هاتين المؤسستين تغيراً متزايداً في حجم رؤوس الأموال يتبعها تغيرٌ في الوزن النسبي لأصوات الأعضاء.

توضح الجداول التالية التغير في نسب التصويت للدول الكبرى داخل البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية بين عامي 2005 و 2015، وتظهر بيانات البنك الدولي تضاعف النسب التصويتية للصين أكثر من مرة ونصف من 2,7 إلى 4,8 خلال تلك الأعوام، وعلى الرغم أن الولايات المتحدة لا تزال تملك أكبر نسبة من الأصوات لكنها تراجعت من 16,3 إلى 16,1 وأيضاً بالنسبة لليابان وبعض دول الاتحاد الأوروبي. كذلك الأمر تظهر بيانات البنك الآسيوي للتنمية تراجع نسبة التصويت الأمريكية بدرجة أكبر من تراجع نسب التصويت الصينية لتكون نسبة التصويت الصينية في عام 2005 هي 5,57% وتتراجع في عام 2015 إلى 5,45%، بينما كان تراجع الولايات المتحدة أكبر ولكن نسبة تصويتها في البنك الآسيوي بقيت 12,79% عام 2015.

نسبة التصويت في البنك الدولي

بناء على ما سبق فإن الوزن النسبي للصين داخل المؤسسات الدولية لا يزال ضعيفاً ولا يعكس الوزن الاقتصادي والسياسي الفعلي لها، وهو ما دفع الصين للبحث عن آليات بديلة تضمن وجود دور لها أكثر فاعلية على خارطة النظام الدولي يتناسب مع وزنها الحقيقي، ومن تلك الآليات اتفاقيات التمويل التعاونية والأموال المخصصة للعمليات الخاصة خارج إطار المؤسسات المالية التقليدية.

الرؤية الصينية الحديثة وإنشاء مؤسسات جديدة

طالما أن الوضع داخل المؤسسات المالية لا يزال يحمل درجة عالية من هيمنة دول المركز الرأسمالي الغربي المتراجعة، فما هي خطة الصين لتغيير الوضع القائم؟ حسب الكاتب إن الصين عملت على استخدام القوة الناعمة لمواجهة النظام أحادي القطب الذي تبع الحرب الباردة، من خلال العمل على زيادة وزنها وتأثيرها داخل المؤسسات القائمة من جهة والعمل على خلق البدائل من جهة أخرى.

منذ عام 2000 تحولت الصين من دولة متلقية للمساعدات الدولية إلى واحدة من أكبر الدول المانحة لتلك المساعدات، وخاصة للدول المعزولة دولياً بسبب مواقفها السياسية مثل: إيران، كوبا وبورما. مما جعل الولايات المتحدة تصب جهودها في محاولة ردع الدول الأخرى من اللحاق بالركب الصيني. ورغم الجهود الأمريكية، فإن البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية أعلن عام 2016 عن مشاريع استثمارية في الصين برأس مال أولي يصل إلى 100 مليار دولار. ويعتبر هذا البنك محطة جديدة في عالم التمويل الاستثماري فبالنظر إلى ممارساته نجد أنها تختلف عن القواعد التنموية التقليدية في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وهي ممارسات أقل شروطاً وأكثر مراعاةً لظروف الدول المستدينة كما أنها تقوم على أسس التعاون المتبادل.

تساهم الصين بـ 15% من الإنتاج العالمي ويرفض البنك الدولي أن تتجاوز نسبة تصويتها 5%!

ويرى البعض أن البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية هو واحد من أدوات المشروع الصيني لبناء نموذج اقتصادي عالمي بديل متمثل بشكل رئيس في مبادرة «حزام واحد، طريق واحد» التي تسعى إلى إحياء طريق الحرير التاريخي وتوسيعه. أي: أن إنشاء هذا البنك هو إشارة صينية على ضرورة وضع حد لممارسات المؤسسات المالية التقليدية القائمة.

ففي عام 2013 العام الذي طرحت فيه مبادرة إنشاء البنك، أكد الرئيس الصيني أن سياسة الإقراض وتقديم المساعدات من قبل البنك ستتم بعيداً عن الشروط السياسية المتبعة في المؤسسات المالية الغربية، أي: أن البنك سيكون جزءاً من الرؤية الصينية الشاملة نحو إدارة جديدة للاقتصاد العالمي. كما أن النوايا المعلنة لبعض الدول الأوروبية بالانضمام إلى هذا البنك تشير إلى النظام العالمي ذي الهيمنة الأمريكية والمستمر منذ عقود بدأ يشهد تحديات جدية.

نسبة التصويت في البنك الدولي

	2005	2015
الصين	%2.78	%4.83
الولايات المتحدة الأمريكية	%16.39	%16.16

الأوزان في الاقتصاد العالمي تتغير، والمراكز تتأزم وينفتح الأفق أمام القوى الصاعدة لتغير موازين القوى ليس اقتصادياً فقط! بل بكل ما يستتبعه الوزن الاقتصادي من مهمات في السياسة الدولية، والتي لن تكون بنوك التنمية الجديدة التي تقود قاطرتها الصين سوى واحدة من التجليات الأولى...

المضاربة بالخضار والفواكه «تجارة رابحة»!

أيام فقط فصلت بين التصريحين؛ وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أكدت مع أول أيام شهر رمضان أن الأسواق شهدت انخفاضاً في أسعار عدة مواد من خضار وفواكه ولاسيما مادتي البطاطا والبندورة بنسبة تجاوزت الـ 60% من السعر، وهذا عائد إلى وفرة المادة وقلة تصديرها وفقاً لحديثها، ليأتي تصريح آخر من شركة «أديغ يوراك» الروسية، تؤكد خلاله: إنها بانتظار وصول 12 حاوية «كونتينير» بوزن 240 طن تتضمن ثمار الخوخ والمشمش والكرز السوري، بينما تتطلع لاستيراد ما يقارب 6 آلاف طن من الفواكه والخضراوات السورية مع نهاية الصيف الجاري.

■ حازم عوض

التصريحات بحد ذاتها لا تهم المواطنين وخاصة غير القادرين على الربط والغوص في التفاصيل، فأسعار السوق هي الحكم بالنسبة إليهم، فقد لا يكون هناك تطابق نهائياً بين نشرات أسعار وزارة التجارة الداخلية التي تصدرها هي وتستند إليها عندما تتحدث عن انخفاض أسعار، وبين أسعار السوق الحقيقية التي يلمسها المواطن، حيث وصلت الفروقات السعرية إلى أكثر من 100 ليرة سورية للكثير من أنواع الخضراوات والفواكه.

من يلتزم؟

بنظرة بسيطة، البندورة مسعرة وفقاً للنشرات السعرية بـ 160 ليرة سورية، لكنها تباع بـ 250 ليرة تقريباً، والخيار مسعر بـ 240 ويباع بـ 350، والليمون مسعر بـ 325 لكنه يباع في السوق بـ 400 ليرة سورية، وهذه عبارة عن عينات بسيطة يمكن للمواطن السوري أن يلمسها بجولة سريعة على أية سوق للمفرّق.

الكثير من الفواكه غير مدرجة ضمن نشرة أسعار مديريات التجارة الداخلية، وقد تجاوز سعرها الـ 500 ليرة، حيث وصل سعر كيلو المشمش والجارنك والكرز إلى 600 ليرة، والدراق بين 400– 500 ليرة، والتفاح 350 – 400، وبقي الموز بسعر 1300 ليرة، وهذه الأسعار بعيدة كل البعد عن القدرة الشرائية للمواطنين.

سابقاً، أكدت مصادر في لجنة تصدير واستيراد الخضار والفواكه في سوق الهال: أنّ مشكلة ارتفاع الأسعار تكمن باستيراد كميات أقل من الحاجة إضافة إلى التصدير بكميات كبيرة، ولعل هذا التوجه ليس بجديد على الحكومة الحالية التي تسعى بشتى الوسائل إلى زيادة واردات الخزينة ولو كان ذلك على حساب القدرة الشرائية للمواطنين.

من يتحكم بالاستيراد والتصدير؟

لكن ليس التصدير والاستيراد هو السبب فقط، بل هناك أسباب أخرى لا تقل أهمية، فمع بداية شهر رمضان، لوحظ تنوع كبير في السلع ضمن الأسواق، وكانت هناك خيارات واسعة وكثيرة، سواء بالنسبة للخضار والفواكه أو باقي السلع الاستهلاكية، لكن الأسعار غير مشجعة، وهذا يدل على القدرة والقوة التي بات يتمتع بها التجار، كونهم قادرين حتى اليوم على فرض الأسعار التي يريدونها على وزارة التجارة الداخلية بداية وعلى المستهلك نهاية، في سبيل تحقيق أرباح كبيرة.

ودليلاً على تحكم التجار في السوق، في الفترة السابقة وحينما ارتفع سعر البندورة في موسمه على سبيل المثال لا الحصر، ووصل إلى 500 ليرة، كانت هذه الفاكهة تصدر إلى روسيا ولبنان والعراق، وتؤكد مصادر سوق الهال: أن الأنواع الجيدة من البندورة كانت تصدر للخارج ما خلق مشكلة في تأمين البندورة الساحلية لتأمين حاجة الأسواق المحلية وهذا مارفع سعرها.

الشهر الماضي، طالب أمين سر لجنة مصدري الخضار والفواكه محمد العقاد بتشكيل لجنة من تجار سوق الهال ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، تتلخص مهمتها بالمشاركة في وضع آلية وخطط مسبقة لاحتياجات سورية من الخضار والفواكه ووضع قائمة مسبقة بما يسمح أو يمنع استيراده وتصديره شهرياً، تلافياً لأية مشكلة يمكن أن تحدث، وأكد العقاد: أن الاقتراح رفع إلى الوزارة ولم ينفذ بعد.

مشكلة المفرّق!

عدا عن ذلك، تؤكد مصادر في اللجنة: أن وزارة التجارة تجتمع مع أشخاص محددين من سوق الهال ولا تجتمع مع جميع المعنيين، وتصدر قرارات تكون مفاجئة في بعض الأحيان بخصوص الاستيراد والتصدير لا يعلم بها العديد من التجار، بينما يتحكم بها تجار محددون.

هذا بالنسبة للاستيراد والتصدير، لكن هناك مشكلة مهمة تتمثل بعدم قدرة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على ضبط أسعار بائعي المفرق، الذين قد ترتفع أسعارهم عن الجملة حوالي 100%، بحجة تكاليف النقل، علماً أنه سبب غير مقنع وما يثبت ذلك تفاوت الأسعار بين بائع وآخر.

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، تعلن بين الحين والآخر عن ضبوط مخالفات في الأسعار، لكن وعلى مدار سنوات الحرب وحتى قبلها، لم تستطع الوزارة ضبط السوق وأن تكون عقوباتها رادعة للمستغلين جميعهم.

هل من سقوف لارتفاعات أسعار الأدوية أو للأرباح في الجيوب؟

دون الإعلان رسمياً، كما جرت العادة بكل هدوء وصمت قاتل، تعاود وزارة الصحة القيام برفع أسعار بعض الأصناف الدوائية، بذريعة الاستمرار بالإنتاج الدوائي، تحت ضغط ومطالب معامل إنتاج الأدوية والمستودعات، والمستوردين والمهربين من خلف هؤلاء، كجزءٍ من الشرائح المستفيدة من آلام المواطنين ومعاناتهم.

■ سمير علي

الارتفاع الأخير طال العديد من الأصناف الدوائية، كان على رأسها: المسكنات، وأدوية آفات الأمراض القلبية، وعلى رأسها أيضاً: أدوية الجلطات، وهي من الأصناف التي تعتبر ذات معدلات استهلاك مرتفعة، نظراً للحاجة الدائمة لها من قبل المواطنين، وهو ما أكده نقيب صيادلة السويداء عبر إحدى وسائل الإعلام، نهاية الأسبوع الماضي.

بين الرسمي والشعبي

بعض الحديث الرسمي يقول: إن الارتفاعات الأخيرة، هي استكمال لتنفيذ الدراسات التي جرت على أسعار التكلفة للأصناف الدوائية من قبل وزارة الصحة بالتنسيق مع منتجي الدواء، وذلك لضمان استمرار معامل إنتاج الأدوية بالإنتاج، حيث سبق وأن تم رفع أسعار العديد من الأصناف الدوائية خلال الفترة الماضية بناءً على تلك الدراسات، كان آخرها منذ ثلاثة أشهر تقريباً، في حين ما زالت هناك بعض الأصناف قيد الدراسة والرفع القادم لأسعارها.

بالمقابل فقد كان حديث الشارع يتمحور حول بعض النقاط الأخرى ذات الصلة بمعاناة المواطنين المستمرة بتأمين الأدوية والعلاجات المطلوبة لبعض الأمراض، حيث كان لافتاً لهؤلاء أن بعض الأصناف الدوائية يتم احتكارها من قبل بعض المنتجين والموزعين والصيادلة والمهربين، ليتم تمرير كميات محدودة منها للبيع والتداول عبر الصيدليات من أجل فرض أسعار احتكارية لها، مع هوامش عالية من الربح، في استغلال مباشر لحاجات المواطنين الملحة للدواء، كما يتم استثمار هذه الآلية كعامل ضغط من أجل فرض رفع سعرها بالشكل الرسمي، والدليل على ذلك هو أنه ما إن يتم رفع سعر أحد الأصناف الدوائية، حتى يتم توفره بالكميات المطلوبة للاستهلاك عبر الصيدليات، وهكذا فقد أصبح موضوع رفع السعر المتتالي للأدوية غير مقترن عملياً بواقع التكلفة الحقيقية للمنتج، على الرغم من ضرورة وأهمية الاعتماد عليه، بقدر ارتباطه بهوامش الربح الكبيرة التي يتم الضغط من أجل الحصول عليها عبر هذا الأسلوب من الالتفاف والاستغلال.

سعر الصرف ذريعة مستهلكة

الأمر الهام الذي توقف عنده المواطنون بهذا الصدد، هو ذريعة سعر الصرف وتذبذبه، التي يتم تداولها من قبل المنتجين والمستوردين، أو من قبل وزارة الصحة نفسها أحياناً، في تبرير دراسة تكاليف المنتج الدوائي حسب ما يتم ادعاؤه في الدراسات المقدمة، في حين أن واقع الحال يقول: أن سعر الصرف سبق وأن كان مستقراً منذ بداية العام تقريباً، بل إنه انخفض عن السابق بشكل لافت، وبمقابل ذلك لم يطرأ أي تعديل على الأسعار انخفاضاً بما يتناسب مع انخفاض سعر الصرف، لنصل لنتيجة مفادها: أن دراسات التكلفة المعتمدة نفسها باتت بحاجة لإعادة النظر بها مجدداً، وفرض نتائجها على المنتجين، بما ينعكس إيجاباً على صحة المواطنين كنتيجة.

الدواء ليس رفاهية!

لابد من التذكير بأن الدواء ليس مادة استهلاك رفاهي بالنسبة للمواطنين والمرضى من ذويهم، بل هي حاجة حياتية مقترنة بالصحة والسلامة، على ذلك فإن توفيرها وتأمينها من المفترض أن يكون من أولويات وزارة الصحة والحكومة ككل، بعيداً عن كل أوجه الاستغلال والاحتكار والتلاعب، خاصة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ بعض الأصناف الدوائية غير المتوفرة عبر المسالك الرسمية يتم تأمينها عبر المسالك غير الرسمية، مع ما يعنيه ذلك من احتمالية عدم مطابقتها للمواصفة والجودة المطلوبة، ناهيك عن أسعارها التي تفرض عنوة تحت ضغط الحاجة، والنتيجة: أن صاحب الحاجة وصحته أصبحت هدراً بيد المستغلين، على أعين الحكومة، ووزارة الصحة وأجهزتها الرقابية، ومسامعها، وما من مجيب!.

وجدتها

■ د. عروب المصري

المصالح غير المرئية..؟

نتحدث اليوم عن قطاع من العلم المزيف وهو ما يتعلق تحديداً في مجال الأبحاث الطبية داعين فيه إلى التشكيك في الكثير مما تسمعه وتقرأه عن الدراسات العلمية والطبية. إن المصالح غير المرئية تمارس سيطرة هائلة على البحوث وما ينشرأو لا ينشر.

حيث إن هناك جمهوراً من الأطباء ومستهلكي الدواء الذين توصلوا إلى الاعتقاد بأن الأدوية أفضل بكثير وأكثر أمناً مما هي عليه حقاً، ويضع الكثيرون اللوم على الباحثين والمجلات الطبية. إن الطريقة التي يستخدمونها بسيطة جداً، إذ بدأت تتغير الطريقة منذ بدايات السبعينات فأصبحت صناعة المستحضرات الصيدلانية أكثر ثراءً، وأكثر قوةً، وأكثر تأثيراً، وبدأت في تولي رعاية معظم البحوث السريرية. وسبق ذلك عدد من التجارب الإعلامية حيث نشرت قصص طبية مزيفة لتبين مدى تصديق الصحافة وجمهور المتلقين لها وأثبتت نجاعة أسلوب الخداع عن طريق الدراسات الكاذبة. ويتبين أن مدى الثقة في المقالات التي تظهر في هذه المجلات الطبية المرموقة محدود جداً حيث يجب أن يكون المرء دائماً على دراية بإمكانية أن يكون شخص ما مؤلفاً أو مؤتمراً مشاركاً أو شخصاً استشارياً للمساعدة في دعم البحث مستشاراً مدفوعاً من قبل صناعة المستحضرات الصيدلانية وهذا ليس دائماً واضحاً.

لقد كتبت عشرات المقالات الصحفية، والعديد من الدراسات من قبل الباحثين الأكاديميين محفوفة بتضارب المصالح. وتصل في بعض الحالات إلى أن الأمر يبدو ليس أكثر من إعلانٍ، من قبل موظف يعمل لدى شركة أدوية. منذ نهاية السبعينات بدأت شركات الأدوية تؤكد المزيد والمزيد من السيطرة وعلى مدى ثلاثة عقود، بدأوا في معاملة الباحثين كأدوات لدى الشركات حتى أنهم قاموا بتصميم البحوث بأنفسهم. وكما هو معروف يمكن أن تفعل الكثير من الأذى في كيفية تصميم التجربة. ويتم اختبار الدواء و وتقرر الشركات ما إذا كان يمكن نشر البحث أم لا، وهكذا إذا كانت دراسة إيجابية، تنشر، وإذا كانت دراسة سلبية، فإنها لن ترى النور أبداً.

كما حدث ذلك في عام 2000. هدد صناع لقاح متلازمة نقص المناعة المكتسب («الإيدز») بمقاضاة الدكتور جيمس كان، بمبلغ 7 ملايين دولار.. لمنعه من نشر نتائج الدراسة التي تبين أنّ اللقاح لم ينجح .

aroub@kassioun.org

العلم الرسمي و«عداء» الإنسان لذاته

الإنسان كذات وكموضوع في آن: شكّل الانسان موضوعاً للبحث العلمي منذ تبلور علمي الاجتماع وعلم النفس خصوصاً. وعامة يمكن تقسيم تطور التيارات في هذين العلمين إلى قسمين، الأول: إلى تيارات ما قبل ماركسية «بالمعنى المنهجي للتحديد، فقد تكون زمنياً قبل إنتاج الماركسية التاريخي، أو ما بعده»، والثاني: التيار الماركسي.

■ محمد المعوش

مُنتَج هذه التيارات هو: بنى نظرية ومفاهيمية، مادية ومثالية، تحاول تأدية وظيفة فهم الإنسان للمجتمع كموضوع «خارجي» عنه، وهي أيضاً تحاول تمكينه من فهم نفسه كموضوع لتفكيره هو بالذات، كموضوع «داخلي» للفكر، حيث الذات هي الموضوع.

إذا كان فهم «الخارجي»–الاجتماعي مشوهاً، غير قادر على وعي قوانين البنية الاجتماعية، أي: انتفاء حرية الفرد أمام الضرورة العمياء، والعجز عن التأثير في تطور المجتمع، فإن الفهم المشوه لـ«الداخلي»«الذات وديناميتها» ، ينتج «خضوعاً» لا واعٍ لضرورة الذات وحاجاتها والمعاني التي تحرّكها، مع فارق نوعي، إن التشوه الداخي يعني انقسام الفرد على نفسه.

التيارات النفسية قبل الماركسية باعتمادها على الفلسفات المثالية عامة لم تملّك الإنسان أدوات فهم ذاته، لسبب مباشر: أنها لم تمكّنه من فهم واقعه الاجتماعي المُنتج لهذه الذات. هذه التيارات التي لا يزال يعاد إنتاجها باشكال مختلفة اليوم وبضخٍ عالٍ.

مصدر تاريخي آخر لفهم الإنسان

الأدب والثقافة الشعبية: يقول عالم النفس «سيغموند فرويد» بما معناه، أنه ما توَصَّل إلى مفهوم أو تحليل إلا وكان قد سبقه إليه روائي أو شاعر. حيث تحفل بعض الروايات الكلاسيكية والقصائد والحكايا الشعبية بالعديد من التصورات و«التحليلات» التي تقدم تفسيرات حول الإنسان والمعاني والحاجات التي تحرّكه، وبالرغم من كونها ليست علماً «أكاديميا» بالمعنى الفعلي للكلمة، ولكنها نتاج تجربة تاريخية عمليّة وليست «شطحات» تأمليّة.

ضرب الثقافة الشعبية

الرأسمالية والعلم المشوَّه: خلال مرحلة سيادة الرأسمالية، وفي العقود الماضية حيث تدعيم ليبراليتها وثقافة «الفردية»، تم أولاً: الهجوم على مجمل الأفكار التي طالت الإنسان «الواقعي» في الأدب والثقافة عامة، وثانياً: تم ضخ الأفكار الفردية التي لا تسلخ الإنسان عن مجتمعه فقط، بل هي تسلخه عن نفسه. هكذا وضع الإنسان في مواجهة الآخرين ضمن منطق المنافسة «الحرة» وقانون البقاء للأقوى في سوق رأس المال، ووضع أيضاً في عداء مع ذاته، تدفعه ضرورتها في كل اتجاه بلا سبيل، لا هو يدري بماذا هو مدفوع ولا بكيف يجد ضالّته.

هذا العداء الناتج عن التناقض ما بين الفرد ككائن مفكّر، وبين قانون حركة ذاته والمعاني الموضوعية التي تحركها، التي هي موضوع لهذا الفكر. إنه تناقض بين الأيديولوجيا التي تم تعميمها من كل صوب، وخصوصاً عبر النظريات والممارسات العلمية السائدة التي تحاول عبثاً أن تمد الانسان بأدوات معرفية، لفهم قانون حركته «الداخلي» في علاقته بواقعه. هذا التناقض ناتج أساساً عن كون النظريات السائدة لم تقدم أية أداة علمية للأفراد، في تفسير أسئلتهم مثلاً، أو رغباتهم، حاجاتهم المتغيرة، والمعاني الضمنية المحركة لهم، وفهم الأصل الاجتماعي لما يعانونه أولاً: بسبب عدم تحقق هذه المعاني، وثانياً: بسبب عدم تملكهم للحلول العملية في طريق تحققها. هذه الأفكار «العلمية» خلقت في المقابل هوّة ما بين الفرد المفكّر وما بين ذاته في ضرورتها للوجود، عبر كرامتها وهذا أوضح المعاني، وعبر قيمتها، وهذا معنى أعقد في كيفية تحققه واقعياً في المجتمع.

العلم الرسمي كعلم معاد، يقابله كنقيض علم التغيير ووعي الانسان لذاته وواقعه، لكي يلتقي الفكر مع ذاته لا في تضاد، بل واعياً بها ويتقدّمها، لا تفجرّه بضرورتها «العمياء» وليس قامعاً لها بقيود جهله.

العداء للذات وجه آخر من الاغتراب

العمل الذهني وأدوات الإنتاج الفكري: يعتبر ماركس أن نتاج عمل الإنسان المأجور في الرأسمالية يقف معادياً له ومخضعا له. هذا ما اعتبره ماركس اغتراب الإنسان عن عمله، والتوسع في مفهوم الاغتراب هنا هو أن العمل الفكري ونتاجه أي: الفكر في ذاته يقفان في عداء مع الذات التي هي قوة العمل في البنية الفكرية «إذا ما ماثلناها مع قوة العمل الجسدية»، وهذا يتلاقى مع إشارة الماركسي الشهيد حسن حمدان«مهدي عامل» إلى أن الذات في بنية الفكر تشبه القوى المنتجة في البنية الاجتماعية. هكذا ينتصب الفكر معادياً لذاته مغترباً عنها، كون أدوات إنتاج هذا الفكر«الأيديولوجية» هي «ملك» الفكر السائد وعلمه«الرسمي» وثقافته، في صالح أهداف تعمية الواقع وتأبيده.

الأطلسي و«مجانين» المرحلة الانتقالية

ليس جديداً النهج الذي سارت عليه الإدارة الأمريكية منذ أواسط القرن الماضي، أسنِد منصب «رئيس الولايات المتحدة الأمريكية» لشخصية ملتبسة، وسيغدو حينئذٍ سلساً تبرير حزمة كاملة من السياسات المفروضة مسبقاً على جدول الأعمال، وتعليقها على «شمّاعة» الرئيس الجديد ومزاجه «الغامض».

■ أحمد الرز

انقشع غبار البروتوكولات الإعلامية لاختتام أعمال قمة «مجموعة السبعة الكبار G7» في مدينة تاورمينا الإيطالية، ليحلَّ مكانه سعير الاشتباك السياسي بين الولايات المتحدة وألمانيا، مفصحاً عن خلافات شديدة شهدتها القمة، تتجاوز في حدتها حدود التباينات الاعتيادية التي تجري طبيعياً بين الحلفاء.

منذ زيارة إنجيلا ميركل إلى واشنطن في شهر آذار الماضي، بدا مثيراً للانتباه الحديث المكرَّر عن فشل المستشارة الألمانية في الوصول إلى أرضيةٍ مشتركة مع نظيرها الأمريكي، دونالد ترامب. فرغم أن برلين لا تزال تجاهر بالتزامها في تنفيذ خطة حلف شمال الأطلسي «الناتو»، المتضمنة تعهُّد كل دولة من دول الحلف برفع إنفاقها على الدفاع إلى 2% من إجمالي ناتجها المحلي بحلول عام 2024، لا يملُّ الرئيس الأمريكي من «انتقاد» حلفائه الأوروبيين وتقريع تلك الدول التي لا تُبدي اهتماماً جدياً بخطة الناتو «انظر الشكل رقم1»، ولا يجد ضيراً في هذا السبيل من أن يلوِّح – بوصفه «الحليف الحريص»– بعصا ضربات إرهابية جديدة في أوروبا على غرار هجوم مانشستر مؤخراً.

ألمانيا تتفلت من ضوابط ما بعد الحرب

بعد «رحلة الأيام التسعة» التي قضاها ترامب خارج الولايات المتحدة منتقداً تقصير حلفائه في «الناتو»، اختتم الرئيس الأمريكي قمة «السبعة الكبار» بتصعيد خطابي ضد ألمانيا التي «نواجه عجزاً تجارياً معها»، واصفاً فائضها التجاري بـ«السيء للغاية»، ليصل الأمر إلى حدود خروج الولايات المتحدة من اتفاق باريس حول المناخ «وهو ما تبدي ألمانيا اهتماماً بالغاً به».

من جهتها، وبعد يوم واحد من انتهاء القمة في إيطاليا، ردَّت ميركل خلال كلمة أمام أنصارها في ميونخ: «الأوقات التي يمكن أن نعتمد فيها بشكل كامل على الآخرين قد انتهت تقريباً– لقد واجهتُ ذلك في الأيام القليلة الماضية: نحن الأوروبيين يجب أن نأخذ مصيرنا في أيدينا». وفي هذا الوقت، كان وزير الخارجية الألماني، سيغمار غابريل، يتمتع بهامش أوسع للتعبير عن الخلاف، منتقداً سياسة ترامبَ «قصيرة الأمد التي أضعفت الغرب وألحقت أضراراً بالمصالح الأوروبية»، معتبراً أن «أي شخص يعمل على تسريع التغير المناخي من خلال إضعاف حماية البيئة، وبيع المزيد من الأسلحة في مناطق النزاع، ولا يرغب في حل النزاعات الدينية سياسياً، يعرِّض السلام في أوروبا للخطر».

وفي هذا السياق، بدا لافتاً حديث ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، الذي اعتبر تصريحات ميركل «نقطة تحول»، وأن السيناريو الآن هو «تماماً السيناريو الذي حاولت الولايات المتحدة أن تتجنبه منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية».

«الناتو» في خدمة مَن؟

في العودة إلى أسباب نشوء حلف «الناتو»، يتبيَّن أن الهدف الأساسي من تشكيل الحلف العسكري في عام 1949، كان الوقوف في وجه الاتحاد السوفييتي المنتصر في الحرب العالمية الثانية، أي الحفاظ على خطوط دفاع للولايات المتحدة في وجه «الأوراسية» التي تشكِّل كابوساً بالنسبة لها، وليس للحفاظ على أمن الحلفاء الأوروبيين كما يجهد المسؤولون الأمريكيون لوصف الأمر.

منذ عام 1955 وصعوداً، كان الدور الأمريكي دافعاً أساسياً للسيادة الألمانية على أوروبا، ذلك في ظلّ فترة الرضا الأمريكي إزاء الموقف الضعيف لبرلين ما بعد الحرب، وكان هذا الموقف الألماني خائر القوة محمولاً على ارتفاع الوزن النوعي لواشنطن عالمياً. لكن، ما الذي يدفع برلين اليوم – وهي القوة الاقتصادية الأوروبية الأولى– للرضوخ؟

مفترق طرق

«مربط الفرس» هنا هو الموقف من روسيا تحديداً، ومن المحور الصاعد عالمياً بوجه عام: نعم، الحل الوحيد الماثل أمام واشنطن اليوم هو محاولات تقييد الخصوم، ووضع العراقيل في طريق صعودهم، ويتطلب ذلك زيادات في الإنفاق العسكري ورفع مستوى التوتر على الحدود مع روسيا، وغير ذلك الكثير مما لا تتحمل الولايات المتحدة – المتراجعة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً– أن تسدّ نفقاته بنفسها.

في المقابل، وبعيداً عن الدعاية الإعلامية، ليس لدى برلين ما تخشاه موضوعياً من القطب الصاعد؛ إذ ثمة مكان لها في المشاريع الاستراتيجية التي تسير، ببطء لكن بثبات، فوق رماد مرحلة الهيمنة الأمريكية، وليس لديها ما يكفي من الحماقة – على ما يبدو– كي تدفع بنفسها فاتورة المشروع الأمريكي في أوروبا، وهنا نذكر أن «عراك ميركل – ترامب» كان يجري في ظل الزيارتين المهمتين لكلٍّ من رئيس مجلس الدولة الصيني، لي كه تشيانغ، ورئيس الوزراء الهندي، نارندرا مودي، إلى برلين.

إن مرحلةً انتقاليةً تعيشها واشنطن اليوم بين زمنين: من زمن السيادة إلى زمن الانكفاء. وما يحاول ترامب «الرئيس المجنون المضطرب، بحسب الدعاية الغربية» أن يفعله في دفع الدول الأوروبية نحو تحمل عبء تكاليف العسكرة على الحدود الغربية لروسيا، هو الضرورة الأمريكية التي تتجاوز «رغبات» الرؤساء و«طباعهم».

إلى هنا، تبقى الإشارة الضرورية إلى أن البشرية تعيش المرحلة الأخيرة من عمر حلف الناتو، الذي يمكن القول إنه يستمدّ أوكسجينه اليوم من التزامات الدول الأكثر عرضة للدعاية والترويع من «الشيطان الروسي»، فيما يبدو الاتجاه العام لدى الدول المركزية من أعضاء الحلف ميالاً في اتجاه تخفيض الإنفاق المباشر عليه «انظر الشكل رقم 2».

الشكل «1»

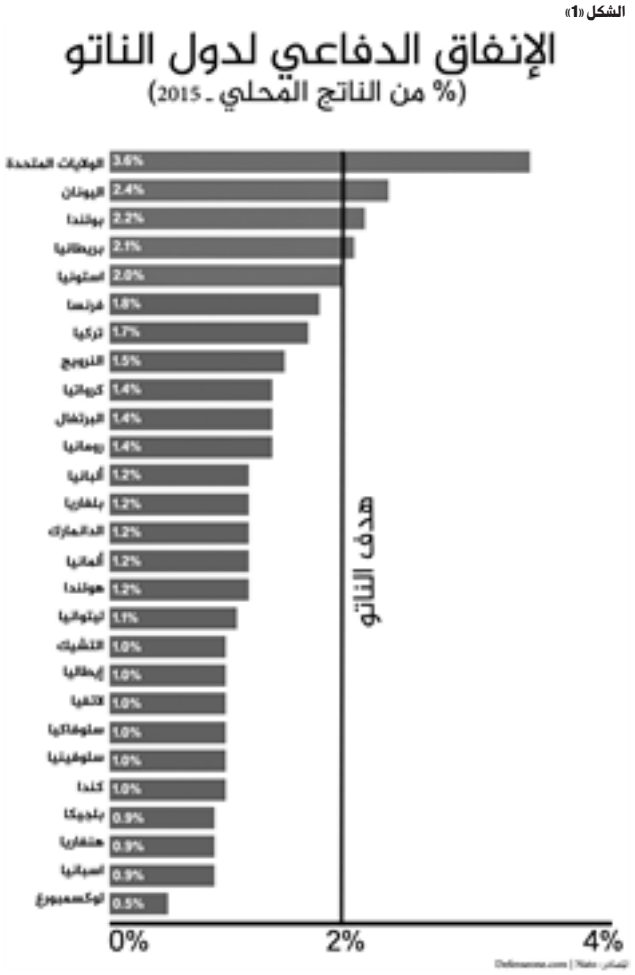

الشكل «2»

مصر: قديم عاجز... وجديد يمدّ يد التعاون

كيف تتعاطى مصر مع التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة في المنطقة والعالم؟ لم يعد خافياً على أحد تراجع الولايات المتحدة عن موقعها الريادي على مستوى صياغة العلاقات الدولية، التي حازتها في مرحلة الهيمنة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وهذه الحالة تقتضي بالضرورة مرحلة انتقالية بين القديم والجديد، بين القانعين عنوة بالموقع الجديد لواشنطن، وبين القديم المصرّ على الوقوف في وجه قانونية التاريخ وصيرورته...

■ فادي خضر

هذه الحالة الانتقالية بتجلياتها، تظهر في مواقف الإدارة الأمريكية من ملفات العالم والمنطقة، والتي توصف مجازاً «استمهالاً»، وواقعياً بـ«العجز» عن التقدم بالجديد للحفاظ قدر المستطاع على وجودها في دائرة التفاعل الدولي لحل القضايا العالقة، يظهر ذلك في الملف السوري، والليبي، والفلسطيني، وملف التوترات الخليجية – الخليجية مؤخراً...

مصر ملّت «الانتظار»؟

يجول الرئيس الأمريكي الجديد، دونالد ترامب العالم من السعودية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، ثم إلى فرنسا، لإعادة مشهد سابق ومتكرر كان يقتضي في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، تحركاً أمريكياً واسعاً لترتيب أوضاع الحلفاء وإنعاش الأدوار والحصص المتفق عليها مع «المعلم الأكبر» حينها: الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه التحركات الأمريكية، كانت تؤدي دورها في زمن الهيمنة الأمريكية المطلقة على العلاقات الدولية، لكن الملاحظ بعد التحركات الأمريكية الأخيرة على مستوى ترتيب العلاقات مع الحلفاء، هو تفشي خلافات كانت مستترة في مناطق زارها ترامب، وعاد إلى بلاده دون تخفيف أي منها، مثالاً الخلاف السعودي – القطري، بعد زيارة ترامب للسعودية. وبعدها العودة من فلسطين المحتلة دون تقديم أية إضافة على ما وصل إليه ملف القضية الفلسطينية...

بالعودة إلى السؤال حول موقف مصر من التغيرات الدولية والإقليمية، وربطاً بتفشي الخلافات الإقليمية وعدم تبلور أي تحالف إقليمي واضح المعالم، نتيجة تقاطعات المصالح وتضاربها، وحالة الفوضى الخلاقة أمريكياً، يمكن القول أن المطلوب مصرياً وما زال هو استعادة دورها كمنصة إقليمية مركزية وآمنة، حيث ينعكس ذلك على وضعها الداخلي ويسمح لها بالالتفات لمشاكلها الداخلية. هذا المطلب حدا بمصر لتوسيع شبكة علاقاتها الدولية سريعاً بعد سقوط حكم «الإخوان المسلمين»، بالتوجه شرقاً نحو روسيا ونحو الخليج العربي والسعودية تحديداً، لكن ضمن وتائر متباينة، لأن مصر كانت حتى الأمس القريب تناظر التغيرات الإقليمية والدولية وتحافظ على علاقات متناثرة بين الشرق والغرب، للاستفادة قدر الإمكان من وزنها الإقليمي في الحفاظ على أمنها القومي، وصمود الجبهة الداخلية اقتصادياً.

لكن التخبط الأمريكي المستمر، بما يحمله من أزمات في المنطقة، وعزوفه عن المشاركة الحقيقية في القضايا العالقة حول مصر، وتحديداً في سورية وليبيا وفلسطين المحتلة، انتقل من حالة «مؤرقة» لمصر، إلى حالة «خطر داهم» نذوره واضحة في شمال سيناء، وبدأت تتوضح أكثر على الحدود الليبية – المصرية، وبالتالي، فمصر باستشعارها المخاطر على أمنها القومي، تخطو سريعاً وبمن حضر من مساندين لإبعاد شبح الأزمات الإقليمية، حتى لو اضطرها ذلك للمضي في هذا الطريق دون التنسيق مع «الحلفاء الاسميين» كواشنطن والرياض. وقد ظهر ذلك مؤخراً في مكانين: أحداهما كلمة السيسي في القمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض، والثانية في ضرب الطائرات المصرية لمواقع الإرهابيين في ليبيا.

التخبط الأمريكي ينتقل من حالة «مؤرقة» لمصر إلى حالة «خطر داهم» نذوره واضحة في شمال سيناء والحدود الليبية – المصرية

ليس لدى الأمريكي ما يقدمه

الواقعة الأولى في القمة «العربية الإسلامية الأمريكية»، شهدت خطاباً للرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، استمر حوالي اثنتا عشرة دقيقة تناول فيها قضية واحدة هي مسألة مكافحة الإرهاب، ضمن رؤية مصرية تكونت من أربع نقاط، بما فيها من رسائل مبطنة، فسرها كثيرون على أنها موجهة لتركيا وقطر بشكل رئيس، لكن واشنطن نفسها تلقت رسالة مبطنة من مصر عندما حث الرئيس المصري، نظيره الأمريكي على «إحداث النقلة النوعية المطلوبة دولياً»، بحيث تتم صياغة «خطة عمل واضحة بإطار زمني محدد تجتث الإرهاب من جذوره تمويلاً وتسليحاً...». هنا، تربط مصر «النقلة النوعية الأمريكية» المفترضة بالإطار الدولي، ثم تشير إلى الخطة والزمن كناية عن مطلب الجدية والفعالية في مكافحة الإرهاب.

الجدير بالذكر أن لقاء ترامب – السيسي على هامش هذه القمة، لم يخرج التداول فيه إعلامياً عن منطق التهكم والسخرية، بعد «إعجاب ترامب بحذاء السيسي»! لكن ما يهمنا هو النتيجة بالمعنى السياسي لهذا اللقاء بين واشنطن والقاهرة، وهي في الحقيقة عجز واشنطن عن تقديم أية مبادرة فعلية تنتظرها القاهرة في معركتها ضد الإرهاب.

مع روسيا ضد الإرهاب

بعد ساعات على هجوم مسلح في 26/أيار استهدف مدنيين في محافظة المنيا وسط مصر، أسفر عن سقوط 29 مدنياً، وتبناه تنظيم «داعش» الإرهابي، بدأ سلاح الجو المصري شنّ غارات جوية على ما أسماه «مناطق تمركز وتدريب العناصر الإرهابية التي شاركت في تنفيذ هجوم المنيا».

أكد المتحدث باسم الجيش المصري، العقيد تامر الرفاعي، في تصريحه لموقع صحيفة «الأهرام» المصرية الحكومية مساء الاثنين الماضي 29/ أيار، أنه «لم يتم إعلان توقف العمليات العسكرية لبلاده ضد مواقع تدريب الإرهابيين في ليبيا».

هنا، تبدو العمليات المصرية على الحدود الليبية أكثر من عمليات رد فعل على «أحداث المنيا»، حيث تشهد الحدود المصرية – الليبية حشوداً عسكرية مصرية، مترافقة مع طلعات جوية مستمرة لتمشيط الحدود، بالتنسيق مع الجيش الليبي.

التحركات المصرية المتصاعدة على الحدود مع ليبيا، تزامنت مع تحرك سياسي واسع، بإعلان لقاء مرتقب مع الجزائر وتونس لبحث الأزمة الليبية، والأهم زيارة وزيري الخارجية والدفاع الروسيين، سيرغي لافروف، وسيرغي شويغو، إلى العاصمة المصرية القاهرة، يوم الأحد الماضي 28/أيار، واستمرت ليومين، ضمن ما يعرف بصيغة «2+2».

وفي أعقاب المباحثات أكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن روسيا تؤيد كل المبادرات من أجل مكافحة الإرهاب، مشيراً إلى أن هدف موسكو هو اجتثاثه من جذوره، معرباً عن أمله في أن مباحثاته في القاهرة ستسمح بتبادل الآراء حول تسوية الأزمات في المنطقة، وخاصة في سورية وليبيا والعراق، فضلاً عن القضية الفلسطينية، إضافة إلى مسائل التعاون الثنائي بما في ذلك المجال الاقتصادي التجاري.

التعاون مع الجدّيين في مكافحة الإرهاب

من جانبه، تطرق وزير الخارجية المصري، سامح شكري، إلى المسألة الأمنية في ليبيا، مؤكداً: أن الجماعات الإرهابية الموجودة في هذا البلد تعتبر تهديداً للأمن المصري. ولفت شكري: «من الضروري دعم المسار السياسي في ليبيا ونحن ندعم اتفاق الصخيرات»، معيداً التذكير بأن «مصر تعمل بشكل منسق ووثيق مع روسيا في مجال مكافحة الإرهاب».

أكد شكري أنه: تم بحث مسألة الإرهاب خلال الاجتماع، مؤكداً أن هنالك تطابقاً في وجهات النظر بين البلدين بشأن ضرورة اعتماد رؤية شاملة في محاربة هذه الظاهرة والقضاء عليها، مؤكداً على ضرورة التعاون بين مصر وروسيا من أجل القضاء على الإرهاب، مشدداً على أنه لا غنى عن قدرات روسيا.

ذكرى الصفعة الفيتنامية

هكذا انتصر مزارعو الأرز؟

كانت فيتنام تحت الاحتلال الياباني في النصف الأول من القرن العشرين، وبعد هزيمة اليابان سيطرت المقاومة الفيتنامية «الحزب الشيوعي وجيش التحرير الوطني» على شمال البلاد وعاصمتها هانوي، بقيادة هو شي مينه، بينما احتل البريطانيون والفرنسيون جنوب البلاد وعاصمتها سايغون 1945.

■ مالك موصلي

خاض الفيتناميون معارك حرب العصابات العنيفة لطرد الفرنسيين، وفي عام 1949 أقيمت جبهة معادية للاستعمار الفرنسي ضمت فيتنام ولاووس والصين، فأقرت فرنسا بهزيمتها العسكرية في فيتنام، وأعلنت استقلال فيتنام ولاووس وكمبوديا، وخاصة بعد معركة ديان بيان فو بقيادة الجنرال جياب 1954.

سببت المقاومة خسائر كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية: 57 ألف قتيل وعشرات الآلاف من الجرحى و150 ألف أسير

مقاومة الاحتلال الأمريكي

بعد هزيمة فرنسا، بدأ تدخل الولايات المتحدة التي أرسلت قواتها إلى فيتنام الجنوبية عام 1963، وفرضت حكومة موالية لها، فتأسست جبهة التحرير الوطني في فيتنام الجنوبية «قوات الفيتكونغ» لمقاومة الاحتلال الأمريكي وتوحيد فيتنام التي سرعان ما التف حولها الفلاحون، وشنت أعمال المقاومة ضد الأمريكيين والقوات الفيتنامية الجنوبية، وكانت مدعومة من جمهورية فيتنام الديمقراطية «فيتنام الشمالية».

ارتكبت الولايات المتحدة جرائم عديدة ضد الفيتناميين، وكان الجنود الأمريكيون يقصفون القرى الفيتنامية بالمدافع، ومن تنفذ ذخيرته يحصل على صندوق مشروبات كحولية كهدية، فضلاً عن قصف المدن والقرى بالنابالم الحارق والقيام بالعديد من المجازر ضد المدنيين، حيث بلغت المجازر التي ارتكبتها القوات الأمريكية 360 مجزرة موثقة في فيتنام، منها مجزرة ماي لاي التي راح ضحيتها خمسمئة وأربعة فلاحين فيتنامي.

كذلك قام سلاح الجو برش أطنان من المواد السامة على الأراضي الفيتنامية مما أدى إلى ولادة مئات ألوف الأجنة المشوهة، ولم تقتصر الانتهاكات على الولايات المتحدة بل في فيتنام الجنوبية الموالية للولايات المتحدة أيضاً، حيث فرض حكم بوليسي على جنوب فيتنام وسجن وأعدم الالاف.

رغم ذلك، لم يستسلم الثوار الفيتناميون، وقاوموا الغزو الأمريكي بشراسة، وكان هوشي منه يلقي الخطب الحماسية التي يبدأها بـ«أبنائي المواطنين بناتي المواطنات»، ويضع الخطط العسكرية بالتعاون مع الجنرال فون نغوين جياب، وكانت المقاومة الشيوعية تهاجم الجيش الأمريكي في الأدغال، لكن ذلك لم يمنع حصول معارك في المدن مثل: معركة هانوي 1968، إلا أنه عموماً كان أسلوب الفيتكونغ يقوم على أساس الهجمات الخاطفة في الأدغال، ومن ثم الاختباء في خنادق تحت الأرض.

وبعد اشتداد الحرب، أرسلت الصين 300 ألف مقاتل للقتال بجانب الفيتناميين، أما السوفييت، فقد تكفلوا بالدعم اللوجستي، مما جعل الكفة تميل لصالح الفيتناميين خصوصاً بعد هجوم تيت عام 1968، والذي كان حملة عسكرية كبرى بقيادة الجنرال جياب وإشراف هوشي منه تهدف إلى القيام بهجوم واسع لدفع القوات الأمريكية إلى خارج الحدود.

لقد انسحبت الولايات المتحدة من فيتنام عام 1969، وانتهى هجوم تيت عام 1975 بتحرير سايغون عاصمة جنوب فيتنام والتي سماها الشيوعيون مدينة هوشي منه تخليداً لزعيمهم الراحل.

أرقام ودروس تاريخية

طرد الشعب الفيتنامي الاحتلال الأمريكي الذي أرسل قوات ضخمة إلى هذه البلاد: بلغ عدد قوات الولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية عام 1961 حوالي 400 جندي معظمهم استشاريون، ارتفع إلى 11 ألف جندي عام 1962، ثم 16500 جندي عام 1963، ومع اشتداد المقاومة ضدهم بلغ عدد قواتهم هناك 200 ألف جندي عام 1965، ليرتفع إلى 550 ألف عام 1968، إضافة إلى 800 ألف من قوات فيتنام الجنوبية، و69 ألف جندي من استراليا ونيوزيلاندا والفليبين وكوريا الجنوبية وتايلاند.

سببت المقاومة خسائر كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية: 57 ألف قتيل وعشرات الآلاف من الجرحى و150 ألف أسير، وكانت خسائر الشعب الفيتنامي مليون و200 ألف قتيل و3 ملايين جريح و13 مليون لاجئ.

الصورة عالمياً

• أكدت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، في حديثٍ صحفي، إن ضربات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لا علاقة لها بمحاربة الإرهاب.

• قال رئيس مجلس الدولة الصيني، لي كه تشيانغ، في زيارته لألمانيا، إنه على خلفية التعافي الاقتصادي العالمي الضعيف، فإن الدولتين وجدتا أنه من الأهمية الكبيرة تعزيز الاتصالات والتعاون.

• قال وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات، أنور قرقاش، إن دول مجلس التعاون الخليجي تمر بأزمة حادّة جديدة، مشدداً على أن هذه الأزمة «بين الشقيق والأشقاء» و أن «للصبر حدود».

• أصدر رئيس كوريا الجنوبية، مون جاي إن، أمراً بالتحقيق في عملية التسليم غير المصرَّح به لأربع قاذفات متنقلة أخرى خاصة بالدرع الصاروخي الأمريكي إلى البلاد.

• أسفرت أعمال العنف المستمرة في فنزويلا عن مقتل شخصين، الأول عنصر سابق في الحرس الوطني، والثاني من المدنيين، حسبما أورده مكتب المدعي العام في فنزويلا.

• نفّذت، الأربعاء الماضي، معظم المخابز في مدينة بني بوعياش المغربية إضراباً عن إنتاج الخبز، احتجاجاً على حملة الاعتقالات بحق المتظاهرين المطالبين بالعدالة الاجتماعية.

مواجهة الشركات: معبر إلزامي

إن حركة حماية البيئة، التي يمكن أن تنقذ الكوكب فعلاً يجب أن تشنّ معركة ضد الشركات. لكن المجموعات البيئية الرئيسة قد فعلت العكس تماماً. حيث تبدو إحدى أكبر المشاكل التي تواجهنا مع الأجنحة النيوليبرالية والحركة البيئية بسيطة جداً: كلتاهما يمكن أن تقضيا علينا جميعاً..!

■ بقلم: كيت أرونوف
تعريب وإعداد: جيهان دياب

لبعض الوقت، كان الاتجاهان متوازيين فيما بينهما. خلال سنوات رئاسة ريغان، وقبل أن يبدأ بيل كلينتون بسياساته، قام فريد كروب، الرئيس التنفيذي لصندوق الدفاع البيئي، برسم «الطريق الثالث» لمنظمة الخضر الكبيرة. أما «المرحلة الثالثة»، على حد قوله، فستتبادل النغمة «السلبية بلا هوادة» لحماية البيئة التي تتلقى «المدفوعات الملوثة» للنهج القائم على السوق والشراكات مع الشركات الكبرى – ومن ضمنها شركات الوقود الأحفوري.

انتشرت هذه الاستراتيجية كانتشار النار في الهشيم، وقد أكسبته الآذان المصغية في كل من إدارتي بوش وكلينتون. وهبّ موظفو المنظمات الخضراء في العاصمة للمساعدة في الضغط وتملق السياسيين. وفجأة، لم تعد الأعمال التجارية الكبيرة عدواً بعد الآن، بل أصبحت هي «الحل».

عندما غيَّر الديمقراطيون وعلماء البيئة السائدون الاتجاه الصحيح في محاولة للقبض على المركز، فقدوا كل اتصال لهم، ليس فقط مع الناس العاملين، ولكن مع القدرة على تخيل حجم الحلول اللازمة للحد من أكبر تهديد معروف يواجه الوجود البشري، وهو: تغير المناخ. ولتجنب هذا الأخير ومحاربة يمين ترامب، يحتاج الجميع إلى خلخلة إيمانهم الدائم بقوة الأسواق الحرة.

وبدلاً من نهج التكنوقراطية المحابية للسوق الذي تتبعه كلينتون، فإننا نحتاج إلى سياسة حماية للبيئة تتضمن إعادة التوزيع: إنها أملنا الوحيد للخروج من هذه الفوضى.

الأثرياء «يحبون» البيئة... على طريقتهم

منظمة الخضر الكبيرة لم تتحول إلى اليمين من فراغ. وسوف يتبع إعلان كروب بعد عدة سنوات من قبل شخص آخر مماثل من الديمقراطيين الجدد، امتداداً للتحول الذي بدأ في السبعينيات.

يشرح المستشار السياسي المحافظ، ديك موريس، مطولاً هذا المنهج الثالث المزعوم: «من اليسار، نأخذ فكرة أننا بحاجة إلى الرعاية النهارية والدعم الغذائي للناس المعتمدين على الرعاية الاجتماعية. ومن اليمين، نأخذ فكرة أنّ عليهم العمل من أجل لقمة العيش، وأن هنالك حدوداً زمنية... نتخلص من «تفاهات» الاتجاهين كليهما... وننتقل إلى طريقة ثالثة».

عمل الخضر مع شركات مثل وول مارت وماكدونالدز حول استراتيجيات الاستدامة، رغم أن تلك الشركات نفسها تواجه تحديات من دعاة العدالة البيئية. وبحسب هذا التصميم، فإنّ كلاً منها يحوم حول عالم الشركات ويعانق السوق، كما قال عزرا كلاين: «ينتهي الليبرالي من خلال أساليب السوق».

وانضم خبراء البيئة من «الصندوق العالمي للحياة البرية» إلى «الحفاظ على الطبيعة» جنباً إلى جنب مع الجمهوريين لصياغة التشريعات الصديقة للشركات. كما تشرح نعومي كلاين بالتفصيل في كتابها «هذا يغير كل شيء: الرأسمالية ضد المناخ»، بعض الخضر استغرقوا حرفياً في الحفر من أجل الوقود الأحفوري مباشرة..!

وكانت «المرحلة الثالثة» و«الطريق الثالث» بعيدين كل البعد عن بعضها البعض. كان آل غور، نائب الرئيس كلينتون – المتحول إلى «مدافع عنيد» عن الكوكب، من بين أعلى المدافعين عن «الخيار الثالث». وقد حقق غور ثروة خلال فترة ولايته في المكتب البيضاوي كمستثمر مستدام. أما الملياردير وعمدة مدينة نيويورك السابق، مايكل بلومبرغ، فكانت لديه «صحوة المناخ» محابية للسوق تماماً، بعد أن أصدر للتو كتاباً بعنوان: «مناخ من الأمل».

قدمت أكاديمية علم الاجتماع السياسي، ثيدا سكوكبول، نقداً مذهلاً للمنظمات المعنية، مع أخذ مسارات «الخضر» بعين الاعتبار وأي شخص آخر يأمل في تجنب الكارثة على مستوى الكوكب. تقول سكوكبول: «أجد أن حركة الاحتباس الحراري العالمي لا تستطيع تمييز أهمية مخاوف الأغلبية الصحيحة بشأن زيادة التكاليف... جميع الأسر تقريباً تستخدم الآن أشكال الكربون المكثفة لإنارة وتدفئة منازلهم. ولأن هذه الأسر لم تشهد زيادات حقيقية في الأجور منذ عقود، فإنها تستشعر للغاية حتى للزيادات المتواضعة في الأسعار في ضروريات الحياة».

أكبر عيب لنموذج السوق يكمن في أنه يمكن أن يقود الحضارة الإنسانية نحو النهاية قبل الأوان

وبعبارة أخرى: إن المطالب التكنوقراطية، مثل: تشريع قانون «الغطاء والتجارة»، تجعل مسألة تغيرات المناخ بالنسبة لشركات الوقود الأحفوري واليمين تبدو وكأنها مصدر قلق للنخبة فقط، أي الذين يستطيعون دفع تكاليف السيارات الهجينة، وتركيب الألواح الشمسية على منازلهم، ويستطيعون تحمل التكاليف عندما ترسل الشركات غرامات تنظيمية في اتجاه المصب. ينبغي على أية خطة مناخية قابلة للاستمرار سياسياً أن تمنح الشعب العامل حصة مادية كي يدعمها، دون الخوف من أن يضطر إلى تحمل تكاليفها.

«المناخ رائع بالفعل»

إن هزيمة مشروع قانون «الغطاء والتجارة»، عقب انهيار محادثات الأمم المتحدة بشأن المناخ في كوبنهاغن في العام السابق، هي التي عجلت في ساعة الحساب للحركة المناخية. وفي حين أن أكثر المحافظين من المجموعات الخضراء لا يزالون يظهرون كـ«شبح للشيوعيين» بالنسبة لبعض قوى اليمين، غير أن ولاءهم لمصالح الشركات – وأهمها صناعة الوقود الأحفوري– قد قلل من مصداقية «صندوق حماية البيئة» وحركة «الحفاظ على الطبيعة» من بين أكثر الأجزاء ديناميكية في حركة المناخ. «الكثير من الفاعلين في مجال العدالة المناخية والبيئية، المتأصلون في المجتمعات التي تتعامل مع التأثيرات السامة للصناعة الاستخراجية، لا يثقون بهذه المنظمات أبداً منذ البداية».

بمقارنة هذه المجموعات مع المنظمات البيئية الصغيرة الأخرى، التي تعتمد منطق المواجهة ولديها سجلات قوية في التعامل مع أقطاب النفط، بعد أن طورت مواقف وحملات قوية ضد الشركات منذ ظهور «احتلوا وول ستريت» وحركة تصفية الوقود الأحفوري، يبدو واضحاً من يمثل خط النضال.

تضع منظمات «كيستون إكس إل» و«داكوتا أكسس» شركات الوقود الأحفوري هدفاً لها، وذلك بفضل القيادة المنبثقة من المجتمعات الأصلية والمجتمعات المحلية على طول خطوط الأنابيب. وبدلاً من التعاون بين علماء البيئة والشركات، كانت المعارك ضد شركات النفط الكبيرة تعتمد في صلبها على تحالفات عميقة، وغالباً ما تكون صعبة بين القبائل الأصلية ومربي الماشية وطلاب الجامعات والخضر في «بلتواي». ولكن حتى مع انحراف مؤيدي جماعة الخضر الرئيسين إلى هامش حركة المناخ، فقد ترك إرث «المرحلة الثالثة» بصمة أكثر رسوخاً وأكثر ضراوة بين علماء البيئة: ثقة عمياء في قدرة اليد الخفية على امتصاص الكربون من الغلاف الجوي. يوضح الباحث بلومبرغ الموقف بشكل أفضل عندما كتب في صحيفة نيويورك تايمز مؤخراً: «معامل الفحم، يتم إغلاقها لأن المستهلكين يطالبون بالطاقة من مصادر لا تسمم الهواء والماء، ولأن شركات الطاقة توفر بدائل أنظف وأرخص... دون أمر رسمي من واشنطن يجبر هذه الشركات على العمل بهذه الطريقة فقط لمصلحتهم

لدعاة الحفاظ على البيئة

الناخبون الذين تخلت عنهم الحكومات النيوليبرالية لسنوات يثورون ضدها اليوم في عدد متزايد من أرجاء العالم

الذاتية».

كما أعلن هو وعدد لا يحصى من العناوين الأخرى منذ الانتخابات، أن زخم الطاقة النظيفة والعمل المناخي أكبر من أن يوقفه أحد حتى ترامب نفسه. وقد رأى المستثمرون والمستهلكون النور. وصرح بلومبرغ أنه إذا أعطيناهم فرصة اللعب على قدم المساواة، إن اليد الخفية ستصنف مشكلة تغير المناخ لصالحنا. وبعبارة أخرى، فإن «المناخ رائع بالفعل». يبدو واضحاً أنه من الصعب تصديق هذا الكلام.

الضريبة ليست الحل الأنجع

صحيح أن محطات الفحم تغلق، إلى حد كبير نتيجة لقوى السوق. ولكن سبب قوة هذا الانخفاض كان انفجار مسألة الغاز الطبيعي، الذي يكاد يكون انتشاره موجباً لكوكب الأرض. وعلى الرغم من النمو الهائل، لا تزال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تلبي نسبة ضئيلة فقط من طلب الأمريكيين على الكهرباء. وفي الوقت نفسه، أياً كانت السياسة المناخية الجزئية التي تم إنشاؤها على مدى السنوات الأربع الماضية فهي عملية يجري حرفها عن مسارها بشكل ممنهج من قبل إدارة ترامب.

يمكن اعتبار «قانون الرعاية بأسعار معقولة» و«خطة الطاقة النظيفة» – اللتين تعهد بهما ترامب – وجهين لعملة واحدة. فلكل منها حاجة حيوية، ويمكن أن تنقذ الملايين من الأرواح على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن كلاً منهما أيضاً تعهد إلى الأسواق التي أنشأتها الحكومة بإيجاد حلول تنتج من جديد الأزمات التي «تسعى» إلى معالجتها.

وسيترك قانون الرعاية بأسعار معقولة 28 مليون شخص غير مؤمن عليهم بحلول عام 2026. وإذا تم سن خطة الطاقة النظيفة، فإن ذلك سيؤدي إلى خفض الانبعاثات – في أفضل الحالات– إلى مستويات أعلى بكثير من تلك التي يحددها العلم.

لقد تعرضت كلتا الخطتين لهجوم متسق من اليمين وكانتا في مقدمة الأمور التي طرحتها إدارة ترامب منذ الافتتاح. ومع ذلك، فإن قانون الرعاية بأسعار معقولة يستفيد مقدماً من تحقيق بعض الفوائد الملموسة. عندما هدَّد الكونغرس بـ«إلغائها واستبدالها» منذ أسابيع، ظهرت قصص عن الناس الذين تم إنقاذ حياتهم بفضل برنامج «أوباما كير». وعلى النقيض من ذلك، أخفقت خطة الطاقة النظيفة، التي من المرجح إلغاؤها الآن، في إيجاد ما يقارب نفس النوع من الاستجابة.

على الرغم مما يمكن اعتباره الآن فشلاً هائلاً في المسألتين، واصل الديمقراطيون والخضر على حد سواء التمسك بـ«إصلاحات» قائمة على السوق. ورغم أن تشريع قانون «الغطاء والتجارة» قد اعتبر قانوناً ساماً جداً لتمريره، فقد تبنت شركة بلتواي عنواناً جديداً للمناخ: ضريبة الكربون، الذي من شأنه أن يضع سعراً على الانبعاثات التي ينتجها الملوثون. وشمل مؤيديه الآن أمثال بيرني ساندرز، وهنالك أيضاً واحد من أقرب مؤيديها لم يكن سوى الاقتصادي في جامعة شيكاغو، ميلتون فريدمان.

وكما يطرح عنوان الموقع الإلكتروني «ضع السعر على المنتج» على شبكة الإنترنت بذكاء، فإن سعر الكربون هو «الحل لأزمة تغير المناخ»، ونقطة على السطر..! وكما يقول الموقع، يشمل جميع مموليه الجميع من «بي بي» إلى «كونوكو فيليبس»، إلى الرئيس التنفيذي لـ«إكسون موبيل» وزير الخارجية، ريكس تيلرسون.

إن تسعير الكربون، في حد ذاته، هو سياسة معقولة بشكل أساسي: يجب على الملوثين دفع ثمن ما يلوثونه. لحسن الحظ، أنصارها الأقل عقائديةً – من بينهم ساندرز – يرون التسعير باعتباره جزءاً من لغز مسألة المناخ، بدلاً من رؤية الصورة ككل: إذا كان هنالك محافظون على استعداد للوصول إلى ما بعد ذلك، فليكن. لكن تصوير الضريبة الكربونية على أنها «الحل الأنجع» لعلل الكوكب يعتبر خطراً جدياً قاتلاً، يتمثل في إخفاء مدى التغيرات الكبيرة التي تتطلبها الطبيعة حقاً: أي التحولات الكاسحة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد تقريباً التي تقودها الدولة بدلاً من السوق، والتصفية السريعة لصناعة الوقود الأحفوري.

العلاج السحري ليس بجعبة السوق

المصطلح التقني لهذه العملية، هو «الإزالة العميقة للكربون»، وقد وضعت حفنة من علماء المناخ مؤخراً خارطة طريق لما ينبغي أن تبدو عليه.

وابتداءً من الـ2020، يجب خفض انبعاثات الكربون العالمية إلى النصف خلال كل عقد، حتى تصل إلى الصفر بحلول منتصف القرن على أقصى تقدير. وفي الدول الغنية مثل الولايات المتحدة، ينبغي التخلص تدريجياً من السيارات التي تعمل بالوقود بحلول عام 2030. وينبغي أن تكون عدة مدن رئيسة «محايدة كربونياً» خلال السنوات الخمس عشرة القادمة. فالبحوث في مجال الطاقة النظيفة وتقنيات الانبعاثات السلبية تحتاج إلى زيادة بـ«نظام من حيث الحجم»، حيث يجري العمل على تنفيذ مشاريع ضخمة للأشغال العامة لإيقاف قطاعات ضخمة في الاقتصاد من الاعتماد على الكهرباء. وهذا مجرد غيض من فيض: تقريباً كل الحلول المطلوبة لتقليل الانبعاثات ضمن الجدول الزمني الطبيعي تتعارض مع طريقة عمل صناعة الوقود الأحفوري «استخراج أكبر كمية ممكنة من أنواع الوقود الأحفوري وضمان استهلاكها أي حرقها».

تكاد سرعة عملية الانتقال وحجمها الهائل تكونان خداعاً للعقل وخروجاً تاماً عن العقائد الاقتصادية السائدة. وكما قال الاستشاريون في معهد «برايس واترهاوس كوبرز»، ذوو التوجه الذي يعتبر يسارياً شيئاً ما: «إن الطريقة الوحيدة لتجنب السيناريوهات المتشائمة للاحتباس الحراري العالمي ستكون تحولات جذرية في الطرق التي يعمل بها الاقتصاد العالمي حالياً».

وأكبر عيب لنموذج السوق كـ«علاج سحري للعمل المناخي»، ليس هو أنه كان مرتبطاً مع مجموعة من المعتقدات النيوليبرالية الجديدة حول كيفية عمل العالم. بل إنه يمكن أن يقود الحضارة الإنسانية نحو النهاية قبل الأوان. ولحسن الحظ، فإن الحلول المناخية – التي تعتبر جادة– يمكن أن تمثل أكبر فرصة لليسار حتى الآن لتحويل الاقتصاد السياسي في الولايات المتحدة.

في اجتماع عقد في آذار لمناقشة تغير المناخ في عهد ترامب، استجاب عالم المناخ كيفن أندرسون لتفاؤل بلومبرغ، برسالة متفائلة: «أعتقد أن الناس صوتوا لصالح ترامب لأنه كان بديلاً، وأراد الناخبون أن يعاقبوا نظاماً لم يهتم بهم لفترة طويلة... إذا كنت جاداً حقا في التحول إلى مجتمع منخفض الكربون في غضون الإطار الزمني لدينا، فثمة جدول أعمال مطلق لتأمين فرص العمل. إذا رأينا أن تغير المناخ مسألة خطيرة فإننا نضمن التوظيف الكامل لمدة ثلاثين عاماً. وإذا لم نفعل ذلك، يمكننا الاستمرار في البطالة الهيكلية. سواء كان ذلك بناء الطاقة المتجددة، أو إعادة تأهيل منازلنا أو كهربة البنية التحتية. في جميع المجالات، لدينا ثلاثون عاماً من العمالة الكاملة لتحقيق ذلك. لذلك يمكن أن تبدأ بحق في التفكير في القلق الذي كانت تعانيه هذه المجموعة من ناخبي ترامب بحق، سواء في الولايات أو المملكة المتحدة، تلك المخاوف تتماشى تماماً مع التزام حقيقي وجدول أعمال للوفاء باتفاق باريس لخفض الانبعاثات الكربونية».

إذا رأينا أن تغير المناخ مسألة خطيرة فإننا نضمن التوظيف الكامل لثلاثين عاماً وإذا لم نفعل يمكننا الاستمرار بالبطالة الهيكلية

أين يكمن الحل؟

إن الناخبين الذين تخلت عنهم الحكومات النيوليبرالية لسنوات يثورون ضدها اليوم في عدد متزايد من أرجاء العالم. وكذلك، فإن الولايات التي يديرها ترامب، والواقع الذي يعيشه حزب المحافظين البريطانيين ما بعد بريكست «خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي»، وكذلك «الجبهة الوطنية الفرنسية»، تمثل مجتمعة مع بعضها البعض، حواجز هائلة أمام العمل المناخي بصيغته الحالية في بعض أكبر الاقتصادات في العالم.

إن الحد من الانبعاثات الكربونية يعني إزالتها، كبرنامج سياسي اقتصادي، من السلطة. والسبيل الوحيد للقيام بذلك هو التخلي عن السياسة النيوليبرالية التي تنهار الآن بنفسها على جانبي المحيط الأطلسي.

المسألة الكردية 1917 – 2017

يمتد الشريط الزمني للصراع الدولي على الشرق إلى 200 عام تقريباً وأكثر، منذ أن حدثت الثورات البرجوازية في أوروبا، خاصة الثورة الفرنسية 1789 م التي كانت إيذاناً بانتقال العالم من الإقطاعية إلى الرأسمالية، فكانت حملة نابليون بونابرت على مصر وسورية ونشوء «المسألة الشرقية» التي كان ظهورها نتيجة للصراع البريطاني – الفرنسي على تقسيم الشرق والسيطرة عليه، انضمت باقي الدول الكبرى إلى هذا الصراع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ودخل الرأسمال العالمي طور الإمبريالية.

■ آلان كرد

وقع البلدان الكبيران في الشرق «تركيا العثمانية وإيران الشاهنشاهية» تحت السيطرة الرأسمالية «تغلغل الرأسمال الأجنبي» منذ منتصف القرن التاسع عشر، في هذا الصراع جرى الإعداد لتقسيم هذين البلدين المتخلفين وشبه الإقطاعيين على يد الدول الكبرى. الصراع الذي دفع ثمنه من دماء شعوب المنطقة، وخلف وراءه مآس كبرى، في هذه الظروف نشأت المسألة الكردية وتعقيداتها في القرن التاسع عشر، وتعقدت أكثر في الحرب العالمية الأولى.

كتاب «الامبريالية والمسألة الكردية 1917–1923» لمؤلفه م.س.لازاريف يسلط الضوء على مواقف البلدان الإمبريالية وتقلباتها بخصوص المسألة الكردية وخاصة بريطانيا وفرنسا في وضع دولي امتاز بشدة الصراع على تقاسم مناطق النفوذ والنهب بين البلدان الإمبريالية.

الصراع أثناء الحرب العالمية الأولى

يقول لازاريف: إن سياسة بريطانيا حول المسألة الكردية في نهاية الحرب العالمية الأولى كانت مبنية على أساس فرض زعامتها على منطقة الشرق الأوسط والانطلاق من هناك باتجاه آسيا الصغرى والقفقاس، تنفيذاً لموضوعة اللورد كيرزون المشهورة حول أن حدود الهند تقع على الفرات. وقامت بريطانيا بإدخال الإدارة الكولونيالية لملء الفراغ الناتج عن انسحاب القوات الروسية من الحرب بعد ثورة أكتوبر 1917.

بدأ الإنكليز ببث الفتن وإرسال القوات لاحتلال الشرق، وتأجيج نار العداء الديني والقومي بين الأرمن والكرد والآشوريين وغيرهم، ونشطت دوائر استخباراتها في الاتصال بزعامات تقليدية لترويج فكرة إنشاء حكم ذاتي لأكراد العراق وإيران تحت الوصاية البريطانية 1918، واحتلت القوات الفرنسية مناطق جنوب تركيا وشمال سورية بما فيها لواء الموصل بموجب اتفاقية سايكس بيكو 1916.

اتبعت بريطانيا سياسة مزدوجة متناقضة تجاه الكرد فأرسلت قوات كبيرة لقمع «تمردهم» من كرمنشاه الإيرانية مروراً بالسليمانية حتى جبل سنجار في العراق 1918 – 1919 مع نشر دعاية: أن بريطانيا تحمل رسالة «تحررية» لكردستان! وبعد فشلها في تحقيق رأسمال سياسي في القفقاس، لجأت إلى تثبيت مواقعها جنوب القفقاس.

مؤتمر الصلح في باريس

انعقد مؤتمر الصلح في باريس 1919 وناقشت دول الحلفاء الكبرى «بريطانيا وفرنسا» تقسيم الشرق و«المسألة التركية» لتحديد وضع تراقيا الشرقية والقسطنطينية وأرمينيا والمضائق البحرية والمناطق العربية.

في هذا المؤتمر جرى الاستخفاف بالمسألة الكردية، ولم يرد ذكرها، وكان يتم ذكر الكرد بصورة عابرة لأول مرة، ولم تكن عبارة كردستان موجودة بداية المؤتمر، بينما جرى التركيز على المسألة الأرمنية من قبل الإنكليز والفرنسيين. وكان موقفهم مبهماً ولم يعطَ أي موقف نهائي، وفي الجولة الأخيرة من مؤتمر الصلح جرى حذف الكلمات التالية من مشروع نظام الانتداب: سورية، أرمينيا، فلسطين، جزيرة العرب، كردستان باقتراح إيطالي. وقال البريطانيون: إن ذكر كردستان وأرمينيا صعب للغاية وسابق لأوانه!

أما عن موقف الولايات المتحدة فقد كانت تبحث عن موطئ قدم لها في الشرق على حساب الإنكليز والفرنسيين فأعلن الرئيسي الأمريكي ودورو ويلسون موضوع تقرير المصير لتقسيم تركيا العثمانية حسب المصالح الأمريكية.

تناقض المواقف الغربية

يتضح من مذكرة الأركان العامة البريطانية عام 1919 لأجل تنفيذ مهمات عسكرية في منطقة البحر الأسود والقفقاس ضد السوفييت يجب: 1– تشكيل أرمينيا الكبرى مكونة من جمهورية يريفان وكيليكيا 2– تشكيل كردستان المستقلة.

وفي عام 1920 برزت المسألة الكردية في المفاوضات الأنكلو–فرنسية، أما مؤتمر لندن الذي شاركت فيه بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، فتقرر استقلال أرمينيا وسورية وفلسطين عن تركيا، وجرى إغفال المسألة الكردية. بينما اعترف مؤتمر سان ريمو 1920 بتشكيل كردستان مستقلة. ثم تراجع الحلفاء عن ذلك.

بعد انهيار استراتيجيات الحلفاء في القفقاس، نصت معاهدة سيفر 1920 على تشكيل أرمينيا وكردستان مستقلة، وبدأت بريطانيا تجرد الحملات العسكرية ضد الثورات الكردية في العراق 1922 – 1923، وجاءت المعاهدات والاتفاقيات الأخرى مثل: فرانكلن بويون 1921 ولوزان 1923 سقوطاً لمعاهدة سيفر!

المسألة الكردية اليوم 2017

كانت المسألة الكردية قبل قرن موضوع تناقض المواقف الغربية تجاهها في ظل ظرف دولي يتسم بالصراع على تقاسم مناطق النفوذ بين بلدان إمبريالية مأزومة خلال خمس سنوات فقط 1917 – 1923، ولم يكن هذا الشكل من التعاطي مع المسألة مجرد رغبات ونوايا سيئة تجاه الكرد، بل نتاجاً طبيعياً للنظرة الغربية تجاه شعوب المنطقة وقضاياها، في ضوء مصالحها هي لا مصالح هذه الشعوب، أي: أن جعل الكرد والأرمن والسريان كبش فداء تاريخي على مذبح سايكس بيكو، ومقدماتها، وتداعياتها، هي مسألة موضوعية وإحدى أدوات تمرير المصالح الدولية، فوجود كبش فداء شرط ملازم لأي تقسيم استعماري عبر التاريخ، لأن الموقف يحتم إرضاء البعض، و وابتزاز البعض الآخر، وتهميش ثالث.

وإذا توقفنا عند أوجه التشابه، فيما يخص المسألة الكردية، في القرن الماضي واليوم، نجد ما يلي:

وجود أزمة لدى القوى الدولية تمنع إدارة العالم بالطريقة السابقة، مما يعني البحث عن طرائق ووسائل جديدة، مما يحدث اضطراباً عالمياً.

حل أزمة المراكز، يستوجب توتير كلّه العالم، والتوتير يستوجب دفع كل القوى إلى المواجهة.

حل أزمة المراكز يستوجب توتير كلّه العالم والتوتير يستوجب دفع كل القوى إلى المواجهة

تستغلّ القوى الإمبريالية، حالات الاحتقان المزمنة، والقضايا المعلقة بالتاريخ، لا لحلها، بل لفرض حلول مشوهة، تنتج دوامة أزمات جديدة، فالانحطاط والترهل الذي وصلت إليه الدولة العثمانية في حينه، تم توظيفه في خلق بؤر توتر جديدة...ومنها القضية الكردية واليوم تسعى تلك المراكز إلى استغلال الورقة الكردية، ليس لحلها كما يجب، بل لجعلها أداة توتير جديدة، كما كان عدم حلها أداة توتير على مدى قرن من الزمن، أضرّت بمصالح الشعب الكردي، وشعوب المنطقة عمومها.

وزارة الثقافة تنعي دورها؟

نشرت وكالة سانا للأنباء بتاريخ 31 أيار 2017 خبراً عن مناقشة جرت في رئاسة مجلس الوزراء لمشروع قانون وزارة الثقافة الجديد الذي يهدف إلى إجراء إصلاحات هيكلية جذرية على مهام وصلاحيات وزارة الثقافة عبر إجراء تعديل شامل على القانون المعمول به حالياً منذ تأسيس وزارة الثقافة في سورية عام 1958.

■ آلان داود

جاء في نص الخبر: إن القانون الجديد يدعم التشاركية مع الخاص ويسعى إلى: «مجاراة المستجدات الإدارية والقانونية والتطور المجتمعي ودعم مفهوم المواطنة والتشاركية مع القطاع الخاص والمساهمة في بناء مجتمع يمتاز بالوعي وروح الإبداع»!

لا شك أن تطوير قانون الثقافة بات ضرورة ملحة اليوم، ولكن القارئ الذي يقرأ الخبر يأخذ انطباعاً أن هذا ليس خبراً عن مناقشة مشروع القانون الجديد، وإنما أشبه بنعوة للثقافة السورية ووزارة الثقافة نفسها، سيتساءل البعض كيف ذلك؟ فلنعد إلى الخبر الذي تحدث عن مشروع القانون.

أولاً: التشاركية في الثقافة انعكاس للتشاركية في الاقتصاد بكل ما تعنيه من مساوئ للبلاد، ثانياً: أن القانون الجديد حسب الخبر المنشور في «سانا» يعطي ميزات كثيرة للقطاع الخاص منها: إمكانية ترخيص معاهد تأهيلية موسيقية وفنية وإحداث متاحف تراثية وفنية شعبية خاصة بغرض إشراك القطاع الخاص في النشاط الثقافي بشكل «قانوني» عبر منح الوزارة سنداً قانونياً لترخيص إحداث هذه المعاهد والمتاحف.

إن حدث ذلك، فهو أشبه بعملية تسليع للثقافة والموسيقا والمتاحف والتراث، والتخلي عن دور الدولة في مجال الثقافة، أي: خصخصة المؤسسات الثقافية وربما خصخصة وزارة الثقافة نفسها في المستقبل! فالبيان الذي أصدرته وزارة الثقافة حول مشروع القانون الجديد يكشف عن دعوة علنية للاستثمار والبيع والتجارة في مجال الثقافة والموسيقا والمتاحف.

رغم أن الثقافة والموسيقا في سورية ليست بعيدة عن الاستثمار، ولكن الجديد الخطير في مشروع هذا القانون هو: الدعوة إلى الاستثمار في مجال المتاحف مع «مراعاة الضوابط الأثرية لحمايته والحفاظ عليه ليتحول بذلك من عبء على المواطن إلى حافز ومورد من موارد الاقتصاد الوطني»! بينما في الواقع ستخسر وزارة الثقافة هذه الموارد لصالح تجار الثقافة والمتاحف، وللحديث بقية.

أخبار ثقافية

تحضيرات يوم الترجمة العالمي

عقدت الهيئة العامة السورية للكتاب مؤتمراً صحفياً في مقرها يوم الأربعاء 31 أيار 2017، وذلك للإعلان عن الندوة الوطنية للترجمة التي ستقيمها الهيئة في الـ 30 من أيلول المقبل تحت عنوان «الترجمة في سورية مشكلات وحلول».

ودعت الهيئة المترجمين للمشاركة بأبحاثهم في ندوتها السنوية التي ستنظم بمشاركة جامعة دمشق والمعهد العالي للترجمة واتحادي الكتاب العرب والناشرين ومجمع اللغة العربية في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق هي الثانية التي تنظمها هيئة الكتاب بمناسبة يوم الترجمة العالمي حيث كان عنوان ندوة العام الماضي بعنوان «دور الترجمة في التنمية الوطنية».

اسبوع اللغات الأول في دير الزور

أنطلق الأسبوع الثقافي الأول للغات في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الفرات في محافظة دير الزور في السابع والعشرين من أيار 2017، وذلك بمشاركة طلاب الجامعة وكادرها التدريسي.

وأوضحت كلية الآداب في جامعة الفرات ان الأسبوع الثقافي للغات يتضمن عروضاً مسرحية ومعرضاً فنياً ومحاضرات يقدمها عدد من المختصين تحمل عناوين «بديع اللغة العربية قديماً وحديثاً» و «اللغة العربية جوهرة في قلب اللغة الفرنسية» و «مكانة اللغة الفرنسية حضارياً» و «روح الكلمة وسر المعنى في اللغة الإنكليزية».

كانوا وكنا

تحتفل عدد من بلدان العالم بيوم الطفل العالمي في الأول من حزيران من كل عام، ويعود أصل الاحتفال به إلى جنيف بسويسرا عام 1925، جرى أول احتفال بعيد الطفل العالمي وفي سورية إلى أربعينات القرن العشرين، لينتشر كاحتفال معتاد كل أول حزيران في جميع المحافظات السورية منذ عام 1954، حيث كانت تقام احتفالات جماهيرية ونشاطات متنوعة إحياءً لهذا اليوم.

في الصورة جانب من جماهير النساء في الاحتفال الذي أقيم في قاعة سينما فريال بدمشق احتفالاً بيوم الطفل العالمي عام 1955، مأخوذة من جريدة الأخبار اللبنانية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/06/02» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

«Mbc» وتسليع المأساة السورية..

الاتجار بالكارثة الإنسانية التي حلت بالسوريين، لغايات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو أمنية وغيرها، وعلى كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وبتعدد طرق ووسائل هذا الاتجار، وخاصة الإعلامي منها، لم تعد جديدة.

■ سارة عباس

لكن الجديد هو «الابداع» المستمر بابتكار طرق أكثر جذباً على مستوى هذا الاتجار، وبغايات ربحية بحتة، لا تخلو من رسائل سلبية مبطنة في محتواها، كان آخر ما حرر فيها برنامج تلفزيوني ترفيهي رمضاني، يجعل من معاناة السوريين مادة دسمة في إحدى حلقاته على موائد شهر «الرحمة».

ردود الفعل المتوقعة

هو «الصدمة» اسماً ومحتوى ورسالة ومآلاً، وربحاً متوقعاً في جيوب القائمين عليه إنتاجاً وتسويقاً على حساب السوريين ومأساتهم، حيث خصصت حلقة من حلقاته لتصوير محاولة طرد إحدى الأسر السورية من مطعم في مصر، مع رصد ردود أفعال المصريين على هذا السلوك! والذي اتضح فيما لا يدع مجالاً للشك مقدار التعاطف مع هذه الحالة من قبل الموجودين من المصريين الذين وقفوا بوجه السلوك السلبي لصاحب المطعم، ولعله أمر مفروغ منه سلفاً، وذلك لعدة أسباب، أهمها أن موضوعة التعاطف المجتمعي مع أي انعكاس سلبي لسلوك ما يكون إيجابياً، بغض النظر عن مقدار هذا التعاطف وشكله ونتائجه، فكيف الحال عندما تكون بمثال الحالة السورية التي أثرت بوعي الشارع العربي عموماً، خاصة مع طول مدة استمرار أزمة السوريين ومأساتهم وكارثتهم.

ولكن السؤال الذي يتبادر للذهن: هل الغاية من هذا النموذج الإعلامي، عبر هذه الفقرة، الحلقة، التسويق والتبرير لبعض حالات التعامل السلبي مع اللاجئين السوريين على أنها حالات فردية ناجمة عن سوء أخلاق وطوية القائمين بهذا الفعل السلبي؟ بعيداً عن كل أساليب التعبئة والتحريض، المبطنة والعلنية، والرسمية والخاصة، طيلة سنين الأزمة على السوريين عموماً، ومساعي تقسيمهم وتفتيتهم والتفريق والتمييز بينهم عبر وسائل الإعلام، بما يخدم بعض المصالح السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية والأمنية لهذه الدولة أو تلك، والتي أدت عملياً إلى تفشي بعض السلوكيات السلبية تجاه اللاجئين السوريين في بلدان اللجوء، ليس أولها استغلالهم المباشر بأعمالهم، ولا آخرها السخرية منهم وجعل مأساتهم وجبة رمضانية عبر برنامج ترفيهي تافه كالمثال السابق، بعيداً عن المصلحة الحقيقية للسوريين، وبعيداً عن مأساتهم وكارثتهم المستمرة حتى الآن!.

القائمين على البرنامج يقومون باستثمار بعض المآسي الإنسانية بغايات التسويق والترويج والتربح مع بعض الرسائل السلبية المضمنة

تعمية ترفيهية

البرنامج «الترفيهي» وفقاً للقائمين عليه ومسوقيه، محطة MBC ومن خلفها من الرعاة والمستفيدين والمشغلين، يرصد ردود أفعال الناس العفوية، في بعض الدول العربية، في مواقف سلبية مختلفة ومتباينة، بحيث تكون هناك كاميرا خفية ترصد ردود الأفعال العفوية تلك، مع طواقم عمل من الممثلين، حسب كل بلد، في رسالة غايتها تكريس الإيجابي من التصرفات وردود الفعل ونقد السلبي منها، وبهذا الموسم يعرض الجزء الثاني من هذا البرنامج، حيث سبق وأن عرض جزؤه الأول منه في موسم رمضان في العام الماضي.

إلا أن القائمين على البرنامج وباعتبار أنهم يرصدون ردود الأفعال العفوية، يقومون باستثمار بعض المآسي الإنسانية بغايات التسويق والترويج والتربح، مع بعض الرسائل السلبية المضمنة، حيث إن هذه البرامج لا تعير الأسباب والمسببين الحقيقيين عن تلك المآسي والآفات أي اهتمام، بل إنها تبعد عن هؤلاء أي اتهام ومسؤولية وتجير بعضها على أنها نتاج لسوء وسلبية التعاطي المجتمعي على المستوى السلوكي الفردي مع هذه الظواهر، وكأنها نتاج لعوامل أخلاقية فردية فقط، وهو على ذلك نموذج مستورد من أشباهه من البرامج الغربية، والأمريكية على وجه الخصوص.

لتصنع الصورة جلية بأن هذه البرامج، بالإضافة لكونها تتمظهر بكونها ترفيهية، وتحمل شكلاً رسائل إيجابية، إلا أنها بواقع الحال لا تخرج عن كونها برامج تعمية وتورية وتضليل وتحريف للواقع، والفاعلين الأساسيين فيه، وخاصة على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، والمعيشي الأخلاقي، مع الكثير من الأرباح التي تصب في جيوب هؤلاء كنتيجة لذلك الأمر.

لاشك أن التعاطف ظاهرة انسانية عامة، وهي إحدى خصائص المجتمع البشري وأحد تجليات تمايزه عن الكائنات الأخرى، ، هي ميزة مطلوبة في ظل الاضطراب العالمي الراهن، ولكن تقزيم كارثة النزوح واللجوء إلى مجرد حالة وجدانية، لاستدرار عواطف الجمهور، وتحويل التعاطف الى سلعة إعلانية دعائية، هي بدورها أحد أشكال الانحطاط المهني والأخلاقي لوسائل الإعلام، فكل تعاطف إنساني خارج فكرة إيجاد حل سياسي للأزمة هو مجرد بيزنس، واستكمال لدور وسائل الإعلام في تفاقم الأزمة السورية، عبر الشحن الطائفي، وتضليل الرأي العام، وذرف دموع التماسيح على السوريين. بئس هذا الترفيه في موسم الربح الرمضاني!.